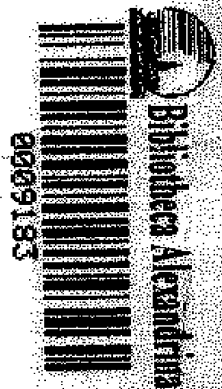


ابن قسيم الجوزية

جهوده في درست اللغوى

الدكتور طاهر سليمان محمود
أستاذ العلوم اللغوية المساهمة
بجامعة القاهرة - كلية الآداب



دار الإصدارات المصرية
توزيع ١٩٩٩

ابن قسيم الجوزية

جهوده في درست اللغوى

الدكتور طاهر سليمان محمود
مدرس العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

الناشر
دار الجامعات المصرية
تليفون ٤٤٤٦١٤ - ٤٤٤٦١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا
محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فقد دفعنى إلى كتابة البحث الذى أقدم له بهذه السطور أنى لم أجد باحثا
من قبل تناول الجانب اللغوى عند ابن القيم على الرغم من خصوصية هذا الجانب
إذ انصرف عناية الباحثين إلى دراسة جوانبه الأخرى غير اللغوية التى حظيت
بشمرة أوسع .

وابن القيم فقيه أصولى مجتهد ، وللأصوليين فى درس اللغة نشاط متميز ليه
إلى أهميته الأستاذ أمين الخولى بقوله : إنه « ليجب أن تتبع ما عند هؤلاء
الأصوليين من البحث اللغوى الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون
أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم » (١) .

ولما كنت أريد دراسة الجانب اللغوى عند ابن القيم ، وهو شأن سائر
ألوان النشاط العقلى يتأثر بالبيئة العامة والخاصة لصاحبها ، رأيت أن أبدأ
بتعريف هذه البيئة زمانا ومكانا ونشاطا حضاريا فجعلت الباب الأول من
البحث لدراسة عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكرى ، وهذا الباب بمثابة
مقدمة للبحث ، وهى مقدمة ضرورية لأن المنهج الفكرى لابن القيم الذى حددت
معالجه فى نهاية الباب قد اعتمدت فى رسم صورته على مكونات عقلية ونسوج

ثقافته ، وقد استصعبت هذه النتيجة في دراستي لمنهج اللغوى وثمين لى التوافق التام بين المنهجين اللذين يصدران عن عقلية واحدة مستقيمة واعية .

كما أننى فى بحثى فى هذا الباب لم أعتمد على ما توصل إليه بعض الباحثين المحدثين من نتائج ، بل ابتدأت البحث من جذوره ومظانه الأولى ، ولذلك لم يكن ما توصلت إليه متأثراً بهم ولم يكن متفقاً معهم فى مواطن غير قليلة .

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت ألا أطيل فى هذا الجانب غير اللغوى لانه مما كان شأنه فهو فى هذا المقام بمثابة مقدمة .

وقد خصصت الباب الثانى والأساسى من البحث لدراسة الجانب اللغوى وقسمته إلى فصلين أولهما جعلته النحو بالمعنى العام الذى يشمل المباحث الصرفية وقد حاولت أن أعرض جهود ابن القيم وآراءه من خلال القضايا والموضوعات مقارنة بدراسة الأصوليين واللغويين السابقين مشيراً قبل ذلك أو بعده إلى جهود المحدثين وما توصل إليه علم اللغة الحديث ، وذلك لكي تدرس القضية دراسة متكاملة ، مع عنايتى ببيان دور ابن القيم وليتضح من المقارنة مكانه بين القدماء والمحدثين .

اتبعت هذا المنهج فى تناول جموده اللغوى فبدأت الفصل الخاص بالنحو بدراسة بعض الفصائل النحوية كفصيلى الجنس والعدد والزمن والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب) ، ثم رأيت أن أنتقل إلى دراسة الجملة وروايت أن أمثل لها من خلال موضوعين تناولهما ابن القيم هما « المبتدأ والخبر » و « الشرط » وحرصت على مقارنة جهود وآراءه بجهود وآراء النحاة والأصوليين من سابقه ومعاصريه ، ثم أشرت بإجمال إلى بعض الموضوعات التى تناولها ابن القيم ولما صلة بدراسة الجملة ولا يتسع المقام لتناولها بالتفصيل .

واختتمت الفصل الخاص بالنحو بتناول الإعراب أى التحليل النحوى للنص وقد بينت منهج ابن القيم فى هذا النوع من التحليل وهو منهج يميزه من جميع الدارسين ، وبينت كيف أن ابن القيم يستثمر نتائج السياق وقرائن الحال التى تحدد المعنى فى الوصول إلى تحليل دقيق للنص ، ولا يكتفى بمجرد التحليل الشكلى الذى قد لا يتفق مع المعنى . وقد أشرت أيضاً إلى بعض آرائه ومواقفه النحوية التى تميز مذهب النحوى الذى يتفق فيه مع منهجه الفقهى حيث يسير وراء الدليل ولا يتعصب لمذهب معين ، ولا لرأى عالم منها كان قدره ؛ وإنما يدافع عما يمسك بأدلة ففى بعض الأحيان ينحاز إلى البصريين ، وفى أحيان أخرى يدافع عن رأى الكوفيين ، وتارة يجده يهاجم النحويين جميعاً ويتكرر رأياً جديداً يدافع عنه ، وقد أشرت فى هذا الصدد إلى بعض آرائه النحوية .

وفى الفصل الثانى تناولت دراسة المعنى ، وهى قمة الدراسات اللغوية وغايتها تقدمت لهذه الدراسة بطرح أبعاد المشكلة التى واكبت البشرية جميعاً فى حياتها ثم لخصت أهم المناهج الغربية الحديثة فى دراسة المعنى ، ثم أشرت إلى قضية المعنى عند الأصوائيين وكيف يتناولون دراسته وأشرت إلى جهد ابن القيم فى تناول هذه المشكلة وبينت دوره من خلال قضيتين هامتين من قضايا المعنى هما : العام والخاص وحدود الدلالة ، واختتمت الفصل ببيان منهج ابن القيم فى دراسة المعنى وهو منهج متميز رأيت أنه يتفق مع كثير من المبادئ التى وضعها فيرث وفادت بها المدرسة الاجتماعية الإنجليزية الحديثة ، وقد اعتمدت فى توضيح منهجه على قصص واضحة صريحة من كتبه يعبر عن هذا المنهج فى مواطن متفرقة بالإضافة إلى النصوص الكثيرة التى تناولها بالتحليل والدراسة وهى تصور جوانب كثيرة من منهجه ، وكل ذلك يكشف عن منهج أصيل وفكر مستقيم .

فلعلنى بما قدمت أكون قد وفقت فى إلقاء الضوء على جانب غامض له أهمية
فى درسنا اللغوى لدى عالم كبير له قدره ودوره فى تاريخنا الحضارى .
والله أسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والسداد والصواب .

د . طاهر سليمان حموده

الاسكندرية : رجب ١٤٩٦ هـ

يوليه ١٩٧٦ م

الباسم الأول

عصره وحياته وثقافته
ومنهجه الفكرى

يشتهر ابن القيم بكونه فقيها أصوليا مجتهدا وهو صفاته التي نعت بها في معظم تراجمه ، وقد نتج عن ذلك ضمور شهرته نحويا لغويا صاحب موهبة متميزة في دراسة اللغة ، وإن كانت بعض التراجم لا تغفل نعته بأنه نحوي (١) ، على حين تجمع كلها على تفوقه وتبحره في جميع علوم الدين واللغة .

وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي ، ويشتهر بإبن القيم أو ابن قيم الجوزية ، والجوزية اسم مدرسة بدمشق كان أبوه قيا عليها (٢) .

عاش ابن القيم في الفترة ما بين عام ٦٩١ هـ - ٧٥١ هـ التي توافقت (١٢٩٢ - ١٣٥١ م) ، أي أن زهرة حياته كانت في النصف الأول من القرن الثامن الهجري .

ويبدو أنه قضى معظم حياته بالشام ، وقد ارتحل عنها للحج مرات كثيرة ، وجاور بمكة فترة من الزمن (٣) ، كما انتقل إلى القاهرة في بعض الأحيان (٤) ، والمحقق أنه مات ودفن بدمشق .

وقد كانت الشام في ذلك العصر المعروف بعصر سلاطين المماليك (٦٥٦ هـ - ٩٢٣ هـ) تابعة لمصر وكان يحكمها نائب من قبل السلطان بالقاهرة يعرف بنائب الشام ، وقد امتد ذلك العصر قرابة ثلاثة قرون تبتدىء بسقوط

(١) ابن العاد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) دائرة المعارف الإسلامية «ترجمة ابن القيم»

(٣) ابن الخاد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩

(٤) ابن حجر العسقلاني : الدور الحكامة في أعيان المائة الثامنة ج ٤ ص ٢١

يذكر ابن حجر عنه أنه «كان له حظ عند الأمراء المصريين»

بغداد على أيدي التتار ، وانتصار المالك عليهم في « عين جالوت » و« بيسان » ،
وتنتهى بدخول السلطان سليم إلى الشام ومصر عامي ٩٢٢ و ٩٢٣ هـ .

تميز العصر بانتقال مركز الثقل في العالم الإسلامي عسكريا وثقافيا
وحضاريا إلى القطرين (مصر والشام) ، واحتلت القاهرة منزلة بغداد على عهد
العباسيين .

الخصائص العلمية للعصر :

تميز العصر بكثرة مؤلفاته التي انسم كثير منها بالموسوعية ، ذلك بأن
العلماء كانوا يحسون بعد الخراب الذي حل ببغداد أن عليهم واجب إحياء
علوم الدين واللغة ، ومحاولة سد ما حدث بها من نقص ، وقد أنتج العصر
آلاف الكتب والرسائل ، وعرف كثير من رجاله بكثرة التأليف فأبن يسمية -
مثلا - وهو أستاذ ابن القيم أربعت مؤلفاته على خمسمائة ، وابن حجر العسقلاني
وهو من علماء القرن الثامن الهجري زادت مؤلفاته على مائة وخمسين فيها مؤلفات
مطولة كشرح المشهور على البخاري والمعروف باسم فتح الباري ، ولو لم يؤلف
غيره لكفاء .

وكثرة لتأليف لم تكن ناتجة عن رغبة في إحياء مدارس بغداد فحسب ،
بل كانت لها عوامل كثيرة منها فضج كثرة من العلوم ، واحتراق بعضها من كثرة
ما أُلِف فيه ووضع من متون وشروح .

وقد كانت ظاهرة «المتون والشروح» غالبية وواضحة ، وكثرت المنظومات
التعليمية ، وأشهر منها ألفية الخافض العراقي في علوم الحديث وألفية ابن مالك
في النحو وغير ذلك ، كما كانت هناك موسوعات تنظم في بعض العلوم .

لقد اشتمل التأليف لذلك العصر على جميع الأشكال الممكنة ما بين متن ثرى وشرح له وحاشية على الشرح ، ومنظومة شعرية وشرح لها وموشح بالإضافة إلى الكتب التى توضع مبسوطه فلا تحتاج إلى شروح أو لا تشرح لقلة عناية الدارسين بها .. إلى آخر هذه الأشكال التصنيفية.

ولعل طابع الزخرفة والتنسيق الذى ظهر فى فنون العصر وغلب عليها ، وأثر فى الشعر والنثر فصبغه بمنعة لفظية مكلفة فى الغالب ، هذا الطابع ظهر أثره فى المؤلفات العلمية وفى طريقة وضعها وتصنيفها ، بحيث نجد اهتمام المؤلف الأول منصرفا إلى التنظيم والتجويد فى مصنفه ، وهو يحاول جاهدا أن يبتكر فى التنسيق والشكل ما لم يسبق إليه ، لأن الابتكار فى جوهر العلم غذا عسيرا بعد أن كثرت المؤلفات وكثرت التناقل وغلب طابع التقليد وقتلت كثير من الموضوعات بحثا .

معاهد الدرس :

تميز العصر بكثرة معاهد الدرس ، فهناك المساجد التى درج كبار العلماء على أن يلتقوا فى حلقاتها ودروسهم المتخصصة ، بالإضافة إلى المدارس التى كانت تلحق بالمساجد فى أحيان كثيرة ، وكانت لها أوقاف ينفق منها على عمارتها وشيوخها وطلبتها ، كذلك وجدت الزاوية والخرافق التى قد يقيم فيها جماعات من الصوفية الذين ينقطعون العبادة والعلم وتجرب عليهم الأرزاق من أوقافها ، وقد اشتهر منها بالقاهرة - على سبيل المثال لا الحصر - مدرسة السلطان حسن ، التى أشاد المؤرخون والرحالة الأجانب بعظمتها ، ولا تزال رسومها شاهدة على ذلك ، والخانقاه الديرية والخانقاه الشيعونية .

وقد حظيت المدن الكبرى غير القاهرة بهذه المؤسسات العلمية من مدارس

وخوائق فضلا عن المساجد ، ولكن النشاط العلمي بالقاهرة كان - بطبيعة الحال - أكثر ازدهارا وحيوية .

وكان يعين لكل مدرسة أو خاتمة شيخ يقرره السلطان بالقاهرة أو من ينوب عنه في المدن الأخرى ، ويكون الشيخ مشرفا على أوقافها وأوجه نشاطها ويراقب النواحي العلمية والإدارية والمالية ، والمدرسة الجوزية بدمشق تعد مثلا للمدارس التي نتحدث عنها وقد كان القيم عليها أبو بكر بن أيوب والد عالمنا الذي نتحدث عنه وقد غلب عليه نعته الوظيفي فعرف بالقيم ومن ثم عرف ولده بأبن القيم .

وبصف ابن خلدون (٨٠٨ هـ) حالة العلم والتعليم بالقاهرة التي كانت تعد عاصمة القطرين مصر والشام فيقول . وهو مؤرخ عاصر هذه الحقبة وشهد معالمها : « ونحن لهذا العصر نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها مستبهر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جعلتها تعليم العلم ، وأكد ذلك فيها و فظمه مارقع لهذه العصور منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهم جرا ، وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لمسا له عليهم من الرق أو الولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك وفكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط (١) ، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شركا لولدهم بنظر عليها أو نصيب منها ، مع ما فيهم غالبا من الجنوح إلى الخير . والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ،

(١) الربط : جمع « ربط » و ربط المكان الذي كان يبنى للفقراء المفتقرين أو للصوفية ويجمع كما يبنوا على « ربط » بضمين .

فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغلات والفوائد ، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جراتهم منها . وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها ، (١) .

هذا النشاط العلمي الذي شهدته القاهرة كانت له أصداء في جميع العالم الإسلامي ، فابن خلدون يسمع عن القاهرة ويكتب عنها قبل أن يحضر إليها فإذا ما حضر لم يغير ما كتب شيئاً . ومدن مصر والشام على وجه الخصوص كانت تنعم لذلك العهد بنشاط علمي وافر ، ولعل دمشق كانت أوفر المدن حظاً بعد القاهرة من النشاط العلمي .

دمشق في عصر ابن القيم :

يبدو أن دمشق كانت على درجة عالية من الازدهار العمراني في القرن السابع الهجري وما بعده وقد وصفها ياقوت بإعجاب قائلاً : « ومن خصائص دمشق التي لم أر في بلد آخر مثلها كثرة الأنهار بها ، وجريان الماء في قنواتها فقل أن تمر بجائط إلا والماء يخرج منه في أنبوب إلى حوض يشرب منه ، ويستقى الوارد والمصادر ، وما رأيت بها مسجداً ولا مدرسة ولا خانقاهاً إلا والماء يجري في بركة في صحن هذا المكان ، ويسح في منسبه » (٢) .

ويعضى ياقوت في وصف ما بلغته المدينة من حضارة وازدهار وكثرة سكان ، كما يذكر أن بها جبل قاسيون الذي يأوي إليه كثير من العباد ، يضاف إلى ذلك وفرة غلاتها وفواكهها حتى يقول : « وجملة الأمر أنه لم توصف

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٤٠٠ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٩٠ (ط لبيزج) .

الجنة بشيء إلا وفي دمشق مثله ، ومن المحال أن يطالب بها شيء من جليل أعراض الدنيا ودقيقها إلا وهو فيها أوجد من جميع البلاد (١) .

ولاشك أن الازدهار العمراني الذي تمتعت به المدينة كان مقترفاً بنشاط علمي واسع كانت معاهده المدارس والمساجد والخواقن الكثيرة التي عرفتها المدينة .

ويبدو أنه لا مبالغة فيما ذكره القلقشندي (٢١٠ هـ) عن كثرة المدارس بمدن مصر والشام إذ يذكر أن السلاطين قد أقاموا منها ما ملأ الأخطاط وشحنها (٢) ، ويؤيد ما ذكره عنها ياقوت حين يصفها هو بأنها مدينة حسنة الترتيب ، جميلة الأبنية ، ذات حواجز بنيت من جهاتها الأربع ، وغوطتها أحد مستنزهات الدنيا العجيبة المفضلة على سائر مستنزهات الأرض ، وكذلك الربوة وهي كهف في فم واديتها الغربي ، عنده تنقسم مياهها ... وبها الجوامع والمدارس والخواقن والربط والزوايا والأسواق المرتبة ، والديار الجارية المذهبة السقف ، المفروشة بالرخام المنوع ، ذات البرك والماء الجاري ، وربما جرى الماء في الدار الواحدة في أماكن منها ، والماء يحكم عليها من جميع نواحيها بإتقان محكم ... ودورها أصغر مقادير من دور مصر لكنها أكثر زخرفة منها ، وإن كان الرخام بها أقل وإنما هو أحسن أنواعه (٣) .

ولم يقتصر بناء المساجد والمدارس على قلب مدينة دمشق بل تجاوزها إلى

(١) ياقوت : معجم البلدان المجلد الثاني ص ٩٠ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ (ط : المطبعة الأميرية

١٩١٣ - ١٩١٩)

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٢ ، ٩٣ .

ضاحيتها القريبة المسماة بالصالحية ، وهى مدينة على سفح الجبل بإزاء المدينة
(أى دمشق) فى طول مسدى يشرف على دمشق وغطتها ، ذات بيوت
ومدارس وربط واسواق وبيوت جميلة ، وبأعاليها مع ذيل الجبل مقابر دمشق
العامة ، (١).

وقد قسمت بلاد الشام — لذلك العهد — من الناحية الإدارية إلى نيايات
ست هى دمشق وحلب وطرابلس وحماه وصفد والكرك ، وهذا التقسيم كان
يراعى الطبيعة الجغرافية ، وكانت هذه النيايات خاضعة للحكومة المركزية فى
القاهرة ، وكان لكل منها ما يشبه الاستقلال الذاتى فى النواحي المالية
والإدارية . (٢)

وكانت نياية دمشق أكبر نيايات الشام بحيث إذا أطلق اسم نياية الشام
كان المقصود دمشق ، وقد سميت بأنها «أجل نيايات المملكة الشامية وأرفعها
فى الرتبة ، ونائبها يضاهى النائب الكائن بالحضرة السلطانية فى الرتبة والالاقاب
والمكانة ... وهو قائم فى دمشق مقام السلطان فى أكثر الأمور المتعلقة
بنيايته » . (٣)

وكان يتبع نياية دمشق عدة نيايات صغيرة وولايات تشمل المدن والقرى
والأعمال المحيطة بالمدينة وكان أهمها القدس وصرخد وعلون وعلبك وحمص

(١) الفلشندي : صبح الأمتى ج ٤ ص ٩٤ ، ٩٥

(٢) دكتور سيد طشور : العصر المائكى فى مصر والشام ص ١٩٧ ، ١٩٨ (الطبعة

الأولى — القاهرة ١٩٦٥)

(٣) الفلشندي : صبح الأمتى ج ٤ ص ١٨٤

ومصيف والرحبة ويبروت وغمزة والرملة وبيسان وصيدا وقارا
وغيرها. (١)

وكانت هناك دواوين في كل نياحة من نياحات الشام وأهمها ديوان الإنشاء
وديوان النظر وديوان الجيش، واختص ديوان الإنشاء بجميع المراسلات
التي ترد إلى النائب أو تصدر عنه، ويسمى رئيسه بكاتب السر، وكان السلاطين
بالقاهرة يتخذون من كاتب السر بدمشق عيناً لهم على النائب يعلمهم على أحواله
وأسراره حتى يضمنوا ولاءه وعدم خروجه عليهم. (٢)

ولعناية السلاطين بربط الشام بمصر مخافة خروج نائب الشام عن طاعتهم
كما حدث في أحيان غير قليلة رتبوا لذلك خيل البريد بسبب سرعة أخبار
البلاد الشامية (٣)، وكان أول من رتبها الظاهر بيبرس عام ٥٦٩ هـ فكانت
أخبار البلاد الشامية ترد عليه في الجمعة مرتين، وقبل إنه أُنْفِقَ على ذلك جملة
مال حتى تم له ترتيب ذلك، وكان خيل البريد عبارة عن مراكز بين القاهرة
ودمشق وفيها عدة خيول جيدة، وعندها رجال يعرفون بالسواقين، ولا يقدر
أحد أن يركب من خيل البريد إلا بمرسوم سلطان وكان عند كل مركز ما يحتاج
إليه المسافرين من زاد وعلف وغير ذلك، وهذا كله لاجل سرعة مجيء أخبار
البلاد الشامية وغيرها من البلاد..... واستمر هذا الأمر باقياً بعد الملك الظاهر بيبرس
مدة طويلة ثم تلاشى أمره قليلاً قليلاً حتى بطل في دولة الملك الناصر فرج بن برقوق عندما
قدم تيمور لك إلى الشام وخرّب البلاد الشامية وذلك في سنة ثلاث وثمانمائة. (٤)

(١) القلشندي: صبح الأعشى ج ٤ ص ٩٧-١١٦ (حيث يذكر جميع نواحي دمشق
وأعمالها وما يدخل تحت حكم الولايات)

(٢) د. سعيد عاشور: العصر المماليكي ص ٢٠٣

(٣) ابن إياس: بدائع الزهور ج ١ ص ١٠٨

(٤) ابن إياس: بدائع الزهور ج ١ ص ٨٠

وكانت هناك وظائف كثيرة بكل نيابة وكانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين :
وظائف يختص بها أرباب السيف وتمثل في النسابات والولايات وأمراء
الجند والجند ، وأخرى تكون من نصيب أرباب القلم الذين يكونون غالبا
من العلماء والفقهاء .

وأهم وظائف أرباب القلم تتمثل في القضاة الذين كانوا يمثلون المذاهب
الستة الأربعة ، وكان لكل طائفة منهم رئيس يعرف بقاضى القضاة وكان يدمشق
أربعة قضاة من المذاهب الأربعة . . . وأعلام الشافعى وهو المتحدث على
المواضع الحكمية والاقواق وأكثر الوظائف ، ويختص بنولية النوات في التواحي
والاعمال بجميع أعمال دمشق حتى غرة ، يليه في الرتبة الحنفى ثم المالكي ثم
الحنبل ، . (١)

نظام الدراسة

كانت وظائف التدريس بالمدارس جلية القدر ، وكان السلطان هو الذى
يقرر صاحبها في وظيفته ويخلف عليه (٢) ، وكان نائب السلطنة بالشام يقوم مقام
السلطان في ذلك ، وهذه الوظائف بالطبع تكون بقدر من يتولاها ولذا وصفت
من معاصريها بأنها تختلف باختلاف حال من يتولاها في الرفعة وغيرها . (٣)
وإلى جانب المدارس توجد المكاتب الملحقة بها أو غير الملحقة وتعنى بتعليم
الصغار مبادئ هذه الآراء والكتابة وتحفيظ القرآن وطرفا من العلوم الأولية ،

(١) اللقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٢

(٢) القرئزى : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ص ٥٠٤

(٣) اللقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

وكانت هذه المكاتب تخدم اللاتحاق بالمدارس الكبيرة .

وكانت المدارس تختلف في درجاتها من قبل من يتولون مشيختها والتدريس بها من الأعلام المشهورين أو من دونهم ، بالإضافة إلى مقدار ما رصد لها من أوقاف وأرزاق ينفق منه على القائمين بالتدريس والمعيدين والطلبة المنقطعين للدرس فضلا عن النفقات الشخصية التي تحتاجها مرافق المدرسة والمكتبة الملحقة بها .

والدراسة بهذه المدارس أشبه ما تكون بالدراسة الجامعية النظرية من حيث طريقة التدريس ومستوى الدراسة ونظم التلقين ، بل إنها تمتاز عن النظم الحديثة بأن طلابها كانوا لا يجدون من العقوبات والعوائق ما يحول بينهم وبين تحصيل العلوم وإنما كانوا يجدون ألوانا من التيسير والمساعدة .

وقد روعي في تصميم المدارس الأغراض التعليمية وغدد المذاهب ومساكن الطلبة والمعيدين فضلا عن خزائن الكتب والمصاحف ، ولم يكن بناء المدرسة مستقلا - في كثير من الأحيان - بل كان يلحق به قبة يبيت فيها منشيء المدرسة لتكون مشوى له يدفن فيه بعد موته طلبا للراحة وإخلاصا في المقاصد ، وكان بالمدرسة مسجد وله عدد من المؤذنين ، وكان يؤم المصلين بها أحد القائمين بالتدريس أو المعيين (١) .

أما فيما يختص بالتلقى فكان الطالب يحضر دورس أحد المدرسين حتى يأخذ عنه كفايته ثم ينتقل إلى الآخر ، وكلما كان عدد الشيوخ الذين لقيهم الطالب

(١) استخلصت ذلك من مصادر متعددة ويمكن مراجعة بفائع الزهور لابن أبياس ج ١ ص ٢٠٤ ولأما كن أخرى متفرقة ، والانتصار بواسطة عقد الأمصار لابن دقاق في الحديث عن المدرسة الطبرسية ج ٤ ص ٩٦

وشهدوا له أكثر كان ذلك أدعى لفضله وعلو قدره ، وكذلك الحال بالنسبة لشهرة الشيوخ الذين يتلقى عنهم الطلاب ويشهدون له فقدر الشهادة قدر الشهود .

وقد وصل بعض من يتلقى عنهم بعض الطلاب عليه إلى بضع مئات ونجده أمثلة غير قليلة لذلك في تراجم علماء ذلك العصر . . . وكثيرا ما تطلبت هذه الطريقة من طالب العلم أن يرحل إلى مختلف المدن ليلقى مشاهير العلماء ويأخذ عنهم ، فإذا ما أتم الطالب دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجازته شيخه وكتب له وثيقة بالاجازة يذكر فيها اسم الطالب واسم شيخه ومذهبه وتاريخ الاجازة وغير ذلك .

ولا شك أن لهذه الطريقة مزايا متعددة تتمثل في حرص الطالب على حضور دروس أكبر عدد من الشيوخ لاسيما ذوى الاصاله والشهرة منهم ، أضف إلى ذلك عنايته بالتحصيل وأخذ نفسه بالجد حتى يشهد له شيوخه بالحصول على الاجازة يستلزم من الطالب إتقان ما درسه على الشيخ واستيعابه وتفهمه أو حفظه في بعض الأحيان ، فإذا ما قام بذلك استوجب أن يمنح إجازة بتدريس كتاب ما ، أو علم من العلوم ، أو الافتاء في مذهب من المذاهب الفقهية في جميع فروع الفقه أو في بعضها دون بعض . ولقد كانت هذه التقاليد مرعية متعارفا عليها لذلك العصر .

وقد عرفت هذه المدارس - في مصر والشام - نظام المحاضرات ، ولم يكن حضور الدروس - في أحيان كثيرة - مقصورا على الطلبة المتفرغين بل كان عاما لمن يبتغى العلم ، لاسيما دروس مشاهير العلماء ، وقد عرفت المحاضرات باسم المجالس ، وهى طريقة قديمة في التعليم يقوم فيها المدرس بإملاء بحالسه

على طلبته ، وقد ذكر السيوطي عن الحافظ العراقي أن الله تعالى أحياه سنة
الاملاء فأمل أكثر من أربعائة مجلس (١) ، وأن الحافظ ابن حجر أمل أكثر من
ألف مجلس (٢) ، وكان الحافظ ابن حجر مثلاً بمصر - يجتمع حوله آلاف من
المستمعين لدرسة والمستمعين .

وقد كانت المساجد وخوفاق الصوفية - كما قدمنا - تعد من مصاهد التعليم
وكانت تجري عليها الأرزاق من الأوقاف المصدودة لها ، بيد أن وظائفها التعليمية لم
تكن رئيسية ، أما المدارس فوظيفةها الرئيسية تدريس العلوم وإيواء الطلبة
والمعبدين .

وكان لكل خانقاه شيخ يعين من قبل السلطان أو نائبه ، وبها جماعة من
الصوفية ، وكان أكبر شيوخ المتصوفة يلقب بشيخ الشيوخ ، وفي العادة يكون
شيخاً لا كبير الخوفاق ، وقد عرفت هذه الوظيفة بدمشق كما عرفت نظيرتها في
مصر وموضوعها هو التحدث على جميع الخوفاق والفقراء بدمشق وأعمالها
والعادة أن يكون متولياً شيخ الخانقاه الشيمصانية بدمشق ، (٣)

مدارس دمشق :

ويحسن أن نشير هنا إلى بعض المدارس التي عرفت بدمشق على عهد
ابن القيم لاسيما الصدوية التي درس بها ، والجوزية التي كان أبوه قيماً عليها
ووالى أم هو الصلاة بها .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ج ١ ص ٢٠٤

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٠٦

(٣) التلشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٩٣

أ - المدرسة الظاهرية : (١)

بناها الظاهر بمصر عام ٦٧٠ هـ ، وكان بها فقراء الحنفية والشافعية ، وأول من درس بها الشيخ صدر الدين سليمان من الحنفية ، وكان معروفاً بجرأته ونزاهته وكان لا يحابي أحداً في الحق ، وقد أُمي أن يفتي السلطان بما يراه ووقف منه موقفاً شجاعاً ؛ وقد مكثت هذه المدرسة تؤدي رسالتها فترة طويلة .

ب - المدرسة العادلية : (٢)

وهي بداخل دمشق تجاه باب الظاهرية ، وكان يفصل بينهما الطريق ، بديء في إنشائها في عهد نور الدين محمود بن زنكي ، وبنى بعضها في عهد الملك العادل وإليه تنسب ، وقد أنما ابنه الملك المعظم ، ورصد لها أوقافاً كثيرة ، وكان يلى التدريس بها مشاهير العلماء فحظم من ولى تدريس الفقه بها كانوا من قضاة القضاة ، ومن درس بها على عهد ابن القيم قاضى القضاة تقي الدين السبكي ثم ولده قاضى القضاة أحمد ثم درس بها أخوه قاضى القضاة تاج الدين عبد الوهاب ثم قاضى القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكي .

ج - المدرسة الجوزية : (٣)

بناها محي الدين بن الحافظ أبي الفرع بن الجوزي بسوق القمح بدمشق ، ويبدو أنها كانت عامرة تؤدي دورها على عهد ابن القيم الذى كان والده

(١) النيمى : المدارس فى تاريخ المدارس ج ١ ص ٣٥٩

(٢) النيمى : المدارس فى تاريخ المدارس ج ١ ص ٣٥٩

(٣) راجع هامش كتاب روضة المحبين لابن القيم الذى نشره الأستاذ أحمد عبيد
صفحة ٦

قيما عليها وكان هو بلى إمامة الصلاة بها ، وقد آل أمر هذه المدرسة أخيرا إلى أن صارت محكمه عام ١٣٢٧ هـ ، أى أن رسومها كانت باقية إلى وقت قريب ثم حولت إلى مدرسة لتعليم الأطفال ، ثم احترقت في الثورة السورية .

د — المدرسة الصدرية : (١)

كانت مدرسة بدمشق يدرب يقال له درب الریحان ، وقد بحيث آثارها الآن تماما وهى تنسب إلى منشئها الذى وقف عليها ما يفى بحاجتها وهو صدر الدين أسعد بن المنجاة بن بركات بن مؤمل التتوئخى المغربى الدمشقى الحنبلى .

الحياة السياسية :

بعد أن بينا صورة الحياة الحضارية والثقافية بدمشق في عصر ابن القيم ، وكشفنا عن أهم وخصائص الحركة العلمية لذلك العهد بصفة عامة نرى إكالا لتصوير البيئة أن نقول — في سرعة واتساع — بعض ملامح الحياة السياسية المعاصرة له ، فالرجل باعتباره فقيها مجتهدا مشهورا لا يسد أن تؤثر فيه نظم الحياة التى يعيشها ، وأن يصدر عنه ما يكون انعكاسا لبعض ملامحها ؛ ولا بد أن يكون له موقف مؤيد أو معارض بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه والذى تحكمه أطر سياسية واجتماعية وثقافية معينة .

أما عن شكل الدولة فقد كان أمراء المماليك حكام البلاد ، وكان هناك الخليفة العباسى بالقاهرة ، وكانت الخلافة متوارثة فيهم منذ أن انتقلوا من بغداد وقادهم المماليك منصب الخلافة بالقاهرة ليكونوا مظهرًا من مظاهر شرعية حكمهم ، وكان منصب الخلافة شكليا إلى حد كبير ، فالخليفة ليس له حل

(١) هامش كتاب روضة الحنين صفحة ٥١

ولا عقد بجانب السلطان الذى يكون دائماً من المماليك ، واقتصر دور الخليفة على تولية كل سلطان جديد مراعاة للشرعية شكلاً لأن المفروض أن يستمد الولاية جميعاً سلطتهم من الخليفة الذى يمثل قمة الحكم فى النظام الإسلامى .

كان مقر السلطان بالقاهرة ، وكانت بلاد الشام - كما ذكرنا - مقسمة إلى نياحات ست لكل منها نائب يعينه السلطان ، وكان أكبر هؤلاء هو نائب دمشق ، وكان يطلق عليه - فى كثير من الأحيان - نائب الشام .

وقد كان التنافس بين أمراء المماليك على السلطة واضحاً طيلة هذه الفترة ، ولذلك تميز العصر بعدم الاستقرار السياسى ، بيد أن الفترة التى كانت فيها حياة ابن القيم تميزت بنوع الاستقرار النسبى لأن معظمها كان فى حكم الناصر محمد بن قلاوون ، وهو من أشهر سلاطين المماليك وأكثرهم قوة وآثارا وأطولهم فى مدة الحكم .

شهدت حياة ابن القيم من سلاطين المماليك الملك الأشرف بن قلاوون الذى قتل عام ٥٦٩٣ هـ ، ثم تولى السلطنة بعده أخوه الملك الناصر محمد بن قلاوون وكان له من العمر تسع سنين ، ولكن أحد مماليكه ثار عليه وخلعه وتولى مكانه وهو السلطان دكتيخا ، الذى تولى عام ٦٩٤ هـ ، وتولى من بعده حسام الدين لاجين عام ٦٩٦ هـ بعد أن خلع سلفه (١) .

وفى عام ٦٩٨ هـ عاد الناصر محمد بن قلاوون إلى مصر من منفاه بناء على رغبة أمراء المماليك الذين اجتمعوا على توليته ، وكان بالسكر معاد وتولى السلطنة للمرة الثانية (٢) .

(١) ابن لياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٦

(٢) ابن لياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

وفي عهد الناصر محمد (عام ٦٩٩ هـ) حدث هجوم غازان ملك التتار حميد هولاكو الذي زحف إلى الفرات في جموع كثيفة ، فخرج إلى قتاله الناصر محمد وحدثت بين الفريقين معركة انتصر فيها التتار ، وهزم السلطان وجنوده ، ولكنه استطاع الهروب والعودة إلى مصر ، وجدير بالذكر أن غازان زحف على ضياع الشام ونهب ما فيها وسلب أهلها فتشاور أهل الشام مع جماعة من العلماء الذين كانوا بدمشق على أن يخرجوا في طلب الأمان من ملك التتار ، وكان من بين هؤلاء العلماء تقى الدين بن تيمية الحراني شيخ ابن القيم (١) .

وقد استجمع الناصر قوته ، فجمع عددا كبيرا من مماليك مصر والشام ومن العربان وغيرهم وعاود مهاجمة غازان وحدثت معركة كبيرة بين الفريقين في مرج راهط ، أسفرت عن انتصار كبير للناصر وجنوده (٢) .

بين أن الأمور لم تستقر للناصر فقد انفرد دونه بالسلطة فاثاء سلاسل وبيبرس الجاشنكير حتى اضطرب إلى أن يخلع نفسه من السلطنة مرة ثانية بعد عشر سنين من ولايته (٣) . وتولى بعده بيبرس الجاشنكير (عام ٧٠٨ هـ) ، وقد حاول بيبرس أن يضيق على الناصر محمد بعد خلعها فما كان من الأخير إلا أن دعا نواب الشام بعد أن رحل إليها لمساعدته وذكرهم بصنيع أبيه وماله عليهم من حق العتق والتربية ، فتحمس له النواب واجتمعوا حوله وجمعوا مماليكهم وسائر جندهم وفي نفس الوقت كان كثير من مماليك مصر يقدون إليه لمساعدته ، ولما رأى بيبرس كثرة أنصار للناصر محمد لم يجد بدا من خلع نفسه ، فتم بذلك

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤١

(٣) ابن أبياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٤٩

للناصر محمد تسلم مقاليد الحكم للمرة الثالثة عام ٧٠٩ هـ ، واستتب له الأمر وامتدت فترة حكمه حتى عام ٧٤١ هـ تاريخ وفاته .
وقد تميزت هذه الفترة بشيء من الاستقرار النسبي في ذلك العصر الذي حفل بكثير من المغامرات السياسية التي قام بها أمراء المماليك الطامعون في السلطة .

وبعد وفاة الناصر محمد تولى أبنائه من بعده واحدا بعد الآخر وسط مؤامرات قام بها أمراء المماليك كانت تنتهي بقتل السلطان أو خلع وتولية أخيه مكانه وهو ما يعطى صورة لعدم الاستقرار السياسي إذ كان بعض هؤلاء السلاطين لا يبقى في حكمه بضعة أشهر . وآخر السلاطين الذين شهدتهم حياة ابن القيم هو السلطان حسن الذي تولى عام ٧٤٨ هـ .

أما نيابة الشام فقد كان قائمها يمين - كما ذكرنا - من قبل السلطان ، ويقال إن أحد هؤلاء النواب وهو « قفجق » هرب مع جماعة من المماليك خوفا من السلطان لأجبن وذهبوا إلى غازان ملك التتار وحرضوه على غزو الشام ، وكان هروبه عام ٦٩٧ هـ (١) .

وقد تولى بعده مملوك يعرف باسم « أقوش الأفرم » خلعه السلطان عام ٧١١ هـ وولى مكانه « كراي » المنصوري فترة قصيرة ثم قبض على « كراي » وأعاد (أقوش) إلى نيابة الشام (٢) .

يبد أن أكثر فواب الشام شهيرة هو (تفكر الحسامي) الذي عينه الناصر محمد عام ٧١١ هـ (٣) ، وقد كان هذا النائب مقربا من السلطان ، وتزوج

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٣٧

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٢

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٥٢

السلطان بإيادته ، وامتدت نيابته ثمانية وعشرين عاما حتى خلع السلطان عام ٨٧٤ .
بعد أن ساءت العلاقات بينهما .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الحكام جميعا كانوا يمثلون طبقة أرستقراطية متميزة عن سائر طبقات الشعب ، فكان الأمراء يعيشون في نعيم وترف باذخ يدل عليه ما يخصصه المؤرخون لهم من الأملاك والمقتنيات فقد بلغت أموال تنكر حين صادرها السلطان (من الذهب العين ثلثمائة ألف دينار وستون ألف دينار ، ومن الفضة النقدية ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم ، ووجد له من الفصوص الباقوت والبأخش واللواؤ الكبار ثلاثة صناديق ، ووجد عنده من الطراز الزركش والحوائص الذهب والخلع الأطلس مائة وخمسون بقعة الخ) (١) .

ومما تكن المباغة في التقدير فإن ذلك يعكس صورة الثراء الفاحش الذي عاش فيه الحكام وهو ثراء مقترن بالظلم واستغلال السلطة وبالرغم من ذلك يصفه ابن إياس بأنه (كان شديد الرأي حسن السياسة دينا خيرا كثير البر والخير وله معروف وآثار للخير بمصر والشام ، وكان طاهرا الذيل عفيفا عن الزنا واللواط .. وكانت أهل دمشق عنه راضية في مدة ولايته) (٢) .

وعلى مدى خمس سنوات تقريبا بعد ذلك تولى نيابة الشام خمسة من

(١) أحصى ابن إياس مقتنيات هذا الملوك وأملاكه وضياعه وتقدر ما كانت تدره هذه الضياع في السنة بمائة ألف دينار ، هذا غير الأموال التي ذكرها .

انظر ابن إياس بدائع الزهور ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٢

(٢) ابن إياس ج ١ ص ١٧٣

الولاية كان مصيرهم الخلع السريع وكان مصير اثنين منهم القتل (١) . وعلقت رأس أحدكم على باب زويلة بالقاهرة وصودرت أمواله وكان على جانب كبير من الثراء (٢) .

ويعين السلطان نائبا على الشام (عام ٧٤٧ هـ) يدعى (أرغون) لكنه يتعرض للقتل على يد نائب طرابلس الذى هاجمه مدعيا أنه ينفذ أمر السلطان ، ولكن السلطان ينتقم من نائب طرابلس ويأمر بشنقه بعد القبض عليه .

هذا العرض يعطى صورة للحياة السياسية غير المستقرة وهذه الفئة المتميزة من الحكام الذين تسلطوا على مقدرات الناس ، وكانوا يعيشون حياة مرفهة باذخة .

أما العوامل الخارجية المؤثرة فى الحياة السياسية فتتمثل فى أمرين رئيسيين : أولهما : الحروب الصليبية التى انتهت عام ٦٩٠ هـ ، لكن آثارها فى إذكاء الروح الدينية وتذشيط همم المسلمين كان قويا وفعالا ، وكانت سببا فى أن يعكف المسلمون على دراسة دينهم مدافعين عنه داعين إليه مهاجمين خصومه من أصحاب الأديان الأخرى وهو ما نجد أمثلة له عند ابن تيمية وابن القيم فى موقفهما من اليهود والنصارى .

والأمر الثانى يتصل بالحروب ضد التتار الذين أسقطوا بغداد عام ٦٥٦ هـ بعد أن اكتسحوا شرق العالم الإسلامى وهم كفار وثنيون ، وقد صدمهم المماليك فى معركةين قاسيتين بالشام هما (عين جالوت) و (بيسان) ، لكن هؤلاء التتار

(٢) ابن ابلس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٠ - ١٨٣

(٢) ابن ابلس : بدائع الزهور ج ١ ص ١٨٨

أخذوا يعاودون الزحف بعد ذلك بالرغم من أنهم دخلوا في الإسلام، وقد دعا ذلك سلاطين المماليك إلى استنفار الحمم لمقاومتهم ، وقد هزم المماليك أمام التتار في موقعة الخزندار وفي موقعة حمص ، وخرج العلماء ومنهم ابن تيمية يطلبون الأمان من غازان قائدهم ، لكن السلطان الناصر جمع عدته ورجاله والتقى بهم في المرج ، وكان بالجيش ابن تيمية يحرض المقاتلين ويرغبهم في الجهاد ، وقد هزم التتار هزيمة منكرة ، ولم تقم لغازان بعدها قائمة ، وقد حضر الموقعة الناصر محمد والخليفة وبعض الفقهاء ، وكانوا يسبرون بين الجنود يحشونهم على الجهاد .

هذه الحروب أثرت في الحياة العامة ، فالناس بعد الانتصار يعتقدون بأنفسهم ، ويتطلعون إلى مزيد من الحرية السياسية وحرية الفكر ، وتظهر الحرية السياسية في طبيعة علاقة الحكام بالمحكومين ، فالمحكومون لا يستسلمون دائما لمساوية الحكام ، بل يناقشونهم ويراجعونهم ، والمعبرون عن رغبات الشعب لذلك العهد هم الفقهاء بما هم حملة شرع الله الذي هو ميزان عادل لجميع أنواع العلاقات ، وكثيرا ما كان الفقهاء يمتنعون عن إفتاء الحكام بما يرغبون فيه ، عندما يرون ذلك مخالفا للشرع أو للمصلحة العامة التي هي من الشرع بسبب .

والحرية الفكرية ظهر أثرها في بعض الأبحاث العلمية - وإن كان ذلك قليلا نسبيا - عند بعض العلماء الذين هاجموا التقليد ودعوا إلى الاجتهاد ، وانتقدوا التعصب لمذهب من المذاهب الفقهية دون تبصر أوروبية أو مناقشة موضوعية للمذاهب الأخرى ودون الاستناد إلى الأدلة المعتبرة .

ولعل خير من يمثل حرية الفكر في دراسته - لذلك العهد - ابن تيمية وتلميذه

ابن القيم اللذان كلّفتهما هذه الحرية بنوعيتها السياسى والفكرى كثيرا من العناء
فى حياتهما ، فتعرض ابن تيمية للطرد من وظيفته حين امتنع عن إفتاء السلطان
بما يهواه ، وتعرض للعيس أكثر من مرة بسبب آرائه المخالفة لآراء فقهاء
عصره ، كما حبس مع تلميذه فى حبسه الأخير ، وتعرض ابن القيم من بعده
بسبب هذه الآراء لضروب كثيرة من العنف والتضييق .

حياة ابن القيم وثقافته

تجمع مكتب التراجم على أن مولد ابن القيم كان في السابع من صفر عام ٦٩١ هـ (١) ، الموافق عام ١٢٩٢ م ، ويكنى بأبي عبد الله ويلقب بشمس الدين واسمه محمد واسم أبيه أبو بكر ، وهو الذي كان قيمياً على المدرسة الجوزية ، وكان أبوه فقياً أخذ عنه ابنه علم الفرائض (٢) .

شيوخه

نشأ ابن القيم بدمشق وهي على النحر الحضاري والثقافي الذي حددنا معالمه وبها العديد من المدارس من بينها : صمدية والجوزية اللتان كان له صلة بهما . ونا كان أبوه فقياً حنبلياً بارعاً في الفرائض أخذ عنه ابنه هذا الفرع من فروع الفقه ، وذلك - بطبيعة الحال وكما هي العادة - بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة وتكتابه وطرف من العلوم الأولية .

وقد درس أيضاً على أبي بكر الشافعي ، وأبي بكر بن عبد الدائم ، وانظم ، وابن الشيرازي ، وإسماعيل بن مكتوم وأطبة ، وقرأ العربية على ابن أبي الفتح والمجد القزويني ، وقرأ الفقه على المجد الحارثي ، وابن تيمية (٣) ، كما سمع من الشهاب النابلسي (٤) ، وقرأ الأصول على للصفى الهندسي

(١) النظر : الدور السكينة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ج ٤ ص ٢١ ، جذرات الذهب لابن المقدسي ج ٦ ص ١٦٨ ، البحر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٢ ، دائرة المعارف الإسلامية (ابن قيم الجوزية) .

(٢) الدور السكينة لابن حجر ج ٤ ص ٢١ ، البحر الطالع للشوكاني ج ٢ ص ١٤٢ (٣) المصادر السابقة

(٤) ابن حجر : الدرر السكينة ج ٤ ص ٢١

وابن تيمية (١) ؛ ومن بين شيوخه أبو محمد بن تيمية شقيق أبي العباس وقد أشار إليه في كتبه ونعته بقوله (شيخنا) (٢) .

يبد أن أكثر شيوخ ابن القيم أمرا فيه هو تقي الدين أبو العباس بن تيمية وقد لازمه تلميذه أطول مدة ممكنة ، وتعلق به حتى وصف بأنه قد (غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله ، بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي مذهب كتبه ونشر عليه . واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة (بدمشق) بعد أن أمين وطيف به على جمل مضروبا بالدره فلما مات أفرج عنه ، وامتحن مرة أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية . وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة ٧١٢ هـ إلى أن مات . (٣) أي أن هذه الملازمة استمرت إلى عام ٧٢٨ هـ أي نحو ستة عشر عاما .

وسنقتصر من شيوخه في حديثنا على ابن تيمية نظرا لآثره الكبير في تفكير تلميذه ومنهجه وحياته وثقافته .

ابن تيمية : (١)

يعد ابن تيمية أشهر فقهاء الحنابلة في القرنين السابع والثامن الهجريين ، وهو من أشهر مفكري الاسلام قاطبة ، وأغزرهم إنتاجا ، وهو متكلم فقيه عربي ولد بحران القريبة من دمشق في العاشر من ربيع الأول عام ٦٦١ هـ ، وقد فر أبوه

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٢) انظر : اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤

(٣) ابن حجر : الدور الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٤) رجعت في الترجمة له إلى : الشوكاني : البدر الطالع ج ٨ ص ٦٣-٧٨ ، وكذلك دائرة المعارف الاسلامية ، وكذلك شذرات الذهب لابن العماد .

من جور التتار ولجأ بأسرته إلى دمشق في أواسط عام ٦٦٧ هـ ، واسمه أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي ويلقب بـ تقي الدين ويكنى بأبي العباس .

وكان انتقال أبيه إلى دمشق مفيداً له فقد عكف منذ حداثة على الدرس والتحصيل فسمع عن مجموعة من أعيان عصره منهم والده الذي كان فقيهاً حنبلياً ومنهم زين الدين أحمد بن عبد الدائم المقدسي ونجم الدين بن عساكر، وزينب بنت مكي وخيرهم .

وقد أتم دراسته ولما يبلغ العشرين، ولما توفي أبوه عام ٦٨١ هـ، أخذ يدرس الفقه الحنبلي مكانه ، وكان يفسر القرآن من حفظه على كرسى بالمسجد يوم الجمعة من كل أسبوع ، وقد برع في علوم القرآن والفقه والحديث والسكلام وغير ذلك وكان يتمتع بذكاء مفرط وذاكرة قوية مكنه من الحفظ وسرعة الاستحضار والترسيع في المنقول والمحتول ، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف ، وكان يدايسع عن سنن السلف الصالح من المسلمين بأدلة لم يسبق إليها من القرآن والحديث ، ولكن حرارته في الجدل والمناظرة جابت عليه عداوة الكثيرين من فقهاء المذاهب الأخرى ، وقد تحدث عنه الشوكاني وعن براعته في الجدل بإعجاب فقال : « أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله ، وما أظنه سمع الزمان ما بين عصر الرجلين بمن شابهها أو يقاربها ، (١) ، كما أنني عليه الذهبي وأشاد بعلمه وخلقه وذكائه وبراعته في الجدل وتمسكه بالسنة ، بالاضافة إلى ما تحولى به من شجاعة وترفع عن الدنايا ، وقول الحق بصراحة لا تأخذه فيه لومة لائم حتى قال : « ومن

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التعمير فيه ، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه (١).

ويدرك صدق ما ذمب إليه الذهبي من يتقري حياة ابن تيمية فيرى ما لقيه من اضطهاد ، وما عرف عنه من عروف عن عرض الحياة وزخرفها ، وقد كانت هذه الأخلاق سببا في إعجاب تلاميذه به ، وكان ابن القيم من أشدهم إعجابا به وملازمة له ، وتأثرا به في علمه وخلقه على السواء ، فقد كان - بالنسبة له - قدوة صالحة حسنة ، والمتتبع لسيرة الرجلين يدرك مدى التشابه بينهما .

وقد سجلت عليه قوة عارضيه في الجدل وحدته في المناقشة والجدل عداوة كثير من فقهاء عصره ، وقد اتهم بميله لمذهب المجسمة ، وكلفه الاتهام وظيفة التدريس التي كان يتمتع بها ، وبالرغم من ذلك اشترك في الحاض على جهاد التتار وصحب الجيش الناهب إلى القتال ، وكان له ولاخيه دور هام ، وقد حارب ابن تيمية كثيرا من الفرق الإسلامية الخارجة كالاسماعيلية والنصيرية والحاكية ، وكان في ذلك منافحا عن عقائد أهل السنة .

واتهم ابن تيمية (عام ٧٠٥ هـ) وهو بالقاهرة بمشاهدة مذهب التجسيم واعتقل بقلعة الجبل ومعه أخواه ، وبقي فيها عاما ونصف عام ، وفي عام ٧٠٨ هـ فوَّش في مسألة كتبها في الرد على مذهب الاتحادية ، بيد أن الحجج القوية التي جاء بها جردت خصومه من أسلحتهم ، وانتصر عليهم انتصارا عظيما .

ومكث بالقاهرة حتى عام ٧١٢ هـ يعتقل حينما وُفِّرج عنه حينما آخر ، وهو مع ذلك لا يتخلل عن آرائه وعن مهاجمته لأصحاب البدع . وفي عام ٧١٢ هـ كاف

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ١ ص ٦٤ .

صحبة الجيش التي حصد بلاد الشام، وقد عاد إلى دمشق ثافية بعد أن غاب عنها أكثر من سبع سنوات، بيد أنه - بالرغم من اعتقاله أعمال الدريس - أمر من قبل السلطان بالاحتفاظ في مسألة الطلاق (١)، وأوثر خصومه صدر الحساكم فسجنه بقلعة دمشق (عام ٧٢٠ هـ) وأخرج عنه بعد خمسة أشهر وثمانية عشر يوما بأمر السلطان، لكنه كان مستمسكا بالحق مصر جابه لا يخشى أحدا، وقد ظفر أعدائه بفتواه التي حرم فيها شد الرجال إلى قبور الأنبياء والصالحين التي أصدرها عام ٧١٠ هـ، وقد انتصر له فيها ابن القيم في كتبه، وقد نتج عن ذلك اعتقاله بأمر من السلطان عام ٧٢٦ هـ بقلعة دمشق، وفي عهده ظل عاكفا على التأليف وتفسير القرآن وتدوين الرد على المخالفين، وقد جرد من كتبه وأوراقه بكيد أعدائه وكان هذا الحادث صدمة قوية له، ومالئ أن رافته المنية في ذي القعدة من عام ٧٢٨ هـ بحبسه، واحتفل أهل دمشق بجنائزه احتفالا رائعا لحسن اعتقاده فيه، وقد شهد جنازته عدد كبير قدر بمائتي ألف رجل وخمسة عشر ألف امرأة.

وابن تيمية فقيه حنبلي، لكنه كان يعد مجتهدا في المذهب أي بمجتهدا منتسبا، ويرى بعض دارسيه أنه مجتهد مطلق غير مقيد بمذهب، وهناك بعض المسائل لا يولد فيها المذهب الحنبلي، وشأنه - كشأن الحنابلة - أن يعتمد على النصوص

(١) خالف ابن تيمية الفقهاء في بين الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وذهب إلى أنها لا يلزم منها حكم الطلاق، وأبطل الطلاق المعلق بشرط، وكتب في ذلك كثيرا من الفتاوى فتألب عليه خصومه من فقهاء المذاهب وشكوه إلى السلطان، وقد كتب في الرد عليهم بأسهاب وأبطل حججهم، وانتصر له تلميذه ابن القيم في مواضع كثيرة من كتبه وأشار إلى هذه المسألة انظر لإسلام النور بين لابن القيم ج ٤ ص ١١٤-١١٦

أكثر الاعتماد وألا يلجأ إلى القياس إلا نادراً ، ولذلك فهم يعتمدون على الحديث أكثر من غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى ، وابن تيمية يصرح في جمل مؤلفاته بأنه يتبع القرآن والحديث بحرفيتهما .

ولسنا هنا صدد الحكم لابن تيمية أو عليه فالخلاف فيه ظهر في حياته ولا يزال باثماً إلى اليوم به بسبب مواقفه من الصوفية ومجومه عليهم وتقده لآراء بعض الصحابة ، وجنوحه إلى المغالاة في محاربة البدع ، بيد أن أنصاره أكثر من خصومه وأرسخ قداماً في العلم ومن بينهم تلميذه ابن القيم والذهبي وابن قدامة وابن الوردي .

وجدير بالذكر أن المواقف التي عرضت الشيخ للاضطهاد والسجن في حياته عرضت لتلميذه الوفي ابن القيم للاضطهاد والإغاثات في حياة شيخه وبعثوفاته .

المذهب الحنبلي :

ونرى إكمالاً لحديثنا أن نتناول المذهب الحنبلي الذي اتبعه ابن القيم وأبوه من قبله ، ويهمننا الإشارة إلى الخصائص المنهجية في الاستنباط التي يتميز بها المذهب ، وكيف يعتمد فقهاؤه على المصادر التي يستنبطون منها الأحكام ، وموقفهم من لغة هذه المصادر التي هي في الغالب القرآن والسنة .

ولإمام المذهب هو أحمد بن حنبل الذي ولد ببغداد عام ١٢٤ هـ ، ودرس العلم بها جاب العراق وبلاد الشام والحجاز واليمن ومصر وغيرها طلباً للعلم ، وكانت عنايته منصرفة إلى الحديث ، ومسنده مشهور معروف ، وبسبب العناية الغالبة عليه بالحديث لم يعدد بعض الفقهاء كالطبري من الفقهاء ، وهذا هو سبب

تحميل الحنابلة على الطبري (١) .

ولسنا مع القائلين بأن الإمام لم ينشئ مذهباً خاصاً به في الفقه وأن ما قام به هو المسائل الفقهية التي أقرت عنه ، ذلك بأن فتاواه الفقهية التي جمعها ابن القيم بلغت أكثر من ثلاثين مجلداً ، وعلى أساس من مواقف ابن حنبل وأنظاره الفقهية استطاع تلاميذه استنباط التعاليم والأصول الخاصة بمنهج الاستنباط في مذهبهم ، وقد أجمع أهل السنة على أن المذهب الحنبلي أحد المذاهب الفقهية المعترف بها .

وقد حدد ابن القيم أصول المذهب الحنبلي في الاستنباط حين ذكر أن فتاوى الإمام الفقهية مبنية على خمسة أصول (٢) . أحدهما النصوص والمقصود بها نصوص الكتاب والسنة ، والمذهب الحنبلي يعتمد اعتماداً كبيراً على النصوص على حساب الأصول الأخرى فهم يقدمون الحديث الضعيف على الرأي أي على القياس ، ولذا فإن ابن حنبل لم يلتفت إلى خلاف عمر رضي الله عنه في التيمم للجنب إذ اعتمد ابن حنبل على حديث عمار بن ياسر ، وكذلك اعتمد ابن حنبل على حديث عائشة رضي الله عنها فأوجب الغسل عند الإكسال ولم يلتفت إلى خلاف علي وعثمان وطلحة وأن أيوب وأبي بن كعب رضي الله عنهم .

والذي تلفت إليه أن مذهب الحنابلة يقدم الحديث في الاستنباط ويوسع في الاعتماد عليه وذلك لعناية ابن حنبل القديمة بالاحاديث وجمعها ودرايته بمراتبها وهم لعنايتهم بالاستنباط من النصوص وابتعادهم ما أمكن عن القياس يميلون

(١) ترجمة الامام أحمد بن حنبل من دائرة المعارف الاسلامية .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين عن رب العالمين ج ١ ص ٢٩ - ٣٣ .

إلى توسيع الدلالات اللغوية للالفاظ (١) ، محاولين استهلاك طاقات النص التشريعي بحيث يشمل بحكمه أكبر عدد من الأنواع فيمكن بذلك أن تفي الأحكام المستتمة من النصوص بالحاجات المتجددة المتنوعة دون حاجة إلى استخدام القياس .

والحديث عندهم مقدم على الإجماع لأن الإجماع كما قالوا مبني على عدم العلم بالخلاف ، وربما وجد المخالف ولم يملكه الفقيه .

والأصل الثاني ما أفتى به الصحابة ففتوى الصحابة حجة عند ابن حنبل إذا لم يعرف له مخالف من الصحابة ، فيها تضاعفها يشترط أساساً فيها وهو ألا تكون مخالفة للنصوص السابقة .

والأصل الثالث الاختيار من فتاوى الصحابة إذا اختلفوا ويكون الترجيح بحسب أقرب الفتاوى إلى الكتاب والسنة ، فإذا لم يبين ذلك فيها حكمي الخلاف ولم يحزم برأي ، والأصل الرابع الأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو مقدم عنده على القياس فإذا لم يوجد ما يدفعه من أثر أو قول صاحب أو إجماع كان العمل به أولى من القياس ، والأصل الخامس ، القياس عند الضرورة وذلك إذا لم يوجد في المسألة نص ولا قول صاحب ولا أثر مرسل أو ضعيف .

وكان الإمام شديدة الكرامة والمنع للافتاء بمسألة ليس فيها أثر عن السلف كما قال لبعض أسعابه : إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام (٢) . كما أنه

(١) سنن هذا الموضع في حديثنا من «دراسة المفنى» الفصل الثاني من الباب الثاني .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٢

كان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث وأصحاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه « (١) .

الاعتناد على النص وتقديم الحديث والاعتداد به وتأخير القياس وعدم الاستلزام بطريقه إلا عند الضرورة هي أهم الخصائص التي تتميز بها المذهب الحنبلي ، وسنجد أثر ذلك عند ابن القيم وهو أحد مجتهدي المذهب ، وسنرى أثر هذا المنهج في دراسته للغة (٢) .

وأبناح المذهب الحنبلي - الذين لا يمثلهم الآن إلا نفر قليل - كانوا إلى القرن الثامن الهجري منتشرين في بلاد الإسلام ، وقد كانت لهم ببغداد صولة ركزة حتى كانوا يتواقمون مع الشيعة في نواحيها ، وعظمت الفتنة في بغداد من أجل ذلك ، ثم انقطع هذا عند استيلاء النصار عليها ولم يراجع ، وصارت كثرتهم بالشام ، (٣) .

فالحناابلة في عهد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم كانوا كثيرين بالشام ، وكان أتباعهم أيضا من الكثرة بمكان ، وقد ظلت المذاهب الأربعة يمثلها قضاء رسميون - كما بينا من قبل - في جميع الأمصار الإسلامية إلى قيام الدولة العثمانية التي تضائل في ظلها المذهب الحنبلي .

ثقافة ابن القيم

كان ابن القيم فقيها حنبليا يتنصر لمذهبه الفقهي ، وهو الذي جمع فتاوى

(١) ابن القيم : اعلام للوقفين ج ١ ص ٣٣ .

(٢) انظر أثر ذلك على سبيل المثال في الفصل الثاني من الباب الثاني الذي خصصناه لدراسة للنص وانظر منه موضوع « حدود الدلالة » .

(٣) ابن خلدون : المقدمة ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

الإمام أحمد فبلغت عنده أكثر من ثلاثين سفراً (١) ، وقد كشفنا عن الخصائص المنهجية للمذهب وميله إلى الاعتماد على النصوص ما أمكن واحتفاله بها ولهذا المنهج أثره في تناولهم اللغة كما سنبينه فيما بعد .

وابن القيم تلميذ ابن تيمية الذي قدمنا صورة من حياته المسلية بالنشاط العلمي والحركة غير العادية والمليئة بالحن والمواقف القوية في أوقات الشدة التي تكشف عن معدن صاحبها الأصيل ، وهو محب لشيخه معجب بمواقفه مدافع عن آرائه في أغلب الأحيان ، وقد شاركه بنفسه سراء حياته وحضراءها .

أتم ابن القيم دراسته في وقت مبكر ، وتفقه في المذهب الحنبلي ، وبرع وأفتى في حياة شيخه ابن تيمية ، وبلغ مبلغاً كبيراً في « حياة كثير من شيوخه وقد وصفه تلميذه ابن رجب بأنه » كان عارفاً بالإنفس لا يمارى فيه وبأصول الدين وإليه فيه المنتهى ، وبالحدِيث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في ذلك ، وبالفقه وأصوله ، والعربية وله فيها اليد الطولى ، وبعلم الكلام وغريب ذلك ، وعالمًا بعلم السلوك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم ، ومتولاه وبعض رجاله .. وما رأيت أوسع منه علماً ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله ، (٢) .

تصدر ابن القيم للتدريس ونشر العلم فدرس بالصدرية ، وأم بالجزوية مدة طويلة (٣) ، وكان شديد المحبة للعلم وكتابه ومطالعاته وتصنيفه ، واقتناء كتبه

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ .

(٢) ابن القيم : سلوات الذهب ج ٦ ص ١٦٨ .

(٣) ابن حجر : الدرر السكينة ج ٤ ص ٢١ . الشوكاني : البهر الطالع ج ٢

واقفى من الكتب ما لم يحصل لغيره (١) ، وما لا يحصر حق ، كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرأ طويلا سوى ما اصطفوه لأنفسهم منها » (٢) .

وقد أخذ العلم عنه خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وانفعوا به ، وكان الفضلاء يعظمونه ويسلدون له كابن عبد الهادى وغيره ، (٣) .

آثاره :

والحديث عن آثاره متصل الأسباب بالحديث عن ثقافته ، إذ يمكن من طريق ما خلف منها أن نتعرف على عقليته ومنهجه الفكرى ، فالآثار مرآة صاحبها تحفظ صورته رغم تعاقب السنين ، وتبين اتجاهاته وميادين فكره .

ويعد ابن القيم من المكثرين فى التأليف ، فكتبه كثيرة ، وجانب غير قليل منها مبسوط ضخمة الحجم ، ولكن ابن القيم لا يبلغ مبلغ شيخه ابن تيمية فى كثرة التأليف ، فقد بلغ ابن تيمية فى ذلك مبلغا كبيرا لا يكاد يصل إلى طبقة المؤلفين الإسلاميين جميعا إلا عدد قليل لا يجاوز أصابع اليد الواحدة .

صنف ابن القيم فى الميادين التى بينا دراسته لها ، وكانت غالب عنايته منصرفة إلى الفقه وأصوله والتصوف وما يتصل بالتوحيد وعلم الكلام ، كما ألف فى السير مصنفات ممتازة (٤) غلب عليه الطابع الفقهى وسلك فيه منهجا لم يسبق إليه

(١) ابن المباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٦ .

(٢) الشوكانى : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) ابن المباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) هو كتابه « زاد للماد فى هدى خير المباد » ، لم يتم فيه على تناول أحداث السيرة وإنما انتهى بها باعتبارها الجانب العملى من السنة واستنبط من أحداثها كثيرا من الأحكام الفقهية ، فضلا عن الدراسة التاريخية الممتازة .

ومعظم كتابه « بدائع الفوائد » متصل بالدرس اللغوي .

وقد أورد له ابن حجر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثة عشر مصنفًا ، وذكر الشوكاني أسماء ستة عشر ، أما ابن العسجد فقد أحصى ثلاثة وأربعين مصنفًا له وصرح بأن له غيرها فكأنه - برغم ذلك - لم يحصرها حصرا شاملا وقد اقتضت دائرة المعارف الإسلامية على ذكر ستة عشر مصنفًا مما طبع من كتبه .

والنظرة العابرة في أسماء مصنفاته تدل على الميادين الكثيرة المتنوعة التي استطاع أن يخوضها ومقدار الجهود التي بذلها .

وسنورد في نهاية البحث بيانًا بأسماء كتبه وآثاره استخلصناه من كتب التراجم المختلفة ومقابلتها بعضها ببعض ، فضلا عما نعرفه له ورجعنا إليه في بحثنا

خصومه وأنصاره :

من كان في منزلة ابن القيم فلا بد أن تختلف فيه أقوال معاصريه وخالفيه بحسب الانجماوات العقيدية والفكرية لهم ، بيد أن اختلاف المترجمين له في شأنه أقل وأيسر من اختلافهم في شأن أستاذه ابن تيمية ، فقد كان أستاذه أكثر قوة وعنفًا منه ، وكان هو أميل إلى الهدوء ، كما أن سلوك ابن القيم في حياته مسلكًا صوفيًا خاصًا جعله أقل عنفًا في مواجهته المتصوفة ، وقد كان شيخه مغاليا في الهجوم عليهم . ومهما يكن من شيء فإن أكثر المترجمين لابن القيم تحسّدوا عنه بإعجاب وامتدحوا عليه وخلقه ، منهم تلميذه ابن رجب ومعاصره القاضي برهان الدين الزرعي الذي قال عنه : « ما تحت أديم السماء أوسع علما منه » (١) كما امتدحه ابن كثير ، أما الذهبي - وهو معاصر له - فقد أخذ عليه أنه « معجب

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .

برأيه جرى على الأمور ، (١) ، وقد انتصر له الشوكاني بعد حين ورد على الذهبين قائلا : « بل كان متقيدا بالأدلة الصحيحة معجبا بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادعا بالحق ، لا يحابي فيه أحدا ، ونعمت المرأة ، (٢) » .

تلاميذه :

أخذ عن ابن القيم خلق كثير من حياة شيخه وإلى أن مات ، وأشهر من تتلمذ عليه الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب صاحب طبقات الحنابلة ، فقد ذكر أنه لازم بحالته قبل موته أكثر من سنة كما سمع عليه قصيدته التوفيقية في السنة ، وأشياء من تصانيفه (٣) ، كما تتلمذ عليه شمس الدين محمد بن عبد القادر النابلسي صاحب مختصر طبقات الحنابلة ، وابن كثير صاحب « البداية والنهاية » ، وقد أثنى ابن كثير على شيخه ونقل ذلك عنه أصحاب التراجم ، ومن تلاميذه ابن عبد الهادي الذي وصفه ابن رجب بأنه أحد الفضلاء العلماء الذين كانوا يسلمون له ويأخذون عنه (٤) ، كما تتلمذ عليه ابنه عبد الله الذي تولى منصب التدريس بالصدرية بعد موت أبيه (٥) .

خلقته وشخصيته :

في حياة ابن القيم مواقف عظيمة جديرة بالتأمل لما تحملها من دلالات على

-
- (١) ابن حجر : الدور السكينة ج ٤ ص ٢١ .
 - (٢) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
 - (٣) إنبات المباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
 - (٤) ابن المباد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٩ .
 - (٥) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٤ ص ٢٣٥ .

صفات خاصة لرجل من قوعية خاصة ، هذه المواقف شبيهة بما تعرض له شيخه ابن تيمية ، وبعضها كان مشتركا بينهما ، والأعجب من ذلك أن هذه وتلك شبيهة من بعض الوجوه بما تعرض له أحمد بن حنبل إمام المذهب في محنته المشهورة إذ تعرض للأذى والتعذيب من قبل السلطة الحاكمة وهو يدافع عن عقيدة أهل السنة ، وأظهر من الشجاعة والصراحة ما سجله له المترجمون مما هو مشهور ، وقد تعرض هذان الفقيهان الحنبلان لحن شبيهة جرت عليهما أذى أرباب السلطة ، وإن كان ابن تيمية أكثر تعرضا للبطش والتنكيل من تلميذه لأنه كان حاد الطبع عنيفا في ثورته على البدع لا يعيل إلى مهادة خصومه من أصحاب الديانات المخالفة أو الفرق الإسلامية الخارجة كالجمعية والصوفية القائلين بالحلول والاتحاد ، وقد كان ابن تيمية شجاعا جريئا وقد أشرقا من قبل إلى موقفه المشهود في حرب التتار ، وقد قاتل مع الجيش بنفسه وكان معه أخوه وانتهت المعركة بهزيمة التتار .

هذا الموقف الشجاع لابن تيمية يتسق مع مواقفه الأخرى من خصومه في الفكر والاعتقاد ومع مواقفه من أصحاب السلطان إذ كان دائما شجاعا جريئا حادا عنيفا لا يهادن في الحق ، ولا يلين ولو كان للسلطان في أدنى الأمور ولذلك تعرض للعجز مرات كثيرة فكان يرضى به ولا يقبل أن يرجع عما يرى أنه الحق .

كان ابن القيم كشيخه داعيا إلى الرجوع إلى ما كان عليه السلف من تحكيم الكتاب والسنة دون تعطيل أو تشبيه ، وقد حارب كشيخه الفرق المختلفة ، كما وقف موقف الخصومة من أصحاب الديانات المخالفة من اليهود والنصارى وغيرهم ، ولكن هناك فرقا بينها يتمثل في هدوء ابن القيم وميله إلى الحجاج

البعيد عن الحدة والعنف فلم يبلغ من العنف والثورة مبلغ شيخه ، ومرد ذلك راجع إلى الاختلاف الفطري بين طبيعة كل منهما ، فأحدهم ثائر عنيف والآخر يميل إلى الهدوء كما أن ابن تيمية هو الذي شهد بداية الصراع وعنقوانه وقسوة الخصوم ومعاذتهم ، أما ابن القيم فقد شهد الصراع بعد أن أبسلى شيخه في ميدانه بلاء وفر عليه كثيرا من الجهد ، كما أن الصراع نفسه قد فترت حدته ، ومن ثم كان ابن القيم أكثر ميلا إلى الهدوء وأبعد عن العنف في حجاجه ولذلك كان خصومه أقل من خصوم شيخه .

وعلى الرغم من تأثر ابن القيم الشديد بشيخه فإنه كان حارس التفكير مستقل الشخصية يعمل فكره ولا يلتزم رأى غيره ولو كان شيخه وكثيرا ما خالف شيخة في الآراء والفتاوى الفقهية ورجح منها ما تسنده الأدلة وضعف ما ليس له دليل قوى .

تعرض ابن القيم مع شيخه لللاذى فاعتقل معه بقلعة دمشق بعد ، أن أهين وطيف به على جمل مضروبا بالدرة ، (١) ، وكان هذا الاعتقال هو الأخير بالنسبة لابن تيمية ، وقد حبس تليذه بنفس « القلعة » منفردا عن شيخه ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ ، (٢) .

وقد تعرض ابن القيم للحبس مرة أخرى بسبب إنكاره شد الرحيل لزيارة قبر الخليل (٣) ، وهى نفس التهمة التى حبس من أجلها ابن تيمية عام ٧٢٦ هـ بسبب الفتوى التى أفتى بها عام ٧١٠ هـ وأبى الرجوع عنها وأنكر فيها شد

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٢) ابن المياد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

(٣) الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

الرجال لزيارة قبور الأنبياء والصالحين ، واعتمد على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » ، وهو لم يحرم زيارة قبر المسلم إلا إذا كانت هذه تقام في يوم معين وتحتاج لرحلة خاصة (١) .

هذه المحن تدلنا على ما تميز به ابن تيمية وتلمذه من ثبات على أقوالهما التي يسودى إليها الاجتهاد الصحيح وتسندهما الأدلة النقلية والعقلية ، فلقد كان في إمكان كل منهما أن يرجع عن هذه الفتوى - ولو ظاهريا - إذا كانا ممن يفضل حياة العافية على التمسك بالمبادئ ، ولكن موقفهما ظل صلبا ثابتا منذ أصدرها ابن تيمية عام ٧١٠ هـ وحبس بسببها عام ٧٢٦ هـ وكذلك ابن القيم حينما حبس بسببها بعد وفاة ابن تيمية .

وتعرض ابن القيم لمحن أخرى بسبب فتاواه أو فتاوى شيوخه ، وكان يقال من علماء عصره وينالون منه ، (٢) ، وقد أفكر عليه قضاء عصره فتواه بحسوان المسابقة بغير محال وهي التي ومنع فيها رسالة خاصة سماها « بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل » ، وأفكر عليه السبكي ذلك وطلبه فأمسك عن الإفتاء بها (٣) .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن تيمية

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

(٣) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وبوضيح ذلك أن الشافعية والخنفية وأحمد يرون أنه إذا تسابق شخصان وبذل أحدهما الرهن ، كان السباق جائزا ، فإن بذل كل منهما رهنا لم يميز السباق إلا إذا أدخل بينهما عملا ، ذلك أن السباق بدونه يند خارا في الحالة الأخيرة ، لأن كلا منهما عرضة لأن يأخذ إذا سبق ويؤخذ منه إذا صار مسبوقا فلو أدخل بينهما ثالثا للتحليل جاز الرهن وذلك بأن يأتي الثالث بفارس كف « فرسيهما »

وكان يقصد كذلك للافتاء بمسألة الطلاق و . جرت له بسببها أمور يطول بسطها مسح ابن السبكي وغيره ، (١) ، ويبدو أنها نفس المسألة التي أوردى بسببها ابن تيمية وحبس بسجن قلعة دمشق عام ٧٢٠ هـ أكثر من خمسة أشهر حتى أفرج عنه بأمر من السلطان ، وهي خاصة بالخلاف بالطلاق معلوما بشيء أو غير معلوم وقد خالف فيها ابن تيمية ما درج الفقهاء على أن يفتوا به (٢) وقد فاضله في نفس الفتوى تلميذه ابن القيم وتعرض مثل شيخه للأذى .

ويهمنا مما قدمنا أن نستخلص ما يدل على خلل الرجل وشخصيته فهو رجل متحرر في فكره يذم التقليد ، ويناقش الأئمة ولا يتعصب لمذهب على حساب المذاهب الأخرى ، وإنما يسير تبعاً للأدلة التي تتضح له غير مكابر أو مغالط وهو لذلك شديد التمسك بآية الذي أداه إليه اجتهاده لا يعبأ في سبيله بأذى أو سجن أو محن أو محاسبة أو تضيق .

ويتصل بحديثنا عن خلقه ما يمكن أن يذكر عن تدينه ، فالعقيدة أساس لكل خلية أخرى ، والإيمان مصدرها وموجهها ، والدين أساس كل الأخلاق الكريمة إذ به تغرس التقوى في النفوس ، والتقوى أساس الضمير الحن المحاسب

ولا يدفع شيئاً فإن سبقهما أخذ مادتهما ، رأت سبق المحلل مع أحدهما اشترك مع السابق في مال المسبوق ، وإن سبقاه أحرزاً ما أخرجاه ولم يفرم المحلل شيئاً ، وقد خالف ابن القيم في ذلك إذ رأى جواز السابقة دون محل ومال إلى عدم جواز المحلل واحتج لقوله بالأدلة العقلية والمقلية ، وفند حجج خصومه وبين ما يترتب على القول بجواز المحلل من مفسدات تأبها متعاضد الشريعة . أنظر ابن القيم : الفروسيّة الشرعية ص ١٩

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة ابن القيم ، إعلام اللوطين لابن القيم في أكثر

من موضح .

في السر والعلان ، وحين تكلم نقدة الرجال عن العدالة جعلوا مدارها على أمرين هما التقوى والمروءة ، أما التقوى فلا تكون إلا عن تدين صالح وإيمان صادق وأما المروءة فالدين يهذب خلالها ويقومها ويذكرها وينمي فروعها .

ويضافر الذين رأوا ابن القيم في الحديث عن صلاح دينه وتقواه إذ يذكرون مظاهر ذلك فيصفه ابن كثير بأنه ، كان ملازماً للاشتغال ليلاً ونهاراً ، كثير الصلاة والتلاوة ، حسن الخلق ، كثير التودد لا يحسد ولا يحقد... لا أعرف في زماننا من أهل العلم أكثر عبادة منه ، وكان يطيل الصلاة جداً ويمد ركوعها وسجودها وكان إذا صلى الصبح جلس مكانه يذكر الله حتى يتعالى النهار ويقول : هذه غزوقي لو لم أقعدهما سقطت قواي ، وكان يقول : بالصبر والفقر مال الإمامة في الدين ، وكان يقول : لا بد للسالك من همة تسييره وترقيته ، وعلم يبصره ويهديه (١) .

ويصفه تلميذه ابن رجب أيضاً بأنه كان ، ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى لغاية القصوى ، وتأله وطج بالذكر وشغف بالمحبة والإنابة والافتقار إلى الله تعالى ، والالتكسار له ، والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته لم أشاهد مثله في ذلك ، ولا رأيت أوسع منه علماً ، ولا أعرف بمعاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه ، وليس هو بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله ، (٢) ، كما ذكر عنه أيضاً أنه ، كان في مـسـة حبيسه مشغلاً بتلاوة القرآن وبالتدبر والتفكير ففتح عليه من ذلك خير كثير ، وحصل له بجانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة ، وتسلسل بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف ،

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١ ، ٢٢

(٢) ابن المني : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٨

والخوض في غوامضهم . وتصانيفه منتشرة بذلك ، وحجج مرات كثيرة ، وجاور بمكة ، وكان أهل مكة يذكرون عنه من شدة العبادة وكثرة الطواف أمراً .
يتوجب هذه (١) .

ولا أحسبنا بعد هذين الشاهدين اللذين عاصراه بحاجة إلى غيرهما ممن يشهدون بعديته وتقواه وحسن خلقه ، ولا نكاد نجد لدى غيرهما قدماً في عدالته حتى من قبل خصومه ، وإن يكن الذهبي قد أخذ إعجابه برأيه وجرأته على الأمور فليس في هذا النقد من قدح في العدالة ، وبالرغم من ذلك فقد وجد من يدفع عنه هذه التهمة ويبين أنها إحدى فضائله ومزاياه ، إذ أنه كان معتقداً بالأدلة الصحيحة معجباً بالعمل بها ، غير معول على الرأي ، صادقاً بالحق ، لا يحابي فيه أحد ونعمت الجرأة (٢) .

علق الرجل كان قائماً من هذه القوى ، ومحدداً بما تحليه تعاليم الإسلام وما تندب إليه من المكارم والفضائل ، وكان فهمه الصحيح للتصوف على أنه علم وعمل متمثلاً في مسلكه العملي اليومي ، فهو ليس واحداً من الذين يعلنون بتغنونهم عن عرض هذه الحياة وزخرفها قانعين بمنصب أو رتبة أو وظيفة ، وليس أيضاً واحداً من الذماتك الجهلة الذين يمكن للشيطان أن يلبس عليهم أو يخدعهم عن حقائق الأمور ، وإنما هو رجل قد جمع بين الفضيلتين فضيلة العلم وفضيلة الحسن به ، وهذا هو المسلك الأمثل وهو الذي دعت إليه الشريعة السمحة .

لقد كان لهذه الخلال التي انصاف بها ابن القيم أثرها في منهجه العلمي من أمانة

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٤٨ ، ١٦٩

(٢) الشوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤

في العلم والفعل ، وإنصاف الخصم ، وتعمق في البحث وإخلاص فيه لوجه الله ، ومتابعة الأدلة بدون تعصب ، وذلك لا يمل به إلا خلق صبغ بالتقوى والورع ، ونهى على مكارم الدين وقضائيه .

ولعل مما يدل على تقوى ابن القيم وورعه وتواضعه وانكساره لحسابه هذه الآيات التي قالها والتي تدل على نفس خائفة من الله ، مستعظمة للذنب ، محترقة لشأنها ولما قدمته من أعمال ، وهذا هو مقام الخوف بشاعره التي لا تعترى إلا قلب المؤمن الصادق العارف لربه المراقب له المستيقن من لقاءه وحسابه المتمثل لذلك ، يقول في صفة نفسه (١) :

بنى أبى بكر كثير ذنوبه	فليس على من نال من عرضه إثم
بنى أبى بكر غدا متصدراً	يعلم علما وهو ليس له علم
بنى أبى بكر جهول بنفسه	جهول بأمر الله أنى له العلم
بنى أبى بكر يروم ترقباً	إلى جنة المأوى وليس له عزم
بنى أبى بكر لقد خاب معيه	إذا لم يكن فى الصالحات له سهم
بنى أبى بكر كما قال ربه	هلوع كنود وصفه الجهل والظلم
بنى أبى بكر وأمثاله غدت	بفتوام هذى الخليفة تأثم
وليس له فى العلم باع ولا التقى	ولا ملزمه والدنيا لبهم هى الهم
بنى أبى بكر غدا متمنيا	وصال المماتى والذنوب له هم

منهجه :

نتناول هنا خصائص المنهج وأساسه بصفة عامة أى ما يميز بحثه ودرسه فى سائر كتبه على اختلاف منازعها وميادينها ، ليكون ذلك ممهداً لحدیثنا فى الباب

(١) ابن حجر : الدرر السكينة ج ٤ ص ٢٢ .

الثاني عن منهجه في الدرس اللغوي ، فالمنهج الفكري العام للباحث الاصيل ينعكس على جميع مايكتب على اختلاف أنواع المكتوب .

والصفة التي نعرفها لابن القيم أنه فقيه حنبلي ، ومن هذا المنطلق سندسك بأول خيوط منهجه ، ثم تستصحب صفاته الأخرى الخلقية والعلمية التي هيئتاها آنفاً لتعين على بيان خصائص منهجه وحتى لا تقودنا الأوصاف العامة إلى ما يخالف الواقع فهو لم يكن ينحصب لمذهب الحنبلي بل كان يذم التقليد والنحصب المذهبي ، ويرى أن المنهج الصائب للفقهاء أن يتبع الأدلة الصحيحة لا أن يتخذ المذاهب والرجال دون دليل ، وكان معالجته العملية مصدقا لقوله النظري ، وقد أجاد الشوكاني حين وصفه بأنه ، ليس له على غير الدليل معول في الغالب ، وقصد يعيل نادراً إلى المذهب الذي نشأ عليه ، واسكنه لا يتجاسر على الدفع في وجوه الأدلة بالحامل الباردة كما يفعل غيره من المتهنئين ، بل لا بد له من مستند في ذلك ، وغالب أبحاثه الانصاف والميل مع الدليل حيث مال ، وعدم التحويل على القيل والقيل ، (١) .

هذه الصفات تعد معالم على طريق تحديدنا لمنهج ابن القيم الذي نستوضحه من خلال مصنفاته المتنوعة ، فحنبلية تجذبه إلى العناية بالنصوص الشرعية من قرآن وسنة وأقوال صحابة غاية العناية ، فهو يعتمد على النصوص ويوردها في أبحاثه ويعنى باستقصائها وتبويبها ، وهو يخالف بذلك فقهاء عصره الذين استهوهم الأدلة المنطقية والمناقشات الجدلية فأبعدوا عن النصوص واعتمدوا على الآراء المختلفة مرجعين بينها بمنطوق الفعل ، ولا يعنى ذلك إغفال ابن القيم

(١) الشوكاني : البدر الطالع ج ٢ ص ١٤٤ ، ١٤٥

للادلة العقلية ولا إغفال غيره المنصوص تماما ولا سكتنا نقصد ما يغلب على الطرفين ويميز بين الفريقين .

ومع عنايته بالنصوص الشرعية وبحسبها واستقصائها يجعل الحكم المستنبط خاضعاً لهذه النصوص ، ويرجع بينها إذا تعارضت ويقوى الجانب الذى تقيده نصوص أكثر أو أقطع فى الدلالة ، ويورد بالإضافة إلى ذلك كثيراً من الأدلة العقلية التى يأتى بها لمساندة الأدلة العقلية وتوضيح ما تفيد النقول الشرعية ، فالدليل العقلى عنده ليس مستقلاً بذاته بل لابد من اعتماده - فى الأغلب - على الدليل النقلى ، أى أن العقل تابع للنص الشرعى وليس العكس .

وفى ثنايا المباحث الفقهاء لابن القيم يورد آراء الفقهاء السابقين ، ولا يعول على هذه الآراء إلا إذا كانت الأدلة مؤيدة لها ، وهو فى ذلك لا يتعصب لحنبلية ولا لشيخة إلا إذا اقتنع بما قالوا بواسطة الأدلة المعبرة أى اقتناعاً تسوق اليه الأدلة لا التقليد .

لقد ذم التقليد فى أكثر من موضع وحمل عليه حملة قاسية فلا بد أن يكون تطبيقه العمل مصداقاً لقوله النظرى . وكذلك فعل ، ومثال ما خالف فيه مذهبه - وهو كثير - إجازته شهادة الأصول للفروع ، والفروع للأصول ، وقد هاجم موقف المالدين وبين ضعفه ، والمذهب الحنبلى والشافعى لا يجيزان ذلك (١) .

تلك أهم سمات المنهج الذى اتبعه ابن القيم فى بحشه الفقهاء ، وفى غيره من صنوف البحث الأخرى تكاد تطرد هذه السمات المميزة ، فإذا كان صدد البحث

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ١١١ وما بعدها

الفقهى وجدت نصوص القرآن والسنة منه عناية كافية ، وبعد كتابه « زاد المعاد » خير دليل على اهتمامه بالسنة وجعلها بما احتوته من أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرته وأقواله مناط البحث الفقهى ، وبها يحاول مناقشة الآراء الفقهية المختلفة ويرجع ما كان منها قرب إلى السنة أو أكثر اعتماداً عليها أو أقطع استدلالاً ، وهو بذلك يتفق مع دعوته ودعوة شيوخه في ضرورة الرجوع إلى الإسلام كما كان عند السلف ، والاعتماد على الكتاب والسنة ، وتنحية للرأى البعيد عنهما في العقائد ، والتشريع لشيئ مناسى الحياة ومشكلاتها .

ويمكن بنا أن نمثل لما ذكرنا بما يوضح ما جردنا فيه القول ، فهو مثلاً يختار الحكم على الزانى الذى أقر بالزنا بامرأة معينة سماها بعد الزنا دون حد القذف وذلك ، إذا أنكرت المرأة وقد اعتمد ابن القيم فى ذلك على حديث سهل بن سعد (١) أن رجلاً أتى النبى صلى الله عليه وسلم فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها ، فبعث رسول الله (ص) إلى المرأة فسألها عن ذلك فأنكرت أن تكون زنت فجلده الحد وتركها ، وقد استدله ابن القيم بهذا الحديث على أمرين : أحدهما : وجوب الحد على الرجل المقر وإن كذبت المرأة وهو هنا يخالف أبا حنيفة وأبا يوسف اللذين رأيا أنه لا يحد والثانى : أنه لا يجب عليه حد قذف المسرأة التى اتهمها ، وقد أنكر ابن القيم الحديث الذى اعتمد عليه من يرى الجمع بين حدى الزنا والقذف ، وبين أن ذلك الحديث متكرر يبطل الاحتجاج به ... وما أورده ابن القيم صدد هذا الموضوع يبين كيف يعتمد على السنة وكيف يرجح بين الأحاديث المتعارضة ولا يقبل إلا الأحاديث الصحيحة ، فلا يعنى ما ذكره من احتقاله بالحديث تساهله فى قبوله ولكن يعنى العناية به تمحيصاً واستنباطاً منه .

(١) ابن القيم : زاد المعاد فى هدى خير العباد

وفي أحكام الأسرى اعتمد على ما ورد في السنة من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه أنه قتل بعضهم ومن على بعضهم ، وفادى بعضهم بالمال وبعضهم بأسرى من المسلمين ، واسترق بعضهم ، ولم يسترق رجلاً بالغا ، وهذه أحكام لم تفسخ ولذا رأى ابن القيم أن الإمام بخير بين هذه الأحكام بحسب المصلحة (١) . فالمصلحة العامة للجماعة هي المبررة لانتخاب حكم من هذه الأحكام التي تثبت كلها بأدلة مقسوية عن طريق السنة .

ويتضح أثر عناية ابن القيم بالنصوص الشرعية في طريقة عرضه للأبحاث الفقهية حيث يعنى غلبة العناية بمحمد النصوص الشرعية المتصلة بالموضوع ويتجرى صفة ما ورد منها من السنة ، ويقوم بالترجيح بينها إذا كان ثمة تعارض ، ويبدو عرضه شيعيا قريبا المأخذ رقيق الصلة بالموضوع ، وهو يخالف في ذلك كثيرين من فقهاء عصره الذين كانت تستهويهم لتفريعات العقلية المنطقية والفروض الذهنية التي قد تبعد عن الواقع فضلا عن إهمالها عن النصوص ، ولذلك كانت تبدو أبحاثهم معقدة وعسيرة في جوانب غير قليلة منها .

كان ابن القيم يعنى بإيراد النصوص التي يعتمد عليها ، ولم يكن يعنيه ما اشتهر في عصره . من آراء فقهية ولم يكن يعنى بمخالفتها إذا رأى النصوص تؤدي به إلى ذلك وكذلك المصلحة . ومن ذلك موقفه في مسألة الطلاق التي خيف عليه بسببها ، وجرت بينه وبين السيكي وغيره من الفقهاء مناقشات طويلة ، ويقال إنها كانت سببا في حبسه مدة (٢) ، فقد ذهب ابن القيم إلى أن من طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة أى بكلمة الثلاث ، أو في مجلس واحد لم يلزمه إلا طلاق واحدة وكان

(١) ابن القيم : زاد المعاد : ج ٣ ص ٢١

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢١

هذا الطلاق رجعياً له مرتان بعده لإحداها رجعية والأخرى بائنة (١) . وقد خالف بذلك الحكم ما اشتهر عند أصحاب المذاهب جميعاً في عصره وما كانوا يفتون به من أن الطلاق بلائذ الثلاث أو أكثر من الثلاث يبين به الرجعة بنية كبرى ، وقد تناول ابن القيم الأدلة التي اعتمد عليها فقهاء المذاهب وفندها وبين فساد استدلالهم ، وضعف بعض الأحاديث التي اعتمدوا عليها ، واستدلوا لهم ببعضها مبتوراً بإيراده ناقصاً أو على غير الوجه الذي ورد به في السنة الصحيحة ، وقد حل حلة شديدة بين فيها فساد استدلالهم ، وأوضح منها مقدرته العارمة في علم الحديث ، ثم أتبع ذلك بالأدلة الواضحة التي اعتمد عليها من السنة وإجماع الصحابة على عهد أبي بكر رضي الله عنه ، وبين أن ما قام به عمر رضي الله عنه من إلزام الناس ثلاث تطليقات إن ذكر لفظ الثلاث أو أكثر إنما كان رأياً منه رأى به أن يجعل ذلك عقوبة لمن فعله لما رأى الناس قد تتابعوا فيه وهذا سائغ للائمة أن يلزموا الناس ما ضيقوا به على أنفسهم ، ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل ونسب إليه (٢) .

ويذهب ابن القيم إلى أن ، والله لم يجعل للامة طلاقاً بائناً قط إلا في موضعين أحدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلاق الثالثة ، وما غداه من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة (٣) .

وقد بين أن ما عرف على عهد عمر رضي الله عنه كان خاصاً بالمطلقة غير المدخول بها ، وأورد لذلك حديثاً عن ابن عباس باسناد صحيح ، وعقب عليه راداً على خصومه بما يوضح منهجه الذي يتبع فيه الأدلة الصحيحة إذ يقول : وهو لا يحتمل

(١) تفصيل هذه المسألة في كتاب ابن القيم : زاد للماد ج ٤ ص ١٠٥-١٠٦

(٢) زاد للماد ج ٤ ص ٦٢

(٣) زاد للماد ج ٤ ص ٥٤

ما ذكرتم من التأويل بوجه ما ، ولكن هذا كله عمل من جعل الأدلة تبعاً للمذهب
فاعتقد ثم استدل ، وأما من جعل المذهب تبعاً للدليل واستدل ثم اعتقد لم يمكنه
هذا العمل ، (١) .

كان موقف ابن القيم بالإضافة إلى اتباعه للسنة الصحيحة واعتماده على النصوص
الشرعية أكثر مراعاة للمصلحة ، وقد أخذت التقنيات الحديثة بهذا الاتجاه لما
فيه من تيسير ومراعاة للمصلحة .

هذا المنهج الذي اتبعه ابن القيم والذي مثلنا له بأمثلة فقهية منهج مطرد في سائر
فروع البحث الأخرى بنفس المميزات والخصائص ، وسنرى أنه في البحث اللغوي
يسير على نفس هذا المنهج مع اختلاف تقتضيه طبيعة كل ميدان ، فأدلة الفقه تتمثل
في النص الشرعي ككناهاً أو سنة يقابلها في البحث اللغوي ما يصح من مادة
لغوية معتمدة في الاحتجاج قرآناً أو شِعْراً أو نثراً صدر عن العرب وفق
حدود زمانية ومكانية معروفة ، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث في كل
ميدان ، وما سنشير إليه في موضعه ، لكن روح المنهج في إيراد الأدلة واستلزامها
مباشرة ، والترجيح بينها ، والاعتماد على النص والتحرر من التقليد ، إلى غير
ذلك من خصائص منهجه المميزة له سجدتها مطردة في بحثه اللغوي كما هي مطردة
متبعة في بحوثه العقدية والفقهية والصوفية وغير ذلك من أنواع البحث التي تناولها
والتي نلاحظ فيها روح المنهج واضحة ، ولا يفتأ ابن القيم يدعو إلى العناية
بالنصوص وينهى على فقهاء عصره الذين دقنوا بتقليد من اختصر لهم بعض
المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، (١) .

(١) زاد المادج ٤ ص ٦١

(٢) إعلام الموقعين ج ٤ ص ١٧٠ ، وفي هذا الموضع هاجم ابن القيم الفقهاء الذين
أهملوا النصوص هجوماً حقيقياً .

أسلوبه :

ونتناوله إجمالاً لحدیثنا عن منهجه لارتباط الأسلوب بمنهج صاحبه ، فهو طريقة صاحبه فی التعبير والتفكير ، وله دلالة على بعض خصائص المنهج ، والخصائص المنهجية أثر فی الأسلوب ، فبسبب ذمه للتقليد ، واعتناؤه على الأدلة مباشرة ودفاعه عن آرائه مخالفاً بذلك معاصريه كان محتاجاً إلى بیان قوى وأساليب مقنع واضح یبين به رأیه ، ویافح به عن فـسـكرته ، ویدحض آراء خصومه ، وهذه السمة وهی وضوح العبارة وتأكيدا أهم ما ییز أسلوبه ، وقد دفعته رغبة فی الإيضاح إلى الإسهاب والاطناب ، والعزوف غالباً عن الإيجاز وعن الموم أو المبهم من العبارات ولذا وصفه ابن حجر فی مصنفاته بأنه « طویل النفس فیها ، یتعانی الإيضاح جهده فیسهب جدا ، ومعظمها من كلام شـبـیهه یتصرف فی ذلك ، وله فی ذلك ملـسـكة قوية ، ولا یزال یدندن حول مفرداته ویضمرها ویحتج لها ، (١) ، وأضاف الیه الشوكانی أن له من حسن التصرف مع العذوبة الزائدة وحسن السياق ما لا یقدر علیه غالب المصنفین بحيث تعشق الأفهام كلامه ، وتیل إليه الأذهان ، وتحبه القلوب ، (٢) .

وإذا كان عصر ابن القيم قد عنی بالمحسنات اللفظية وجعل لها اعتباراً كبيراً فقد ظهر أثر ذلك فی أسلوبه فقیه السجع والتنعیم وافر المحسنات ، لكن ذلك بقدر ، كما أنه لا یكون منه فی كل حال ، وإنما فی مقام مخصوص ، وهو بصورة واضحة لا یلجأ إلى الأسلوب الخافل بالمحسنات إلا فی مقدمات كتبه أو مقدمات بعض أبحاثه ، وتبدو هذه المحسنات فی معظمها غیر متكلفة أو مهیبة ، وقد تكسب بیانه جمالا ، وإذا مثلنا لذلك بمقدمة كتابه وزاد المعاد ، وجدنا المقدمة جميلة رشيقة مناسبة للمقام الذى وضعت فيه ، فقی لفظها عناية بالمعنى لا تقل

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٢

(٢) الشوكانی : البدور الطالع ج ٢ ص ١٤٤

عن العناية باللفظ واختياره قراء محمد الله تعالى ويشئ عاينه قائلا : « مالك يوم الدين الذي لا فوز إلا في طاعته ، ولا عز إلا في التذلل لعظمته ، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته » ولا هدى إلا في الاستدلال بنوره ، ولا حياة إلا في رضاه . ولا نعيم إلا في قربه ، ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له وتوحيد حبه ، الذي إذا أطيع شكر ، وإذا عصي تاب وغفر ، وإذا دعي أجاب ، وإذا عومل أثاب ، والحمد لله الذي شهد له بالربوبية جميع مخلوقاته ، وأقرت له بالآلوهية مجتمع مصنوعاته . الخ ، (١) .

على أن ابن القيم يعرر في أسلوبه تماما من قيود الصنعة اللفظية حين يناقش المسائل العلمية ، أو يتناول لب الموضوع ، وتسيطيل الجملة في أسلوبه العلمي ، ويغلب عليها أن تكون قصيرة قوية في مقام الإقناع حين ينافح عن وجهة نظره التي يخالف بها بعض معاصريه .

ويبدو في أسلوبه أثر ثقافته الواسعة ، وتدل اقتباساته على محفوظاته للكثيرة فهو يقتبس من القرآن الكريم ومن الشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة دون أن يشعر القارئ باضطراب في الأسلوب أو قلق في العبارة ، ومن أمثلة اقتباسه من القرآن الكريم قوله في معرض الحديث عن الذين تلقوا العلم عن رسول الله (ص) من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : « ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد ، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد ، وكافوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أصدق القائلين : ثلث من الأولين وقليل من الآخرين » (٢) فقد تضمنت عبارته آيتين كريمتين اقتبس الأولى وتمثل بالثانية ،

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٣

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٦ ، ومقدمة السكتات حافلة بالاقتباس من القرآن الكريم ، ففي معرض ذم الفقهاء المتأخرين من اصحاب المذاهب الذين يشعرون

والاقتباس من القرآن كان معروفا شائعا في أساليب كثير من الفصحاء ابتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته والتابعين إلى أن صار سمة واضحة عند كثير من المؤلفين في عصر ابن القيم وبعده ، ويتمثل في استعمال آيات القرآن أو أجزاء منها في غير السياق الذي وردت به في القرآن تكريم أو بغير المعنى (١).

ويستشهد ابن القيم بالشعر في كلامه كثيرا ، ويدو موقفا في استشهاد ، وقد ياتيه أحيانا ، ومن أمثله اقتباسه الشعرى قوله في وصف الرعيل الأول الذي حل عن الصحابة علوم الدين : « يسيرون مع الحق أين سارت ركائبه ، ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربة ، إذا بدا لهم الدليل بأخذته طاروا إليه زرافات ووحدا ، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر اتدبوا إليه ولا يسألونه عما قال برهانا » (٢) فهذه العبارة فضلا عما فيها من عناية بالمحسنات اللفظية والاستعارات فيها اقتباس من الشعر من قول الحماسي :

قوم إذا الشر أبدى فاجذبه لهم طاروا إليه زرافات ووحدا
لا يسألون أخاهم حين يندبهم في الغائبات على ما قال برهانا

ومن أمثلة استشهاده بالشعر ووضعه في مناسبات من عباراته توافقه وتليق به قوله في الحديث عن فضائل مكة : « والاختصاص في انجذاب الأئمة

المذاهب يقول ج ١ ص ٧ : « ثم خلف من يدم بخلاف فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون ، وتقطعوا أمرهم بينهم زبرا وكل إلى دينهم راجعون ، جعلوا التعصب للمذاهب دينا لهم التي بها يدنيون ... الخ »

(١) أورد السيوطي مبعثا رائعا عن الاقتباس سماه « رفع لباس وكشف الالتباس في ضرب النمل من القرآن والاقتباس » وهو بكتابه : الحاوي للفتاوى ج ١ ص ٣٩٩ وما بعدها .

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٦٠٧

وهوى القلوب ، وانعطافها ومحبتها لهذا البلد الأمين ، فجذب به للقلوب أعظم من
جذب المغناطيس للحديد فهو الاولى بقول القائل :

حماسته هيولى كل حسن ومغناطيس أفئدة الرجال

ولهذا أخبر سبحانه أنه مثابة للناس ، أى يشوبون إليه على تعاقب الاعوام
من جميع الاقطار ، ولا يقضون منه وطراً ، بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا
إليه اشتياقا

لا يرجع الطرف عنها حين ينظرها حتى يعود إليها الطرف مشتاقا
فله كم لها من قنيل وسائب وجريج ، وكم أفق في حبيبها من الاموال
والارواح ، ورضى المحب بفارقة فلذ الاكباد والامل والاحباب والاطمان
مقدما بين يديه أنواع المخاوف والمتالف والمعاطب والمشاق. وهو يستلذ ذلك
كله ويستطيبه ، ويراه لو ظهر سلطان المحبة في قلبه أطيب من نعم المتحلية وترفعهم
ولذا هم :

وليس محباً من يعد شقاءه عذابا إذا ما كان يرضى حبيبه

وهذا كله سر اضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله : وطهر بيقى . (١)
وعندما ينكر ابن القيم على المقلدين أخذهم بأراء أئمتهم وتركهم ما جاء في
صريح الكتاب والسنة ويدخس موقفهم وحججهم في ذلك لا يفوته أن يشمل
بالشعر لأن المقام مقام جدال وإقناع فيقول مخاطبهم : « فوالله لو كشف الغطاء
لكم ، وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول :

ازلوا بمكة من قبائل هاشم ونزلت بالبيداء أبعد منزل

(١) ابن القيم : زاد المعاد ج ١ ص ٩

وكما قال الثاني :

سارت مشرقة وسرت مغربا شتان بين مشرق ومغرب

وكما قال الثالث :

أيها المنكح الثريا سميسلا همسرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يمانى (١)

فهو يريد أن يبين مدى الاختلاف بين موقف المقلدين ومنهجهم وبين موقف الصحابة ومنهجهم .

وبالجملة تبدو عبارة ابن القيم جراحة قوية تمتاز بالوضوح والبعد عن الغرابة ويتميز بطول النفس والمقدرة الفائقة في الحجاج والرد والإقناع ، وإذا تناول مسألة يخالف فيها غيره بدأ بعرض وجهة نظر الخصم وحججهم وأدلتهم ثم كر عليها بالتفنيد والإبطال مسألة مسألة وحجة حجة دون ملل أو سامة بصورة تكشف عن مقدراته العلمية الفائقة وطول نفسه وبراعته في الجدل ، وكثير من الموضوعات التي كتبها سار فيها على هذا المنهج وسخر الأمثلة لذلك ما أورده بصدد الحديث عن التقليد والمقلدين وردده العنيف عليهم وعلى تعصبهم لمذاهبهم (٢) ، ودعونه إلى اتباع الدليل من القرآن والسنة وأقوال الصحابة حين كان دون تعصب لمذهب أو لإمام ، وكذلك ما أورده في الحديث عن الحيل وبطلانها وردده على المحتجين لها (٣) ، وغير ذلك من الموضوعات التي كانت تمثل دعواته التي يدعو إليها .

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٤٧ ، ٢٤٨

(٢) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٢ ص ١٦٨-٦٩

(٣) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٧١-١٥٤

وتميل جملة - لاسيما في مقام الجدل والافناع - إلى القصر ، وتكون بذلك أوقع في النفس وأبلغ ، وفي غير هذا المقام تتردد بين الطول والقصر وإن كان استعمال الجملة القصيرة أو المتوسطة هو الغالب على أسلوبه ، ولا يفتأ القارىء يرى له تعبيرات أدبية مجازية تكسب أسلوبه جمالا دون تكلف أو تصنع مبالغ فيه .

وفاته :

بعد حياة حافلة بالجد والذشاط العلى الواسع وافته المنية في الثالث عشر من رجب عام ٧٨١هـ (الموافق ١٢٥٠م وليس ١٢٥٦ كما ذكرت دائرة المعارف الإسلامية وما ، فقد ذكرت التاريخ الهجرى الصحيح لعامى الميلاد والوفاة .

وكانت وفاته وقت العشاء ، وبذلك يكون قد عاش ستين عاما هجرية وشهرا وبنهة أيام ، وقد ذكروا أن جنازته كانت حافلة جدا ، (١) ، وهذا الاحتمال بالجنازة يدل على حسن اعتقاد العامة فيه ومحبتهم له ، وهو يذكرنا بجنازة شيخه ابن تيمية وإمام المذهب ابن حنبل الذى أثر عنه قوله لخصومه : هيننا وبينكم أتباع الجنائز ، فكانت هذه الجنائز غير العادية دليلا للناس على إخلاص هؤلاء الأئمة لأمتهم ونصحهم لها ، لاسيما أنهم ليسوا من أرباب الدنيا أو أصحاب السلطان الذين قد يكثر أتباع جنائزهم بطريقة أو بأخرى ، وإنما هؤلاء كانوا يشبهون بقلوب تحبهم ونفوس تعطيهم وتجلهم ، فلم سلطان على قلوب الناس أغلب وأبقى من سلطان الملوك والأمراء .

وقد صلى عليه من الغد بالجامع الاموى عقيب صلاة الظهر ثم بجوامع جراح ودفن بمقبرة الباب الصغير ، (٢) .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠

وقد ذكرت تراجمه أنه كان قد رأى قبل موته في منامه شيخه تقي الدين ابن تيمية وسأله عن منزله فأشار إلى علوها فوق بعض الأكا. ابن ثم قال له : وأنت كنت تلحق بنا ولكن أنت الآن في طبقه ابن خزيمة (١) .

والاحتفال بمنابر هؤلاء الأئمة بدل على ما كان لهم في نفوس الناس من سلطان قوى وأمر بالغ ، ويدل على ما كانوا عليه من إخلاص في دعوتهم وأنهم كانوا مثلاً طيبة للناس ، وأن ما ذكر عنهم من خير في سيرهم وتراجمهم كان معروفاً للناس في حياتهم .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٢٣ ، ابن العماد : شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧٠ ، الشوكاني : البحر الطالع ج ٢ ص ١٤٥ .

البا ت ب ال ث ان

ج ه و د ه ف ي الد ر س الل غ و ي

بيننا أن شهرة ابن القيم الأصولية غلبت شهرته اللغوية ، والسبب في نظرنا أنه لم يخلف كتاباً في الدرس اللغوي على النظام المعمود في بيئة اللغويين ، وإنما تمثله اللغة وتصوره لها وجموده فيها يمكن ترسيمه من ثنايا مؤلفاته الكثيرة ، أضف إلى ذلك أنه في تناوله لبعض القضايا اللغوية كان له منهج مغاير ومتميز عن منهج النحاة واللغويين وأسلوب آخر ، وهذا - في نظرنا - أهم خصائصه التي سادت بنا إلى الكتابة عنه ودراسة جموده .

وأهم مؤلفات ابن القيم التي تناول فيها كثيراً من قضايا اللغة كتابه « بدائع الفوائد » ، وإليه في الأهمية كتابه الذي كتبه في النحاة وأصوله وآداب الفقه والمعروف باسم « إعلام الموقعين » والموقعون هم المفتون ، وكتبه الأخرى بعد هذين نجى في تصوير جموده اللغوي في مرتبة لاحقة .

وأهم خصائص منهج ابن القيم في تناول اللغة - وهي الخصائص التي تميز بها عن اللغويين السابقين - أنه حاول وحل اللغة بالحياة ، بمعنى أن دراسة اللغة وتناولها ليس مقصوراً على الأبواب والتقنيات التي تعارف عليها النحاة واللغويون وغلبت على مصنفاتهم ، وإنما تتجاوز ذلك باستخدام هذه الدراسة في العلوم المختلفة تؤثر فيها وتنتثر بها ، بهارة أخرى هي محاولة وصل الدرس اللغوي لاسيما الجانب النحوي منه بغيره من العلوم ومحاولة الإفادة منه في دراسة النصوص .

هذا الاتجاه - وإن كان أصيلاً في طبيعة الدرس اللغوي - فإن عصر ابن القيم لم يشهد إلا قلة من النحاة الذين تنبهوا إليه ، وكانت عساوولتهم العملية برغم ذلك - قليلة ، وقد نبت هؤلاء إلى أهمية النحو في فهم نصوص القرآن والحديث وسائر النصوص الفقهية والأدبية ، وهي إحدى الوظائف الهامة التي يزدهر بها النحو إذ ليس مقصوراً على مجرد حفظ اللغة ، سبب اللحن ، أو تعليمها .

الليثيين ، وإنما هو آلة من آلات الفهم وأداة من أدواته .

هذه المحاولة تعود على الدرس اللغوى بعامة والنحوى منه بخاصة بفائدة كبيرة سنتبينها فيما نعرضه من أمثلة للمحاولات التى قام بها ابن القيم .

وثالثة خصائصه المفهومية فى درس اللغة تتمثل فى إدراكه وجوب الربط بين فروع الدرس اللغوى والاستعانة بكل منها على فهم الآخر والاستعانة بهما جميعاً فى سبيل الوصول إلى المعنى وسرى ذلك فى محاولاته التى درس فيها كثيراً من النصوص قصداً للوصول إلى المعنى وتحديداً للتحليل النحوى السليم المسمى بالإعراب ، إذ يستخدم التحليل النحوى والصرفى ويصل ذلك بقرائن السياق التى تحدد المعنى بالإضافة إلى التحليل الدلالى للإلفاظ ، وكل ذلك يقدم به دراسة النص ، ويورده موصولاً ببعضه ببعض . على نحو ما سنبينه فى حديثنا عن الإعراب ، وعن دراسة المعنى .

وثالثة الخصائص تتمثل فى محاولته وصل أفكار الأصوليين - علماء أصول الفقه - بأفكار اللغويين بالنسبة للقضايا والنصيرات اللغوية المختلفة ، وأمانته على ذلك ثقافته القومية الأصولية الواسعة التى سبق لنا بيانها ، بالإضافة إلى ثقافته اللغوية .

والحق أن وصل الدرس اللغوى بعامة بما أنتجته البيئة الأصولية من جهود طيبة فى ميدان اللغة لم يحظ بالعناية التى يستحقها ، ولانجد هذا المراج إلا عند نفر قليل من العلماء النابهين أمثال ابن القيم .

والدرس اللغوى عند الأصوليين له أهمية بالغة ، ذلك أنهم شعروا منذ وقت مبكر بحاجتهم إلى كثير من وجوه الدراسة اللغوية خدمة لغرضهم فى فهم القرآن والسنة لاستخلاص الأحكام منها ، فتناولوا ابتداء من الشافعى كثيراً من

القضايا اللغوية ، ونطور درس هذه القضايا بتطور الدرس الأصولي حتى ضم إلى علم الأصول عهد حين ما يعرف باسم « المقدمة اللغوية » التي صارت تمثل جانباً هاماً من علم الأصول ، ووجدت من عناية المؤلفين والمتعلمين في العصور المتأخرة ما جعلهم يبدلون فيها من الجهد والوقت ما لا يبدلونه في مباحث العلم الأصلية كالاجتهاد والتقليد وما إليها .

وقد نبه الأستاذ أمين الخولي إلى أهمية هذه المقدمة وضرورة تتبعها والإفادة منها سداً لأوجه النقص والقصور في الدرس اللغوي ، وذكر أن الأصوليين قد ألغوا في هذه المقدمة ، بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حقاً لينتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم ، (١) .

ورابعة المميزات أو الخصائص التي تميز بها ابن القيم في درسه اللغوي ترتبط بإدراكه الواعي لوظيفة النحو بخاصة واللغة بعامة وأهميتها في فهم النص ، لأنها تتمثل في تفسير المعنى واستثماره في خدمة التحليل النحوي المسمى بالإعراب وسيوضح ذلك عندما ندرس الإعراب والعلة بينه وبين المعنى وكيف أفاد ابن القيم الإعراب باستثمار المعنى واستلزام سبله ليستعين بذلك على توجيه التحليل النحوي توجيهاً سليماً توضح على أساسه الوظائف الصحيحة للألفاظ في التركيب وفي السياق دون لبس أو غموض ، واختيار المناسب الصحيح وتفنيد أنسواع التحليل التي لا يؤيدها المعنى الذي استعان على تحديده بمعرفة الموقف الكلامي بما يشمله من قرائن الحال بالإضافة إلى قرائن السياق اللفظي ، وبعبارة أخرى عن طريق خلق « مسرح » مناسب للنص يراعى الظروف الاجتماعية والثقافية التي

(١) أمين الخولي : مشكلات حياتنا اللغوية ص ٢٧

صاحبه وحال المتكلم والمخاطب وغير ذلك من القرائن والوسائل التى لها أهميتها فى تحديد المعنى ، فإذا ما أمكن إدراك المعنى بهذه الوسائل أمكن توجيه التحليل النحوى توجيهاً صائباً يتفق مع المعنى ولا يختلف معه وكان الإعراب ، عنده فرع المعنى ، بالرغم من كونه وسيلة من وسائل تحصيله .

وإذا كان ابن القيم - قبل كل شيء - أصولياً وفقهياً فإن العناية بالمعنى التى هى محور دراسة الأصوليين تبدو عنده واضحة جلية ، لكنه يتميز بأنه يستخدم المعنى ويستثمره فى جوانب أخرى من جوانب الدرس اللغوى ، وفضلاً عن ذلك وتأكيده لا يفتأ يسخر المفاهيم النحوية واللغوية فى سببها العقائدية والصوفى ، فهو يقف موقف الخصم العنيف من كثير من الفرق الإسلامية كالجهمية والمعتزلة والقدرية والجبرية ، ويحاول ما أمكن أن يستدل بالتحليل اللغوى على صحة مذهبه الذى يمثل عقائد السلف ويفند آراء ومزاعم الفرق الأخرى .

- والواقع أن درس النحو من خلال العلوم المختلفة ووصله به - امتنع الدرس اللغوى بعامة آراء وحيوية وبعث فيه شيئاً من الروح والحياء فى هذه المصوّر المتأخرة التى جدد فيها الدرس النحوى للتقليدى ، والدرس اللغوى بعامة حتى صارت همم النحاة منصرفة إلى العناية بالأشكال التأليفية والأقسام المنطقية أكثر من عنايتها بالجواهر ، إذ لم يعد هناك تغير جوهري يستحق الذكر فى الدرس النحوى الذى وصف بأنه قد انجذبت واحترق ، أو انضج ولم يحترق على أحسن الظنون به ، وكانت العناية بالشكل متمثلة فيما عرف بالمتون والشروح ، سواء أكانت مشولة منظومة أم منشورة بالإضافة إلى الحواشى والتقريرات ، بل كانت هناك موشحات تنظم فى العلوم ، وكان الابتكار فى الغالب يتمثل فى شكل المصنف وتبويبه ، ولا يمس الجواهر إلا قليلاً . ونحن لا نغض بقولنا من شأن هذه المؤلفات فقد بذلت فيها جهود مضيئة . وقد استطاع أربابها أن يجمعوا ثمرات العلوم ،

وأن يختصروا الموضوعات الطويلة وأن يحصروا معظم النقول والآراء السابقة في مصنفاتهم ، وأن يوردوها بطريقة منظمة آمنة تعنى قارئها عن تتبع الأصول القديمة كما أنها قد حفظت كثير من النقول التي ضاعت أصولها بفعل عوادي الزمن بيد أننا نريد أن نقرر أن الدرس اللغوي بعامة ، والنحوي بخاصة قد جمد في بيئته التقليدية حتى وصفه بعضهم بأنه شامط واحترق ووصفه آخرون بأنه فضج ولم يحترق ؛ ولكنه موصول بعمره من العلوم ومدرس من خلال النصوص المختلفة قد بعثت فيه الحياة ودب فيه النماء والازدهار ، إذ أثار البيئات المختلفة كثيرا من المشكلات اللغوية التي تفتحت وظهرت من خلال تناول النصوص الوفيرة المتنوعة التي لم يكن في الامكان أن تظهر في البيئة النحوية التي اقتصرنا في الغالب على شواهد مسيوبة وإضافات قليلة إليها وعلى نقول مخصوصة وأمثلة قليلة مكررة .

وإذا كان النحو قد فهم في هذه البيئات العلمية على أنه علم يعين على «فهم» المعنى ليس مجرد ضبط اللسان وتمييز الصحيح من الخطأ فإن العناية به في هذه البيئات قد أضافت إليه جوانب هامة لا يعطيها النحاة حقها من العناية بل قد لا يشبهون إليها بالمرّة في درسم التقليدي .

وإذا كان علم البيان قد عنى بالتصرف في فنون القول وحروبه للتعبير عن الفكرة التي يراد أداؤها ، وكان اختلاف طرق التعبير وصورة يؤثر بالتالي على المعنى وضوحها أو خفاء ، وزيادة أو نقصانها وتأكيدا على بعض جوانبه دون بعض إلى آخر ما يدرك من صورة التعبير ، إذا كانت تلك هي وظيفة علم البيان فإن من المهيد مزجه بالدرس اللغوي ، وهو ما تدعو إليه المناهج الحديثة في الدراسة اللغوية إذ بات من المقرر فيها أو علم البيان في معظم أبوابه يدخل

في نطاق الدرس اللغوي الحديث ، فالجواز بأنواعه والكناية في بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيميائية على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور التعبير الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات، (١)، ونرى كيف كان لابن القيم دور هام في ذلك حيث أفاد من ثقافته اليبانية ومزجها بالقضايا اللغوية مزجا أثراها وأفادها .

والدرس اللغوي الحديث يرى أن وظيفة النحو أو ما يسمى بعلم التراكيب، لا تقتصر على البحث في الإعراب ومشكلاته وإنما تمتد لتشمل أشياء أخرى كالواقعية والارتباط الداخلي بين الوحدات المسكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظام الكلام وتأليفه (٢)، إذا كان ذلك مفهوم وظيفة النحو حديثاً فإن عمل ابن القيم قد خطا في هذا السبيل خطوات مشكورة حيث تناول كثيراً من هذه الجوانب في بحثه اللغوي موصول الأسباب مترابطة يستخدم كل جانب منه الجانِب الآخر .

وما قيل عن علم البيان وندده فرعا من فروع الدرس اللغوي الحديث يقال أيضاً عن علم المعاني إذ أن دراسة علم المعاني تدخل في إطار النحو بمعناه الدقيق وأبحاث القصر والفصل والوصل والتوكيد والخبر والإنشاء الصق بالنحو .

ويتميز ابن القيم - لاسيما في كتابه دبدائع القوائد - بأنه وصل هذه العلوم التي تدخل في نطاق الدرس اللغوي وصلا محكما مفيدا في مواطن كثيرة ، ومزجها مزجا رائعا بحيث أفاد بعضها بعضا ، وأطاعت كلها على دراسة النص بما هو كل والجملة بما هي جزء من النص .

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦

والذى قام به الباحث القديم هو ما ينادى به اليوم أصحاب علم اللغة الحديث من وجوب الربط وعدم الفصل بين الفروع اللغوية فصلا يبنى عن استقلال أى واحد منها والاكتفاء به فى معالجة أية قضايا لغوية ، بما فى ذلك القضايا والمشكلات التى هى من صميم اختصاصه وأولى وظائفه .. وضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وحتمية الانجاء إلى نتائج وخلاصة بمحوثة للاستفادة منها فى معالجة مسائل وتوضيحات (١) .

واللغويون المحدثون يختلفون فى تصنيف فروع علم اللغة وعلاقتها بعضها ببعض فمنهم من يرى أن هذه الفروع تتمثل فى علم الأصوات والصرف Morphology والنحو Syntax ، والدراسات المعجمية ، وعلم المعنى Semantics ، ثم مجموعة من القضايا والمسائل العامة التى تتصل باللغة من قريب أو بعيد كبيان اللغة ووظيفتها فى المجتمع وعلاقتها به ، والحديث عن اللغة واللهجة وتنوع اللغات إلى لهجات ... إلى أمثال هذه المسائل (٢) .

ومنهم من يسرى المورفولوجيا والنظام Syntax يندرجان فى علم النحو باعتبارهما قسميه الأساسيين وارتباطهما ارتباطا وثيقا (٣) .

وهناك ملاحظه على جعل كلمة النظام مقابله لكلمة Syntax الإنجليزية به إليها الدكتور كمال بشر لأن النظام يقتصر على دراسة الطرق التى تتألف بها الجمل من الكلمات ، بينما الكلمة الإنجليزية Syntax تعنى ما يمكن أن يسمى بعلم التراكيب ودراسة التراكيب ، لا تعنى فقط بالنظر فى ترتيب الكلمات وتأليفها فى الجمل ،

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ٢٢

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى ص ٩-١٤

(٣) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٢٥

ولمّا انتهت كذلك بأشياء أخرى ، من هذه الأشياء البحث في قوانين المطابقة Concord أو عام المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، ومن حيث النوع (الذكورة والأنثى) مثلاً ، ومن وظيفة علم التراكييب كذلك البحث في الإعراب وقوانينه ، (١) .

وعلى الرغم من اتجاه صاحب هذه الملاحظة في تصنيفه فروع علم اللغة إلى فصل النحو Syntax عن الصرف Morphology فإنه يشيد بالربط بينهما على أنها فرعان لعلم واحد هو علم النحو ، ويميز عنهما في هـ - هذا المقام بعبارة « المورفولوجيا والنظم » ، (٢) .

وأياً ما كان من شأن استعمال هذه المصطلحات حديثاً والاختلاف في تعديدها فستدرس ما يتصل بأبحاث الفرعين السابقين - عند ابن القيم - في الفصل الذى يؤثر تسميته باسم « النحو » ، أما الأبحاث المتصلة بالمعنى - وقد أشرنا من قبل إلى عنايته بهذا اللون من الدراسة - والتي يتناولها في الدرس الحديث علم الدلالة هذه الموضوعات سنتناولها في الفصل الثانى من هذا الباب تحت عنوان « دراسة المعنى » ، فهذه التسمية تشمل المعنى الإفرادى والتركيبى أى النظر فى معانى المفردات والجمل والعبارات فلا تقتضى لوضع قسم خاص بالدراسة المعجمية هذا فضلاً عن أن ابن القيم لم يوجه عناية خاصة نحو هذا اللون من الدراسة المعجمية تستحق أن نفرد لها قسماً .

ولما كان الجانب الصوتى من الدرس اللغوى جانباً مهماً لا يمكن إغفال ما عند ابن القيم شأنه فى ذلك شأن كثير من اللغويين القدماء ، فضلاً عن أنه يتناول

(١) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الأول ص ٢٩

(٢) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الأول ص ٣٠

بالدراسة لغة مكتوبة يقل فيها أثر هذا اللون من الدراسة لما كان هذا شأن
الجانب الصوتي فقد رأيت ألا أفسرد له حديثاً خاصاً به مكتفياً بالإشارة إلى
ملاحظاته الصوتية في ثنايا دروسنا للجانبين الآخرين .

ولما كان الإعراب يعد أحد الجوانب الرئيسية في علم النحو ، فهو يشمل
التحليل النحوي للنص والجملة والكلمة فضلاً عن بعض القضايا الأخرى ،
لما كان كذلك وكان ذا صلة وثيقة بالمعنى فهو كما يقولون فرع المعنى والمعنى فرع
عليه ، رأيت أن أتناوله في ختام الفصل الخاص بالنحو وقبل دراسة المعنى
مباشرة لأنه مرتبط بكل النوعين من الدراسة .

الفصل الأول

« النحو »

نعني بالنحو - كما أشرنا - ما يشمل النظم والمورفولوجيا ، ونعني بالنظم ما هو أهم من مجرد النظر في ترتيب الكلمات وتأليفها في الجمل ، وإنما نريد به أيضا ما يشمل البحث في غوايين المطابقة وعدم المطابقة وغيرها مما يمكن أن يسمى بعلم التراكييب .

وبالرغم من أن جوهر الدرس النحوي عند ابن القيم - في غالبه - يصدر فيه عن المفاهيم التقليدية ، السائدة في عصره ، وهو نتاج لها فإننا سنحاول أن نقيد من الدرس اللغوي الحديث في تصنيف موضوعات البحث ، وفي إلقاء الضوء والنظر بعين فاحصة في بعض الجوانب الجوهرية لنقد الفاسد من الصالح في الأفكار والفلسفات والمناهج القديمة .

ولا بد أن ننظر في عمل الأقدمين من خلال مصطلحاتهم التي استعملوها واستقرت في بيتاتهم دون محاولة من جانبنا لتبديلها ، وإنما توجه جهودنا إلى تصديدها وإدراكها إدراكا لابلس فيه .

وقد قسمت الحديث في هذا الفصل إلى أقسام ثلاثة يشمل كل قسم بعض الموضوعات فالتقسيم الأول بحث فيه بعض الفصائل النحوية ، والثاني خصصته لدراسة الجملة والثالث للأعراب . وقد بينت جهود ابن القيم من خلال هذه الموضوعات مقارنا عمله بالسابقين والمعاصرين له ، مع الإشارة إلى أفكار اللغويين المحدثين المتصلة بالموضوع .

أولاً : الفصائل النحوية

يراد بهذا المصطلح عدد اللغويين المحددين الأقسام النحوية التي يمكن إدراكها بواسطة ما يسمى بالمورفيات أو دوال النسبة^(١) ، والمورفيات أقسام ثلاثة رئيسية فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتي قد يكون صوتاً واحداً أو مقطوعاً أو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيات من طبيعة العناصر الصوتية المبررة عن المعنى، أو التصور، أو من ترتيبها ، وقد يمثل المورفيم في الموضع الذي يحمله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى^(٢).

هذه المورفيات أو دوال النسبة تعبر عن دمعان، أو تحدد أقساماً نحوية كالجنس (المذكر والمؤنث) والعدد (المفرد والمثنى والجمع) والشخص (المتكلم والمخاطب والغائب .. الخ) والزمن (الماضي والحاضر والمستقبل) ، والملمسية (الإضافة والتبعية) ... الخ .

ويختلف عدد المورفيات أو دوال النسبة تبعاً لاختلاف اللغات ، كذلك يختلف بطبيعة الحال - عدد الفصائل وأنوعها^(٣) ، والمعول في تحديد الفصائل على ما يؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها، وبالرغم من أن الفصائل النحوية تختلف عدداً ونوعاً ، بعبارة أخرى هي نسبية تبعاً للغات ، بالرغم من ذلك فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبها أن تصنف هذه الفصائل ، وأن تصل إلى دماهيتهما، فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وتطورها^(٤) .

(١) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والنصاحي ، د. محمود السمران . علم اللغة ص ٢٣٤ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٣٧

(٣) فندريس : اللغة ص ١٢٥ ترجمة الدواخلي والنصاحي

(٤) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٢٥٣

وليس سبيلنا أن نبقى في دراسة هذه الفصائل أو بعضها على النهج الذي يمتنع فيه المحدثون ، وإنما قصدنا أن نتناول بعض هذه الأقسام ، أو الفصائل ، لنستعرض فيها ما لا ينال التقييم من جهد ورأى وليتضح دوره في الدرس اللغوي .

١ - الجنس (المذكر والمؤنث)

يتمنع بجلاء عند الحديث عن فصيلة الجنس في اللغات بعامة فساد إقامة الفلسفة ، اللغوية على أساس منطقي أو عقلي .

ووصل النهج بالمنطق يرجع إلى اليونان ، وقد تأثر بعض نحاة العرب في بعض الأحيان بالأفكار المنطقية في فلسفتهم اللغوية ، ولكن ذلك لم يكن بصفة عامة ، ولم يكن عند المتقدمين من النحاة ، وإنما كان عند بعض المتأخرين في جوانب قليلة نسبياً .

والجنس اللغوي يختلف عن الجنس في الواقع الطبيعي ، بمعنى أنه لا يوافق في جميع جوانبه ، وإنما يخالفه في كثير من الجوانب والأفراد وغالب اللغات الهندية الأوروبية تقسم الجنس إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحايد ، ويرى بعض الباحثين أن هذه التقسمة الثلاثية تحمل خطأ عقلياً لأن التقسيم الصحيح يحتوى على قسمين فقط هما المذكر والمؤنث ، وليس هنساك جنس ثالث ، بل هناك أشياء لا جنس لها أملاً يستعار لها الجنس على سبيل المجاز فتلحق بالمذكر أو بالمؤنث على حسب المناسبة عند وضعها (١) .

وما ذكره الباحث على سبيل النقد يؤكد من ناحية أخرى ما نقرر من فساد

(١) عباس المتاد : أشاتات مجتمعات في اللغة والأدب ص ٧٢، ٧٣

إقامة الفلسفة اللغوية على أساس منطقي ، فإذا كان الواقع الطبيعي فيه جنسان فقط فهذه اللغات التي تحتوي على ثلاثة أقسام للجنس لا تساير الواقع الطبيعي ولا المنطق العقلي المبني على أساس من هذا الواقع .

وتبدو هذه المخالفة للواقع الطبيعي بالنسبة للعربية فيما سماه النحساء بالمؤنث المجازي ، أي ما ليس تمييز الجنس فيه أمراً طبيعياً ، وذلك في غير أفراد المملكة الحيوانية حيث لا تكون هناك علة مقنعة لتذكير أمم أو تأنيثه فما الذي أفنث الشمس والأرض والسماء وذكر القمر والنجم والهواء ؟ ، إن طبعي تمييز والحجاز مختلفان في كثير من ألفاظ هذا القسم فالطريق والصراط والسبيل والسوق والرقاق والكلا وهو سوق البصرة ألفاظ مؤنثة عند الحجازيين مذكورة عند التميميين (١) ، ولفظ «الهدى» المذكر في معظم اللهجات العربية يؤنثه بعض بني أسد كما نقل عن الفراء فيقولون : هذه هدى حسنة (٢) .

وبعض أسماء أعضاء الإنسان كاللسان والإبط والعنق والعاتق والمخن والضرس والذراع والعضد والإصبع يحيز فيها اللغويون التذكير والتأنيث تبعاً لاختلاف اللهجات (٣)

ومن هذه الألفاظ المترددة بين التذكير والتأنيث في العربية القليب والسلاح والصاع والسكين والنعيم والإزار والسراويل والأضغى بمعنى الذبذبة والعرس والعنق والدلو والعسل والفلك وغير ذلك من ألفاظ (٤) .

(١) السيوطي : المزهري في علوم اللغة ج ٢ ص ٢٢٥

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٦٠

(٣) السيوطي : المزهري ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) السيوطي : المزهري ج ٢ ص ٢٢٤

والعربية يعامل جمع التكسير معاملة مترددة بين التذكير والتأنيث فلفظ
والأعراب، في قوله تعالى : « قالت الأعراب آمنا » عومل معاملة المؤنث حيث
لحقت تاء التأنيث والفعل المسند إليه ، ولفظ « نسوة » الدال على جماعة الإناث
يعامل معاملة المذكر في قوله تعالى « وقال نسوة » ومن ثم أجاز النحاة
في مثل هذا الجمع إلحاق التاء بالفعل المسند إليه أو تجرده منها .

وعلاوة جمع المذكر (الواو والنون) بالرغم من كونها لجمع كل اسم مذكر
حافل لا تدل دائماً على كون الاسم المجموع بها مذكراً ، فهناك أسماء كثيرة
مؤنثة في اللغة جمعت بهذه العلامة مثل « أرض » التي تجمع على « أرضين » ،
وما سماه النحاة باب دسنة ، وهو كل اسم مؤنث ثلاثي حذف لامه وعوض
عنها بالتاء ومنه قلة وظنة ، وهذا الباب يجوز أن يجمع بعلامة التذكير
(الواو والنون) أو علامة التأنيث (الالف والتاء) .

والمنع من الصرف للتأنيث ليس علامة مطردة أيضاً لأنه يخالف عند الإضافة
أو التعريف بالالف واللام .

وعلاوة جمع التأنيث (الالف والتاء) لا تميز الجنس دائماً ، فمن الأسماء
المذكورة ما يجمع بها ويعامل به عند الجمع معاملة المؤنث وبعض هذه الصيغ
تستخدمها اللغة بديلان صيغ جمع التكسير كما في « سرادقات » و« حمامات » وإزانات
ومنه قولهم « جبل سبيل » و« جمال سبيلات » و« جمال سبيلات » (١) .

ومن ثم يتبقى في اللغة علامات قليلة لتمييز الجنس وهي « الإسناد » و« الصفة »
و« الضمير العائد » والإشارة وعن طريق هذه العلامات تحدد الجنس ونوعية
معاملته .

(١) سيبويه : الكتاب ج ٣ ص ٦١٥

وقد لاحظ النحاة أن اللغة تميز - في التذكير والتأنيث - بين المفرد والجمع فالمفرد أقوى، وبين حقيقي التأنيث وسبجانيه فالحقيقي أقوى، ووضعوا قواعد تأنيث الفعل وتذكيره تبعاً لفاعله من هذا المنطلق . فمنعوا في حال السعة أن تقول جاء هند وأجازوا طلع الشمس وإن كان المختار ، طلعت ، فإن وقع فصل استجيب نحو حضر القاضي اليوم امرأة قال جرير :

لقد ولد الأنخيطل أم سوء (١)

ونحن لا نورد رد الأحكام النحوية هنا ، وإنما نريد أن نبين أن الاسم الذي لحقت تاء التأنيث الفعل المسند إليه إنما هو مؤنث في عرف اللغة في ذلك التركيب ، والمكس صحيح فيما نجرد من هذه التاء بعض النظر عما سوغ ذلك من فواصل بين الفعل والفاعل فلفظ (بنون) مؤنث في قوله تعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) بالرغم من أن مفردة مذكر وهو مجموع بالواو والقون .

وقد حلل النحاة تأنيث الجمع المذكور بالحل على المعنى أى أنه معمول على معنى الجماعة ومن الطريف إشارة بعض الشعراء إلى ذلك بقوله
لا يفر لك جمعهم كل جمع مؤنث

وبالحل على المعنى علموا تذكير الموعظة في قوله تعالى (فن جاءه موعظة من ربه) حيث جرد الفعل من تاء التأنيث (٢) وهذه تأنيث لفظ الصوت حملا على

(١) الزمخشري : الفصل ج ٢ ص ٩١

(٢) في الحل على المعنى ومن تذكير لاؤنث وتأنيث المذكر يمكن مراجعة :

الخصائص لابن جني ج ٢ ص ٤١١ - ٤١٦ ، كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان لابن القيم ص ١٠٤ - ١٠٦ ، السهول : الاقتراح في علم أصول النحو ص ٨٤

معنى الاستغاثة في قول الشاعر : (١)

يا أيها الراكب المزجي عطيته سائل يثر أسد ما هذه الصوت
وأسماء الجمع تردد في اللغة بين التذكير والتأنيث كما تبين ، ولكن قد يكون
هذا التردد ناتجا عن اختلاف اللهجات العربية في تذكير الجمع وتأنيثه وقد أشار
إلى ذلك ابن فارس بقوله : (من العرب من يقول هذه البقر وهذه النخل ، ومنهم
من يقول : هذا البقر وهذا النخل) (٢) .

أيما ما كان من أمر التردد بين التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ ونحوها
فإنه يدل دلالة قسوية على أن الجنس اللغوي يتخلف الجنس في الواقع وليس
مرتبطا به ، ويدل على ذلك - كما بينا آنفا - إلحاق علامات جمع التأنيث بالمفرد
المذكر نحو جمع رجل على رجالات وجمل على جمالات .

وقد اعتبر نحاة العربية أن الأصل في الأسماء التذكير ، وأن التأنيث فرع
عليه ؛ ولهذا القول دلالة هامة يصدقها الواقع اللغوي وهي أن الاسم المذكر ليس
في حاجة إلى علامة تدل على تذكيره ، وأن المؤنث هو الذي تلحقه علامة تأنيث
قد تكون ألفا ممدودة أو مقصورة كما في (سمراء) وحبل أو هاء (هاء مربوطة)
كما في ثمرة وكلمة ، أو تاء مفتوحة كما في (بنت) ، أو تاء التي تلحق لفظي (أب)
(وأم) في حال النداء فيقال (يا أبت) و (يا أمت) .

من هذا المنطلق اعتبر ابن جني أن تذكير المؤنث واسع جدا لأنه رد

(١) ابن القيم : الفوائد الشوق إلى علوم القرآن ص ١٠٥

(٢) ابن فارس : الصحاح في لغة العرب ص ٢٠ ، وقد نقل السيوطي هذا النص بالزهر

فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب ، (١) .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ ، تلتقطه بعض السيارة ، بفاء المضارعة ،
وقولهم : ما جاءت حاجتك ، وقول الشاعر :

أتذكر بيتا بالحجاز تلفت به الخوف والأعداء من كل جانب

وفي اللغة المنجج بها أمثلة كثيرة لتأنيث المذكر سواء أكان عن طريق اكتساب
التأنيث من المضاف إليه كما يقول النحاة أم كان من باب الحل على المعنى كالبيت
الذي أوردناه وغيره (٢) .

ونحن هنا لا نؤيد قول ابن جني السالف لأن علة ذلك كما نقول تتمثل
في أن الجنس اللغوي لا يطابق الجنس الطبيعي ، وواقع اللغة لا يؤيد رأى ابن جني
فهو اهد تأنيث المذكر أوفر وأكث من شواهد تذكير المؤنث على الرغم
ما أوردته .

وعلامات التأنيث نفسها ليست دليلا قاطعا على كون اللفظ مؤنثا فالأعلام
معاوية وطلحة وحمزة جرى العرف على تسمية الرجال بها ، وصيغ المبالغة
المنتبهة بتاء التأنيث كعلامة وفهامة ونسابة وأمثالها تصف أسماء مذكرة
وقد نبه الخليل وسيبويه إلى هذه الحقيقة ومن الاختلاف بين الواقع اللغوي

(١) ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

(٢) تأنيث المذكر تناوله كثير من النحاة وأوردوا له عديدا من الأمثلة وقد رجعنا إلى

١ - سيبويه : السكتات ج ١ ص ٥١ - ٥٣

٢ - القراء : معاني القرآن تفسير قوله تعالى « يلتقط بعض السيارة » من
سورة يوسف

٣ - ابن جني : الخصائص ج ٢ ص ٤١٥

والواقع الطبيعي ، عندما تناول سيبويه كلمة (أب) في النداء وكيف أن تساءل التانيث لمحققها في قولهم : (يا أبت) ، وعلى كون هذه التاء التانيث برغم أنها لحقت أسما مذكرا في الحوار بنيه وبين أساتذته الخليل ونصه : (قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ، ويمكن أن يكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المؤنث نحو (نفس) وأنت تعني الرجل به . والمذكر فمن ذلك : هذا رجل ربعة ، وغلام يفعة فهذه الصفات ، والأسماء قولهم (نفس) وثلاثة أنفس ، وقولهم : ما رأيت عينا يعني عين القوم ، فكان (أبة) اسم مؤنث يقع للمذكر (١) .

وإذا كانت الصفة إحدى علامات التمييز بين المذكر والمؤنث فإن بعض الصفات يستوى فيه المذكر والمؤنث ومعنى أبذية : فاعول ومفاعل ومفعيل وفعليل بمعنى مفعول ما جرى على الاسم ، تقول : هذه المرأة قتيل بنى فلان ومردت يقتيلتهم وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل قال الله تعالى : وإن رحمة الله قريب من المحسنين » وقالوا : ملحقة بجديد ، (٢) .

وبالرغم مما قدمنا فإن تاء التانيث تظل علامة هامة لتمييز المؤنث من الأسماء وهي في دلالتها على التانيث لها وجوه مختلفة أوردناها الزمخشري في المبحث الرابع المستقل الذي تناول فيه المذكر والمؤنث (٣) .

هذه أهم معالم قضية الجنس اللغوي بين القدماء والمحدثين ، والحق أن ابن القيم

(١) سيبويه : الكتاب ج ٢ ص ٢١٢ تحقيق عبد السلام هارون

(٢) الزمخشري : المفصل ج ٢ ص ٩٣

(٣) الزمخشري : المفصل ج ٢ ص ٩١ - ٩٥

لم يفرد دراسة مستقلة لهذه القضية ، ولكن موقفه منها نستخلصه من تناوله
بالتحليل اللغوي المفصل قوله تعالى : «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» (١) ،
وكيف أخبر عن الرحمة وهي مؤنثة بإلتاء بقوله «قريب» وهو مذكر ، ومن
موضع آخر تناول فيه أحكام إلحاق تاء التانيث بالفعل وتجرده منها .

لقد استقصى ابن القيم جميع تخريجات اللغويين لمجيء لفظ «قريب» المذكور
شبرا للفظ مؤنث ؛ وعرض هذه التخريجات في اثني عشر مسلكا تبين قوة طارضية
وسعة اطلاعه ومقدرته الفائقة على البحث والاستقصاء ، وسردها في أسلوب
واضح شيق كعادته ، بيد أنه كان يضعف أو ينكر مالا يراه منها مستقداً إلى
أدلة قوية مهما كانت شهرة قائليه أو كثرتهم ، وفي هذا العرض تبرز شخصيته
واضحة إذ يقتضى بعد مناقشة جميع الآراء إلى رأى حاسم يختار فيه وجهاً يعصده
أصح الوجوه وهو المسالك المركب من السادس والسابع وباقيها ضئيف
ورواه ومحملة (٢) .

عرض في المسلك الأول لأقوى الوجوه الذى ذكرها النحاة ويمثل في أن
«فعيلاً» الذى يستوى فيه المذكور والمؤنث ينبغى أن يكون بمعنى «مفعول» ،
كقتيل وجريح وأن يصحب الموصوف ، وأما لفظ «قريب» فهو فعيل بمعنى
فاعل وليس المراد أنه بمعنى قارب بل بمعنى اسم الفاعل للعام فكان حقه أن
يكون بإلتاء ، ولما لم يجز أن يكون فعيل بمعنى مفعول فلم يلحقوه بالتاء كما
يجزى فعيل بمعنى مفعول مجزى فعيل بمعنى فاعل في إلحاقه التاء ، كما قالوا خصلة
جميدة ، وفعلة ذميمة بمعنى محمود ومذمومة حملا على جملة وشريفة في إلحاق

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٧ - ٣٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٥

الثاء فحملوا قريبا على امرأة قتيل وكف خضيب وعين كحيل في عدم إلحاق الثاء
حملا لكل من البابين على الآخر وظهيره قوله تعالى : « قال من يحيى العظام وهي
رميم ، فحمل رميا وهي بمعنى فاعل على امرأة قتيل » (١).

وعلى الرغم من أن هذا التخريج أقوى تخريجات النحاة ، وقد سبق أن
أشرنا إلى قوى الزخشيري به فإن ابن القيم بعد عرضه بإسهاب كر عليه مبطلا
وواجهه باعتراضات ثلاثة : أحدها أن ذلك يستلزم التسوية بين اللارم والمتعدى
لأن « فعلا ، بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدى وفعيل ، بمعنى فاعل ، بابه الفعل
اللازم ، والاعتراض الثاني أن ادعاء حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى
مفعول على وجه العموم باطل ، وعلى وجه الخصوص لاضابطته ولا دليل يدل
عليه ، والاعتراض الثالث يتمثل فيما ورد للعرب إذ نطقت في « فعيل ، بمعنى
مفعول بالثاء ، وجردته منها وهو بمعنى فاعل ، وقد أورد ابن القيم عدداً من
شواهد ذلك ، ثم بين أن قوله تعالى : « قال من يحيى العظام وهي رميم ، ليس
فظيراً الآية وإن رحمة الله قريب ، وإنما تجرى « على وفق قياس العربية فإن
العظام جمع عظم وهو مذكر ، ولكن جمعه جمع أكسير ، وجمع الشكسير يحوز أن
يراعى فيه تأنيث الجماعة وباعتباره قال « وهي ، ولم يقل « وهو ، وبراى فيسه
معنى الواحد وباعتباره قال « رميم كما يقال عظم رميم ، مع أن رميا يطلق على
المذكر مفرداً وجمعاً قال جرير :

آل المهلب جند الله دابرهم أمسوا رميا فلا أصل ولا طرف (٢)

وهكذا يرفض هذا النوع من التخريج الذى لا يوافق قياس اللغة .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ١٩ ، ٢٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢١

والمسلك الثاني للتعويين يتمثل فيما أشرنا إليه من الحل على المعنى أى تأويل المؤلف بمذكر أو العكس وذلك فى أحوال معينة يسمح فيها التأويل ، وابن القيم لا ينفك الحل على المعنى من حيث المبدأ ، فقد أشار إليه فى غير هذا الموضع (١) . ولكنه يتميز عن القائلين به بأنه يرى ضرورة تنزيهه بحيث لا يشمل إلا أحوالاً قليلة يتضمن تأويلها فائدة ، ويرى أن الحل على المعنى غسير جائز فى هذه الآية وأنكر على النحاة حمل الرحمة على الإحسان (٢) . لأنهما متغايران ولا يلزم من أحدهما وجود الآخر .

وبروح الفقيه المتحرج يتناول ابن القيم جميع مسالك اللغويين فى تخريج الآية المذكورة ، ويردها رداً يبين دقته وتحرجه فى تناول النص القرآنى بخاصة والنص اللغوى بعامة ، فيرفض أن تكون الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف كأنه قال إن مكان الرحمة قريب ثم حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره وذلك لأن «حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاءه مطلقاً وإلا لالتبس الخطاب ، وفسد التفاهم ، وتعطلت الأدلة ، إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأموراً به ، ومنهياً عنه وغبراً إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرج عن تعان الأمر والنهي والخبرية فيقول الملمد فى قوله تعالى «ولله على الناس حج البيت» أى معرفة حج البيت و«كتب عليكم الصيام» أى معرفة الصيام ، وإذا فتح هذا الباب فسد الخطاب وتعطلت الأدلة ، وإنما يضمن المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة كما إذا قيل «أكلت الشاة» فإن المفهوم من ذلك «أكلت لحماً»

(١) ابن القيم : كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

فيحذف المضاف لا يلبس وكذلك إذا فات ، أكل فلان كبداً فلان إذا أكل ماله
فإن المفهوم : أكل ثمرة كبده ، فيحذف المضاف هنا لا يلبس ونظائره كثيرة (١) .
وهنا يتضح منهج الفقيه الحنبلي المجتهد في تناول اللغة ، فهو متأثر في دراسة
النص اللغوي بما يعرف في الفقه بسد الذرائع ، حيث يضيق باب حذف المضاف
وإقاسة المضاف إليه مقامه خشية أن يؤدي التوسع فيه إلى التباس الخطاب ،
وتعطيل الأدلة والأحكام ، وأكثر من ذلك ما يذهب إليه من أن قوله تعالى
« واسأل القرية » ليس من هذا الباب برغم ذهاب أكثر الأصوليين واللغويين
إليه (٢) ، وإنما هو عنده من باب التوسع في الدلالة لأن لفظ القرية إنما هو
اسم للسكان في مسكن مجتمع ، ومندرج إلى التوسع في الدلالة باعتباره أحد
مميزاته في الفصل الثاني الخاص بدراسة المعنى .

وأبطل ابن القيم أن تخرج الآية على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
« كأنه قال إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين أو لطف قريب أو بر قريب » (٣)
ذلك بأن حذف الموصوف يحسن - عنده - بشرطين : أحدهما أن تكون الصفة
خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا غيره والثاني : أن تكون الصفة
قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل ، وهو
بهذا يضيق باب الحذف الذي يتوسع فيه اللغويون ، وينكر على سيبويه حله بعض
ألفاظ اللغة التي وردت مذكرة وهي أوصاف للمؤنث على هذا الحذف مثل

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤

(٢) راجع على سبيل المثال : الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٥ حيث يمد
هذا التعبير مجازاً حذف فيه للمضاف ، الزجج . إعراب القرآن القسم الأول ص ٧١ وقد
تناول بالاستقصاء ماورد بالقرآن من مواضع حذف للمضاف . القسم الأول ص ٤١-٩٤

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤ ، ٢٥

قولهم للمرأة حائض وطامث وطالق إذ يرى سيبويه أنه شبيه بقولهم وشىء حامض وطامث وطالق .

ويرى ابن القيم أن النص القرآني له منهجه الخاص، في درسه درساً لغوياً وبيان معناه ، لأنه ليس كسائر النصوص و«لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما (١)، وذلك أنه «القرآن عرف خاص ومعان معبودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعمود من معانيه (٢) وسنشير إلى هذه الملاحظة عند حديثنا عن «مشرح النص» أو الموقف الكلامي الذي يستعان به في الوصول إلى المعنى ، والذي تنبيه إلى كثير من عناصره ابن القيم واستخدمها في دراسته .

وإذا كان النحاة يرون إمكان اكتساب المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث ويستشهدون بكثير من الشواهد فإن ابن القيم يرى أن ذلك «يعرف بجيشه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر كقولهم ذهب بعض أصابعه... وحمل القرآن على المكثور الذي خلافه أصبح منه ليس بسهل (٣) .

وينكر ابن القيم القول بأن المصادر حقها ألا تؤفك كما لا تثنى ولا تجمع ، وينقض قول من يخرج الآية على هذه السبيل ، ويعتمد على ما ورد في القرآن الكريم من ذكر الرحمة وأنها تؤفك دائماً كما في قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها ... الآية (٤) .

(١) ابن القيم بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٧

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٠

(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٢

وينكر رأى الفراء الذى يذهب إلى أن القريب يراد به شيآن أحدهما النسب والقربة فهذا تلحقه الماهة تقول : فلاة قريبة لى ، والثانى قرب المكان وهذا هلا تاء تقول جلست فلاة قريباً منى ، ويرى ابن القيم أن هذا القول مع صحته لا يجوز تخريج الآية عليه لأنه مشروط بكون لفظ القريب ظرفاً فأما إذا كان غير ظرف فلا يصح (١) .

ويبطل ابن القيم تخرج الآية بسبب كون الرحمة مؤنثاً مجازياً كما تقول طلع الشمس فهذا مع صحته لا ينطبق على الآية لأنه إنما يسوغ ، إذا أسند الفعل إلى ظامر المؤنث فأما إذا أسند إلى ضمير ، فلا يد من التاء كقولك الشمس طلعت ، والشمس طالعة ولا تقول : طالع لأن فى الصفة ضميرها فهى بمعنى الفعل فى ذلك سواء (٢) .

وينفى كذلك أن يكون «قريب» مصدراً مجرد من التاء كما تجرد المصادر فى الإخبار بها من التاء نحو امرأة عدل وثقة ... الخ لأن لفظ «قريب» لا يعرف استعماله مصدراً أبداً وإنما المصدر القرب (٣) .

ويرد أيضاً القول بأن وزن فعيل يعمل على فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث ، وبطلان ذلك ويرد الشواهد التى استشهد بها بعض النحاة ، ويخلص إلى أن التخريج الصحيح للآية يتمثل فى أنها من باب « الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه ، فإذا ذكر كسر أغنى عن

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٢٣

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٢٣

ذكره لأنه يفهم منه (١) ومثل لذلك بقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه ، في أحد وجوه تخريبها وهو (والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك) وبمعنى لهذا التخريب ويحتاج له بأن (الرحمة صفة من صفات الرب تبارك وتعالى والصفة قائمة بالموصوف لا تفارقة لأن الصفة لا تفارق موصوفها ، فإذا كانت قريبة من المحسنين فالموصوف تبارك وتعالى أولى بالقرب ، بل قرب رحمته تبع لقربه ... وقربه يستلزم قرب رحمته ففي حذف التاء ههنا تنبيه على هذه الفائدة العظيمة الجليلة وأن الله تعالى قريب من المحسنين ، وذلك يستلزم القربين قربه وقرب رحمته ، ولو قال (إن رحمة الله قريبة من المحسنين) لم يدل على قربه تعالى منهم لأن قربه تعالى يخص من قرب رحمته والأعم لا يستلزم الاخص (٢) والتقدير على هذا « إن الله قريب من المحسنين ورحمته كذلك .

وتاء التانيث التي تلحق الفعل ليست عنده - كما يقول النحاة - لتانيث الفعل تبعاً لكون الفاعل مؤنثاً ، وإنما هي علاقة فقط بفعل على الفاعل المؤنث (٣) .

ويحاول ابن القيم أن ينكر على النحاة قاعدتهم التي مؤداها أن الاسم المؤنث لو كان حقيقياً التانيث فلا بد من الحوق تاء التانيث في الفعل المستند إليه ، وإن كان مجازياً التانيث كنت بالخيار ، ويرى أن الأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز لحقت العلامة ، ولا يقال أكان للتانيث حقيقياً أم مجازياً فتقول : طابت الثمرة وجاءت هند إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر كالحوادث والحدثان والأرض والمكان فلذلك جاء :

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٠

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣١

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤

فإن الحوادث أودى بها

فإن الحوادث في معنى الحدثنان ، وجاء :

ولا أرض أبقل إبقاها

فإنه في معنى : ولا مكان أبقل إبقاها (١) .

ويؤكد ابن القيم أن نسبة اتصال الفعل بفاعله المؤنث هي التي تحدد لحوق التاء (فكلما بعد الفعل عن فاعله قوى حذف العلامة ، وكلما قرب قرب إثباتها وإن توسط توسط) (٢) .

وعلى الرغم من أن ابن القيم يرى نفسه ناقدا للفرق بين في هذا الموضع ، فمن نراه لا يبعد كثيراً عما قالوه إلا فيما يتصل بحتمية التأنيث وبجازية إذ لا يحصل لهذه التفرقة اعتباراً يبنى عليه تأنيث الفعل أو تذكيره كما هو الحال عند النحاة ، أما جعل الاتصال والانفصال بين الفعل وفاعله مؤثراً في لحاق التاء بالفعل أو حذفها فهذا أمر يتفق فيه ابن القيم مع جميع النحاة (٣) .

ومما نأخذه على ابن القيم - أيضاً - في هذا الموضع أنه حاول نقد النحاة في قولهم : إن جمع النكسير قد يؤنث حملاً على معنى الجماعة وقد يذكر باعتبار آخر ، ولكنه بعد اعترضه لم يكف يفاذر ما قرره النحاة ، وقد كان اعترضه يؤم أن له قولاً آخر .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٥

(٣) انظر على سبيل المثال شرح ابن عثيم باب الفاعل ج ١ ص ٤٠٤ في شرحه لبث الألفية . وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أنى الفاض بنت الواقف ، وكذلك ابن هشام شذور الذهب (المحكم الرابع من أحكام الفعل ونائبه) ص ١٦٩ وما بعدها ، وأبنت هشام من معاصري ابن القيم فقد تولى عام ٧٦١ هـ .

٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)

العلاقة بين فصيلتى العدد والزمن فى اللغة وبين الواقع الطبىمى أقوى منها فى حاله النوع ، فإذا قلت (الجواد يأكل) أو (الجياد ستأكل) فإنما تعبر عن فكرتين فيها الوحدة تقابل الجمع ، والزمن الحاضر يقابل الزمن المستقبل ، وذلك قائم على حقائق الاختيار (١) .

ومعظم اللغات - اليوم - تقابل المفرد بالجمع فقط ، وتمخو من صيغة المثنى والعربية من اللغات القليلة التى لا تزال تحتفظ بصورة المثنى ، وتمنع الصيغة فيها بعبارة كاملة ، ولا تختفى فى صيغة الجمع إلا فى اللهجات العامية .

ويغلب على دراسة النحاة واللغويين القدماء لهذا الموضوع - كشأنهم فى أحيان كثيرة - منهجهم العلمى المتمزج أحياناً بالمنهج الوصفى ، والميل شيئاً ما إلى المنهج الوصفى فلاحظه عند سيبويه وأوائل النحاة ، أما النحاة المتأخرون فيغلب عليهم الاتجاه العلمى فيما يقدمونه من أحكام التثنية والجمع (٢) .

ويعنى سيبويه بإيراد أحكام المفردات المختلفة وكيفية تثنيها وجمعها ، فالتثنية لها صيغة واحدة فى العربية وهى زيادة الألف والنون ، ولا فرق بين المفرد العاقل وغيره فى إلحاق هذه العلامة ، كما يتناول المقصور والمنقوص وكيفية تثنيهما ثم يمتضى فى استخراج أحكام لأوضاع مفترضة قد تستعمل فى اللغة وقد لا تستعمل كحكم تثنية د مق ، إذا صارت اسماً و (بلى) (٣) ؛

(١) فندريس ، ألفه من ١٢٣ ترجمة الدواخلى والقصاس

(٢) راجع - سيبويه - الكتاب ج ٣ من ٣٨٥ - ٤١٥ ، انظر ابن مالك . سهيل

الفوائد من ١٢ - ٢٠ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ من ٥٠ - ٦٨ ، ج ٢ من ٣٥٣ (جوع التكدير)

(٣) سيبويه - الكتاب ج ٣ من ٣٨٩

وثنية (مقبلات) إذا صارت اسم رجل (لأنه لا يكون فيه ارفعان ولا نهجان ولا جران) (١)، وحكم عشرين وثلاثين والاثنتين ومسلمين إذا صارت أعلاما... إلى غير ذلك من الفروض المحتملة (٢).

والدلالة على الجمع سيلان في العربية إما بإلحاق الواو والنون في حالة الرفع، وإلياء والنون في حالات النصب والجر وذلك في جمع المفرد المذكر العاقل علماً أو صفة، أو الألف والتاء في حالة الإسماء المؤنثة، وإما عن طريق التكسير أي تغيير هيئة البنية بشروطها وقوانينها المعروفة عند النحاة.

وليس كل ما ورد في اللغة من صيغ الجمع بالواو والنون جمعاً لمفرد مذكر عاقل فقد يجمع بها المؤنث كأرض التي تجمع على «أرضين»، و«سنة»، التي تجمع على سنتين وبأبها ونحو ذلك مما يسميه النحاة بالملحق بجمع المذكر السالم.

والجمع بالألف والتاء في اللغة ليس مقصوراً كذلك على كل مفرد مؤنث، وإن كان هو الأصل، وإنما قد يجمع بإلحاقها المذكر الذي لا يمكن جمعه بجمع تكسير كهام واحطبل، وقد يجمع بها جمع المذكر نحو رجالات وجمالات.

وقد عرف ابن مالك الثنية بأنها «جعل الاسم للقابل دليل اثنين مختلفين في اللفظ غالباً، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وإياء مفتوح ما قبلها جرّاً نصباً تليها نون مكسورة، فتحتها لغة وقد يضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية» (٣).

(١) سيويه . الكتاب ج ٢ ص ٢٩٣

(٢) سيويه . الكتاب ج ٣ ص ٢٩ ، ٢٩٣

(٣) ابن مالك . تسهيل للفوائد وتكميل المقاصد ص ١٢

وكتب النحو العامة معنى - غالباً - باستخراج أحكام التثنية والجمع كما قدمنا ، وتفصل هذه الأحكام عند تناول جمع التكسير الذى لا يكاد يسير وفق قواعد قياسية ، ويتصل بقضية العدد ما يتناوله النحويون فى أحكام تمييز العدد .

ويعنى الأصوليون فى دراسة فصيلة العدد بما يتصل بالدلالة ، ويكون له بالتالى أثره استنباط الحكم الشرعى ، ولذلك يشيرون إلى « الجمع » عند تناول الفاظ العموم ، فن صيغ العموم جمع السلامة مذكراً أو مؤنثاً وجمع التكسير إذا ورد معرفاً ؛ « ال » التى ليست للعمد ، أو ورد منكرأ ، وكذلك الأسماء المؤكدة لها مثل « كل » و « جميع » (١) .

والجمع المعرف يفيد عموماً أوسع مما يفيد الجمع المنكر ، ولهذا يقال « رجال من الرجال » ، ولا عكس ، أى أن المعرف أعم من المنكر (٢) .

واسم الجنس إذا عرف « بال » التى ليست للعمد دل على العموم بدليل وصفه بالجمع كقولهم : « أهلك الناس الدينار الصفر » ، أو استثناء الجمع منه كقوله تعالى : « إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا » (٣) .

والفاظ العموم التى يتناولها الأصوليون بالدرس لها دلالة على ما يتعدد وإن كان بمعنى بصيغة المفرد .

وأغلب محققى الأصوليين يذهبون إلى أن أقل الجمع اثنان وليس ثلاثة كما

(١) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥

(٢) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦٠

(٣) الأمدى . الأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٦١

هو في عرف النحاة واللغويين (١) . وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى : « إنا منكم مستمعون » وهو يخاطب موسى وهارون ، وقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » ، وبغير ذلك من آيات الكتاب العزيز التي عومل فيها المثنى معاملة الجمع (٢) .

أما الحكم الشرعي - بغض النظر عن الخلاف اللغوي - فهو حكم الجماعة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « الاثنان فما فوقهما جماعة » .

وقد تناول ابن فارس بعض سنن العرب في استعمال المفرد والجمع قالوا واحد قد يراد به الجمع في اللغة ، وقد ترد صيغة الجمع والمراد بها المفرد ، وقد يوصف الجمع بصفة المفرد إلى غير ذلك من أبحاث نجدتها عند الأصوليين أشمل وأوفى مما هي عند اللغويين (٣) ، كما يشير إليها البلاغيون في موضوع « الحمل على المعنى » (٤) .

تناول ابن القيم فصيحة العدد : المفرد والمثنى والجمع تناولاً مزج فيه بين ثمرات جهود النحاة والأصوليين واللغويين والبلاغيين وأضفى عليه من نفسه ما ميزه عن جميع الدارسين من قبله ، وعرض بإسهامه المجهود ما كشف عن غوامض لم يتناولها السابقون ، وفصل فيما أجملوه ، وانتهى الأمر إلى تصورات وفلسفة لغوية لبعض جوانب القضية لم يسبق إليها .

(١) من اللغويين مثلاً ابن فارس يؤيد القول بأن أقل الجمع ثلاثة ، الصاحي في فقه اللغة من ١٦٠

(٢) الأمدى : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٣

(٣) ابن فارس : الصاحي في فقه اللغة من ١٨٠ - ١٨٣

(٤) ابن القيم : كتاب الووائد المنوق إلى علوم القرآن ص ١٠٤ ، ١٠٥

قرر ابن القيم - كن سبقه (١) . أن المفرد أصل وأن المثنى والجمع فرع عليه أو تابعان له ، وحلل بذلك أن المفرد ليس فيه علامة تدل عليه وأن المثنى والجمع تلحقهما علامة زائدة ، واعتبر أن تغير الهيئات في التكسير علامات زائدة على المفرد (٢) .

ويرى ابن القيم أن ألف الاثنين وواو الجماعة المتصلين بالأفعال أصل للعلامتين الداليتين على التثنية والجمع المذكر السالم في الأسماء ، لأنها في الأفعال أسماء ، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر إذا كان اللفظ واحداً نحو كاف الضمير وكاف المخاطبة في « ذلك » ، (٣) ، ويستدل على ذلك بما في واقع اللغة من مناسبة بين استعمال هذه العلامات في الأسماء والأفعال ، فألف الاثنين المتصلة بالفعل تدل على العاقل وغيره ، وكذلك الألف في المثنى ، وواو الجماعة المتصلة بالفعل لا تستعمل إلا للعاقل ، وصيغة جمع المذكر السالم تختص أيضاً بالعقلاء (٤) .

ولما كان المثنى أقرب إلى الواحد من الجمع فقد اختص بالألف وبأنه لا يتغير فيه بناء الواحد أبداً بينما يتغير في جموع التكسير ، كما أن الفعل المسند إلى المفرد مبني على الفتح ، وكذلك الفعل المسند إلى ألف الاثنين (٥) . والتحليل

(١) يتضح تسليم النحاة بذلك عندما يتناولون المطابقة في أي حالة من حالاتها فيقولون « في الأفراد وفرعيه ، والتذكير وفرعه » فيمدون المثنى والجمع فرعين على المفرد ، ويمدون المؤنث فرطاً على المذكر

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٠٩

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨١ .

(٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

العقلى لأوضاع اللغة قد يكون مرغوباً عنه فى الدرس اللغوى الحديث، لكن ذلك لا يعنى فساداً فى كل موضع ، ويبدو لنا فى مثل هذا الموضع تخالفاً من النصف والشطط لموافقة الواقع اللغوى .

وابن القيم يجعل ذلك من مشاكلة الالفاظ المعانى ، فالمعنى المفرد يستحق فى اللغة لفظاً مفرداً ، والطويل يستحق لفظاً يناسبه ، وقد جعلت الواو للجمع لأن الواو فى اللفظ منامة بين الشفتين : جامعة لهما، وكل محسوس يعبر عن معقول فينبغى أن يكون مشاكلاً له ، (١) ، وكذلك استخدمت الواو حرفاً للعطف لأن العطف معناه الجمع (٢) .

وبالرغم من أن المشاكلة أو المناسبة بين الالفاظ والمعانى قد أغرت عدداً من الباحثين قديماً وحديثاً فإن ذلك لا يمكن طرده فى غالب الالفاظ التى تتعرض لاعتبارات تطورية معقدة فى تاريخها الطويل تجعل هذه المناسبة وتطمس معالمها إن كانت فى الأصل قد وجدت ، فضلاً عما يقرره واقع اللغة - أية لغة - من بحفاة لهذه الصلة المزعومة فى غالب الأحيان .

وينبغى ابن القيم إلى الخصائص الدلالية والوظيفية لكل صيغة من صيغ الجمع الثلاث (المذكر السالم - المؤنث السالم - التكسير) ، فالجمع بالواو والنون يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم معناه فى المقصد إليه وتستعمل الصيغة فى الأصل لمن يعقل ولذلك براعى فى الإخبار فى هذه الحالة أن يكون بالواو فنقول هم فعلوا أو فاعلون ، لأنك فى هذه الحالة تقصد كل عاقل دلت عليه صيغة الجمع .

وجمع التكسير وضع أصلاً لما لا يعقل ، ولذلك جرى مجرى الأسماء المؤنثة

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٢ .

المفردة التي تدل على معنى الجمع كالثلة والامة والجملة ولذلك تقول : الشيا ببعث
وذهبت ولا تقول : يبعوا ، ذلك بأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين آحادها ،
وحمل ما يجمع تكسيرا مما يعقل على ما لا يعقل فيه إذ هو الأكثر ، والخبر معها
كأنه عن الجنس الكبير الجاري في لفظه يجري الواحد .

أما الجمع بالآلف والياء فهو لما قل عدده من المؤنث ويشمل ما يعقل وما
لا يعقل فإذا كثر جمع بالتكسير (١) .

وحول صيغة المثني يعميل ابن القيم إلى اعتبار اللهجات التي تارمه الآلف -
يرغم قلتها - أقيس من غيرها ، ذلك أن علامة التثنية في الأسماء ينبغي أن تكون
ألفا في كل الأحوال لأنهم أعل على حد ضمير الإثنين ، ولما كان ضمير الإثنين في
في الفعل هو الآلف في العاقل وغيره وكان هو أصلا له-لامة التثنية فالأصل فيها
أن تكون بالآلف (٢) .

والآلف والوار والياء - عنده - علامات لإعراب في المثني وجمع المذكر
السالم ، وليس الإعراب بالحروف المقدرة فيها ، وهو موافق لرأى ابن مالك (٣)
مخالف رأى ابن عقيل (٤) الذي يرى أن التحقق أنها معربة بحركات مقدرة
فوق الحروف ، والخلاف في هذه المسألة مشهور بين النحويين ، وقد أورده
صاحب الإنصاف بشيء من التفصيل (٥) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ١٣ .

(٤) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٣ .

(٥) ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٩ .

والإعراب المشتمل وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجاج والزجاجي ، ويقال إنه مذهب الكوفيين ، أما سيبويه ومن وافقه فيرون إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف (١) .

ويبدو رأى ابن القيم ومن وافقه في هذا الموضع أقرب مأخذاً وأقرب إلى التصور والواقع من الرأى الآخر المحتاج إلى تقدير .

ويعمل ابن القيم التزام الألف - عند بعض القبائل - في الثنية وعدم التزام الواو في جمع المذكر السالم بأن الياء قرية من الواو ، وهما أختان فعند قلب الواو ياء في حالتى النصب والجر لم تبعث عن الواو ، بخلاف الألف فإنها تبعث عن أصلها عند قلبها ياء (٢) .

كما يعمل ما ورد في اللغة من جمع نحو ستة ومائة على سنين ومئين ، وهو ما يعرف عند النحاة بباب ستة وهو كل اسم مؤنث ثلاثى معتل اللام حذفت منه لامه وهى حرف مد واين (ياء أو واو) وعوض عنها بالياء وليس له مذكر - يعمل هذه الظاهرة بأن المفرد لما كان يحتوى فى الأصل على ياء أو واو ثم حذفت كان من الأنسب أن يلحق به من الحروف ما يشبه المأخوذ منه وهو فى هذا وشبهه بهما من أخذ الله منه شيئاً وعوضه خيراً منه ، إذ أن واو الجمع ذات المعنى أفضل من واو الحرف التى لا تدل بمفردها على معنى (٣) .

يبد أن أمثال هذه العلة التى تبرز ظواهر وأوضاعاً عرفت بها اللغة وجرت عليها ليست صحيحة فى أحيان كثيرة ، لسكنها بمكشوف عن فلسفة لغوية ذات

(١) الأشموني : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٨٨ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٢ .

(٣) ابن القيم بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .

... طابع خاص عرفه القدماء ، وعلل النحو تعرضت للنقد من قبل القدماء والمحدثين . وقد سبق الزجاجي أن قسمها إلى أقسام ثلاثة : تعليمية وقياسية وجدلية نظرية (١) ، وليس هنا مقام الحديث عنها بالتفصيل ، ولسنا فكفينا بالإشارة إلى أن نقد القدماء لها ينصب في مجمله على القسمين الآخرين ، وابن جنى يحتاج لعلل النحويين ويدافع عنها ويميل إلى اعتبارها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفكرين لأنها طل عقلية في غالبيتها (٢) ، ومدارها عنده على نقل الحال أو خفتها على النفس وهي عنده « مواظمة للطباع » (٣) ، لكنه يستدرك في موضع آخر فيذكر أن أكثر هذه العلل يجرى « بجرى التخفيف والفرق » ، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا وإن كان على غير قياس ومستثلا (٤) ، وكأنه يحس بما ينتاب هذه العلل من ضعف ، ثم يشير في غير ذلك الموضع إلى الذين انتقدوا علل النحويين واعتقدوا فسادها وضعفها محاولا إجاباتهم والرد على شبهاتهم (٥) .

والاحتجاج للعلل النحوية - بجميع ضروبها - هو ما درج عليه النحويون ونراه بوضوح عند آل زجاجي وابن جنى وابن الأنباري (٦) ، ثم عند السيوطي الذي أورد كثيرا من النقول في بيان العلل والاحتجاج لها .

(١) الزجاجي . الايضاح في علل النحو ص ٦٦ .

(٢) ابن جنى الخصائص ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٣) ابن جنى الخصائص ج ١ ص ٥١ .

(٤) ابن جنى . الخصائص ج ١ ص ١٤٥ .

(٥) ابن جنى . الخصائص ج ١ ص ١٨٤ .

(٦) لابن الأنباري كتابان يكتمان دراسته للعلل ودفاعه عنها هما : لمع الأدلة في أصول النحو وهو المصنف بهذا الموضوع والسكتة باب الآخر : هو الاغتراب في جدل الاغتراب .

بيد أن هذه العلة لم تسلم من نقد بعض القدماء الذين أشار إليهم ابن جني كما تعرضت لنقد عفيف من قبل ابن مضاء القرطبي الذي دحا إلى إسقاط العلة الثواني والثالث من النحو (١) .

وما أوردناه لابن القيم آتفا من قبيل هذه العلة التي يستنبطها النحاة بعقولهم ولكن نقضها أو الاعتلال بغيرها في نفس الموضوع أمر سائق أقرب به النحاة حتى المدافعون عنها المحتشون لها ، وبات من المقرر عند كثير من القدماء - على ما يبدو - أن علة النحاة الثواني والثالث - برغم الاحتجاج لها - واهية ضعيفة حتى عرض بها أحد الغزلين قائلاً :

ترفو بطرف ساحر قاتن أضعف من حجة نحوى (٢)

ويصل ابن القيم الدرس البياني وصلاً محكماً بالنحو عندما يتناول استعمال بعض الألفاظ مفردة أو مثناة أو مجموعة في النظم القرآني فيخرج بملاحظات قيمة لم يسبق إليها أو إلى بعضها .

فكلمة « الأرض » المؤنثة تجمع جمع السلامة المذكور على « الأرضين » أو جمع تكسير في بعض الأحيان ، لكنها تلغى الأفراد في النظم القرآني ، وتفسر ذلك عنده - أنها - لفظة جارية مجرى المصدر ، فهي بمنزلة السفل والنحت ، وبمنزلة ما يقابلها كالغوق والعلو ، ولكنها وصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضعيف ، ويدل على هذا قول الراجز :

ولم يقلب أرضها البيطار

(١) الرد على النحاة ص ١٥١ .

(٢) الرد على النحاة ص ٨٠ .

يصف قوائم فرس فأفرد اللفظ وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى ، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت والعلو والسفل ، فإن قصد الخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة ، وعين قطعة محدودة منها خرجت من معنى السفلى الذى هو في مقابلة العلو ، فجاز على هذا أن يشئ إذا ضمنت إليه جزء آخر ، (١) ، ويجوز الجمع أيضا . ولما كان اللفظ لا يقال فيه « أرضة » لم يجمع على أرضات أى بصيغة المؤنث السالم وعدل فيه إلى صيغة المذكر السالم (٢) ، لأنها صيغة يقصد فيها إلى الآحاد على التعمين « فإن أرادوا الكثرة والجمع الذى لا يتمين آحاده كأسماء الأجناس لم يحتاجوا إلى الجمع فإن لفظ « أرض » يأتى على ذلك كله ، لأنها كلها بالاضافة إلى السماء تحت وسفل فعبّر عنها بهذا اللفظ الجارى مجرى المصدر لفظا ومعنى ، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن غيرها وحقيقتها ، (٣) وعلى ذلك ورد قوله صلى الله عليه وسلم : « طوفا من سبع أرضين » بالجمع ، لما اعتمد للكلام على ذات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعمين لآحادها دون الوصف لما يتحت أو سفلى في مقابلة فوق وعلو ، (٤) .

وعدول النظم القرآنى عن جمع (الأرض) في مقابلة (السموات) في جميع آيات الذكر الحكيم يعالاه ابن القيم - فضلا عما سبق - باستشقال صيغة جموع (أرض) جمع تكسير أو جمعاً سالماً لأنها صيغة تخلو من الفصاحة والحسن والاعذوبة ويلبوعنها السمع بينما يستحسن لفظ (السموات) (٥) . أضف إلى ذلك أن لفظ

-
- (١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .
 - (٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٣ .
 - (٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .
 - (٤) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ .
 - (٥) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٤ ، ١١٥ .

(السموات) يحىء بمجوعاً إذا كان مقصوداً به ذواتها وعددها لأن العدد قليل وجمع السلامة بالقليل أولى ، أمّا (الأرض) فأكثر ورودها يقصد فيه معنى التمتع والسفل دون قصد ذواتها فلذلك يرد بصيغة المفرد ، فإذا قصد تعيين العدد أتى بلفظ يدل عليه وعدل عن صيغة الجمع أيضاً كما في قوله تعالى (خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن) ، كما أن الأرض وإن تعددت لصغر ما وضألتها بالنسبة إلى السموات وسعتها فاسبها أن تبقى بلفظ الواحد القليل فاختير لها اسم الجنس في مقابلة الجمع في صيغة السموات (١) .

وكذلك الشأن في لفظ (السماء) يأتي مفرداً إذا أريد به الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والرفق (٢) لأنه قريب من المصدر كما في قوله تعالى : (أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصباً) ، وقوله تعالى (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء) وأمثال ذلك من الآيات ، أما إذا كان المراد بيان ذوات السموات والقصد إليها بأنفسها لا بوصفها فإنها ترد بمجموعة كما في قوله تعالى : (يسبح له ما في السموات وما في الأرض) لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم لم يكن يد من جمع علمهم ، وكذلك (وله من في السموات ومن في الأرض) . وفي قوله تعالى : (تسبح له السموات السبع) جمعت للإخبار بأنها تسبح بذواتها وأنفسها على اختلاف عددها (٣) .

وعلى هذا النحو يعنى ابن القيم مستشهداً بكثير من المواضع التي وردت

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٥ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٦ .

ففيها لفظة (السياء) مفردة أو مجموعة معللا بما سبق بيانه وما حصلته أن المعنى إذا اقترب من المصدرية كان أولى بالإفراد وإذا اقترب من الذاتية والتجسد كان أولى بالجمع ، وهو حكم نحوي يتضح عندما يتناول النحاة الاخبار بالمصدر أو النعت به أو بجيشة حالا ، أو يرد في كل ذلك وصيغة المفرد بغض النظر عن الموصوف أو المخبر عنه .

ولفظ (الريح) يرد مفردا في القرآن الكريم في سياق (العذاب) ووصيغة الجمع (الرياح) في سياق الرحمة ، وعلى الرغم من أن ابن القيم مسبوق إلى هذه الملاحظة من قبل بعض اللغويين والمفسرين فإنه حاول أن يضع تعليلا لذلك يتمثل في أن رياح الرحمة مختلفة الصفات والمهَاب والمنافع، وإذا ما اجت منها ريع أنشأ لها ما يبايلها ما يكسر سورتها فينشأ من تدافعها ريع لطيفة تنفع الحيوان والنبات ، أما في حال العذاب فإنها تأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء ، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهى إلى حيث أمرت ، ومن ذلك قوله تعالى في قوم عاد (فأرسلنا عليهم الريح العقيم) (١) .

ولكن (الريح) قد تستعمل مفردة في النظم القرآني في مقام الرحمة إذا كانت دافعة للسفن مسيرة لها وابن القيم يرى ذلك مؤكدا لتعليله السابق ويسلل له بأن تمام الرحمة يحصل في هذا المقام بوحدة الريح لا باختلافها ، فالسفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد، فإذا اختلفت عليها للرياح كانت سببا في إغراقها، ولذا أفردت في النظم القرآني ولكنها قيدت بأنها ريع طيبة دفعا لتوهم كونها ريع عذاب عاصفة وذلك في قوله تعالى : « حتى إذا ركبوا في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريع عاصف » (٢) .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٨ ، ١١٩ .

والنظم القرآن في البالغ الإحكام يراعى في اختيار المفرد أو الجمع ما يقتضيه المعنى ، وما هو أدل على الواقع وأدق في التعبير عنه ، وقد كشف ابن القيم عن سر جمع «الظلمات» وأفراد «النور» وجمع «سبل» الباطل ، وأفراد «سبل» الحق ، وجمع (الشياطين) وأفراد اليمين وذلك في نحو قوله تعالى : **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ وَقَوْلُهُ : (وَأَنْ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ)** وقسوه : **(يَتَفَرَّقُ ظُلُمَاتُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ)** ، وخلاصة قوله (١) أن طريق الحق واحد ومرده إلى الله الملك الحق ، وطريق الباطل متشعبة متعددة فانها لا ترجع إلى شيء موجود ، ولا غاية لما يؤمل إليها ، وبالرغم من أن طريق الحق قد تنفوع لكن أصلها واحد ، وكذلك الظلمة بمنزلة طريق الباطل ، والنور بمنزلة طريق الحق ، فلما كانا متماثلين بل هما أحدهما أفرد وجمعت الظلمات كما في قوله تعالى : **(اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَازِمُوا لِمَتْلَأُوا مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ)** .

ولما كانت اليمين جهة الخير والفلاح وأهلها هم الناجون أفردت ، ولما كانت الشمال جهة أهل الباطل وهم أصحاب الشمال جمعت ، وحين ترد كلمة (الشمال) مفردة فإنها تكون دالة على جهة الشمال بالنسبة لشخص معين كما في قوله تعالى **(عَنْ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ)** ، أو تكون للدلالة على غاية المرد إلى طريق الجمع وهو غاية طريق الباطل فهي غاية واحدة لذا يعبر عنها بالمفرد كما في قوله تعالى : **(وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ)** ، فالمقصود بالشمال هنا جهنم .

وقد تجمع كلمة (اليمين) إذا وردت للدلالة على جنسات اليمين بالنسبة

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١١٩ ، ١٢٠ .

لأشخاص متعددين كما في قوله تعالى : (ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم) ، فالجمع هنا لمقابلة كثرة من يريد إغواءهم .

وكلمتا (المشرق والمغرب) وردتا بصيغة الإفراد والتثنية والجمع ، وحاول ابن القيم أن يكشف عن سر كل استعمال في موضعه ، ذلك بأن (تغاير هذه المواضع في الإفراد والتثنية والجمع بحسب مواردنا يعلمك على عظمة القرآن وجلالته وأنه تنزيل من حكيم حميد فحيث جمعا كان المراد بها مشارق الشمس ومغاربها في أيام السنة وهي متعددة ، وحيث أفردا كان المراد أفق المشرق والمغرب ، وحيث ثنيا كان المراد مشرقى صعودها وهبوطها ومغربيها) (١) .

وقد لا يبدو تعليقه هنا لاستعمال صيغة الجمع مقتضاً فالأرجح منه فيما يبدو وهو لأدل على عظمة الخالق وسمة ملكه أن يكون المقصود مشارق ومغارب النجوم الكثيرة التي تقدر بآلاف المسلايين والتي تسبح في الفضاء ولكل نجم مشارق ومغارب بالنسبة لكواكبه .

وعلى الرغم من ذلك فحاشا لابن القيم في تناول فصيحة العدد وبيان دقة استعمالها لا سيما في النظم القرآني محاولة طيبة فارجح أنه لم يسبق بها .

٣ — فصيحة الزمن

لن نسمفنا صفحات البحث في تناول جميع الفصائل التي عرض لها ابن القيم ، ولذلك آثرنا أن نتناول منها فضلا عما قدمنا فصيلتي الزمن والشخص .

وسنحاول أن نجمل القول في كلتاهما الفصيلتين ونقتصر البحث على بعض الجوانب الهامة في كل منهما .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢١ .

وأقسام الزمن العقلية هي الماضي والحاضر والمستقبل ، وتختلف اللغات في التعبير عن الزمن ففي الفرنسية كما يقول فندريس ، وسلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماض وحاضر ومستقبل بل أيضا عن الفروق النفسية للزمن إذ لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي ، والماضي في المستقبل ، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة الفرنسية في هذا الصدد ، (١) .

ويذهب إلى أن السامية المشتركة ليست فيها أية وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة ، وإنما بها مجموعة كبيرة من الوسائل التي تعبر عما بين الفعل والفاعل من صلات كالتي تعبر عن السببية والكثرة والشدة والتمنى والرجاء والامر والمفاعلة والمطاوعة ، أما الزمن فلا يوجد منه في السامية إلا اثنان : غير التام والتام ، فالنام ما انتهى فيه الحدث وهو الماضي ، وغيره ما لم ينته فيه الحدث وفي الآشورية يستعمل التام (الماضي) في معنى الحاضر والمستقبل ، وفي العربية يعبر غير التام (المضارع) عن الحاضر وعن المستقبل ، وفي العبرية يرى الصيغة المسماة خطأ بصيغة الاستقبال تستعمل في القصص للتعبير عن الماضي ، بينما قد تستعمل صيغة الماضي للتعبير عن المستقبل (٢) .

وما قرره فندريس صحيح من الناحية الصرفية إذ أن الفعل في العربية منفصلا عن السياق إما أن يكون ماضيا فقط وإما أن يكون حاضرا أو مستقبلا ، ولكن فندريس غير دقيق فيما رى به العربية واللغات السامية من افتقارها إلى وسائل التمييز بين الأزمنة المختلفة . ذلك أن الزمن النحوي ، وظيفته في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر

(١) فندريس : اللغة ص ١٢٥ .

(٢) فندريس : اللغة ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

والخوالف (١) . ولم يفرق فندريس بين الزمن صرفياً وبين الزمن في التركيب بالنسبة للغات السامية ، وقد جره إلى هذا الوم قلة عناية نحاة العرب برصد الفروق الزمنية الدقيقة على الرغم من أن العربية تضم كثيراً من الوسائل التي تميز بين هذه الفروق الزمنية وهي في غالبيتها قرائن سياقية (٢) .

والتقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق التقسيم الزماني في الواقع ، فصيغتنا الأمر والمضارع تشتركان في إمكان دلالة كل منهما على الحال والاستقبال ، ونتيجة لذلك حاول النحاة أن يضعوا من الوسائل ما يمكن به تحديد الزمن ، فصيغة الأمر عندهم تدل على الزمن المستقبل أو الحاضر والمستقبل وابن القيم يرى أن الأمر لا يكون إلا للاستقبال (٣) .

والاصوليون يبعثون في صيغة الأمر العاري من القرائن عما إذا كان يقتضى التكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان أم أنه للمرة الواحدة مع احتمال التكرار ، وهل التكرار يستلزم قرينة أم لا ؟ (٤) .

أما صيغة الماضي فالأصل فيها أن تدل على حدث وقع في الزمن الماضي كما تدل صيغة المضارع على الحدث الحاضر والمستقبل ، وهناك من القرائن ما يحدد اختصاص الصيغة بزمن معين ويجهلها مقصورة عليه ، فصيغة الماضي قد تدل على المستقبل وذلك بعد أدوات الشرط وفي الوعد والإنشاء ونحوه لا في الخبر (٥) ، وكذلك تدل صيغة الماضي على الاستقبال بقرينة الطلب والنداء

(١) د. تمام حسان : العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ .

(٢) مراجع في ذلك ما كتبه الدكتور تمام حسان عن « الزمن والجهة » في كتابه العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ - ٢٦٠ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٧ .

(٤) الأملد ، الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٢٢ - ٢٦ .

(٥) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٧ .

كقولك : غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعادك من النار ، والوعد كقوله تعالى : « إنا أعطيناك السكوتر » ، وكذلك إذا عطف الماضي على ما علم استقباله كما في قوله تعالى عن فرعون : « يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار » ، وقوله : « يوم ينفخ في الصور ففرع من في السماوات » ، وينصرف أيضاً إلى الاستقبال بـ « لا » و « إن » بعد القسم كما في قوله تعالى : « ولئن زالتا إن أمسكتهما من أحد من بعده » وقول الشاعر :

ردوا فوالله لا زدناكم أهلاً ما دام في مائنا ورد لنزال (١) .
وقد بين ابن القيم - صدد هذه القرائن المعينة على تحديد الزمن ، فساد ما يذهب إليه بعض النحاة الذين يعتبرون مجرد الشرط بـ « إن » دلاً على الاستقبال ، وفساد تأويلهم لبعض النصوص التي تعارض مذهبهم ، واحترزوا ألا يكون ذلك على سبيل الخبر كما في قوله تعالى « إن كنت قلته فقد علمته » ، فكثير من النحاة يجعلون الفعل بعد الشرط بأن مستقبلاً والتأويل عندهم في هذا ونحوه : « إن ثبت في المستقبل وقوع ذلك في الماضي » أما ابن القيم فيرى الفعل في هذه الحالة ماضياً في المعنى كما هو ماض في اللفظ (٢) ، والكوفيون لهذا السبب جعلوا « إن » في بعض هذه الحالات وفي نحو قوله تعالى : « واتقوا إن كنتم مؤمنين » بمعنى « إذ » التي تدل على الماضي حتى يتخلوا من التناقض بين معنى الشرطية الذي يفيد الاستقبال وبين معنى الماضي الذي يتضمنه الفعل ويكشف عنه السياق ، على حين يتأول النحاة هذه الآيات وما يجري مجراها من النصوص المعتمدة في الاحتجاج تأويلاً ينكره ابن القيم (٣) .

(١) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٨٨ .

(٣) من أمثلة ذلك ما أورده ابن هشام في حديثه عن « إن » الشرطية : منفي

وقد تناول ابن مالك الصلة بين الفرائض والآن من وهو ما لا يحظى بعناية كبيرة من النحاة ، والماضي - عنده - ينصرف إلى الحال بالإشياء ، وإلى الاستقبال بالطلب والوعود وبالاعطاف على ما علم استقباله ، وبالنفي بـ « لا » و « إن » بعد القسم ، ويعمل الماضي والاستقبال بعد همزة التسوية وحرف التخصيص و « كذا » و « حيث » ويكونه صلة أو صفة للنكرة عامة (١) .

وقد أفاد ابن القيم بما سبق إليه ابن مالك لكنه نقده نقدا طيباً وبين خطأه في بعض المواضع وهو ما يدل على دقة القيم ابن القيم المتساهية ، ومن ذلك ما ذكره ابن القيم عن الحرفين « هـ » و « ل » وأنها إن تجردا للتخصيص تعير الماضي بعدها إلى معنى الاستقبال ، وإن تجردا للتوخيخ بقى الماضي بمعناه ، وإن كان توخيخاً مشرباً بمعنى التخصيص - ملح للأمرين (٢) ، وهذا لم يشر إليه ابن مالك وتوهم عبارته خلافه .

وقد انتقده - كذلك - في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للوصول محتملاً للاستقبال فقال : « وهذا وهم منه رحمه الله والفعل ماضٍ لفظاً ومعنى (٣) » وانتقده أيضاً في اعتباره الفعل الماضي الواقع صفة للنكرة عامة مستقبلاً ، وبين أن ابن القيم خطأ ابن مالك في تخريج قوله صلى الله عليه وسلم . « نضر الله امرأ سمع مقالتي » إذا اعتبر ابن مالك الاستقبال في الفعل « سمع » بسبب وقوعه صفة للنكرة العامة « امرأ » و « هذا وهم أيضاً فإن ذلك لا يوجب استقبالا بحال تقول : كم مال أنفقته وكم رجل لقيته ... وإنما جاء الاستقبال من

(١) تهويل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٥ ، ٦ .

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

جملة ما تضمنه الكلام من الشرط فهو في قوة «من» سمح مقالتي فوجاهما
لفرضه الله ، (١)

كذلك اعتبر ابن القيم أن «حيث» لا تدل على الاستقبال كما ذهب ابن
مالك ، وبين أن سبب وهمه راجع إلى ما فهمه من قوله تعالى : «ومن حيث
خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم قولوا وجهكم
شطره» فالاستقبال في الفعل الماضي هنا ليس بسبب حيث وإنما جاء من قبل
ما تضمنه الكلام من الشرط (٢) .

وقد بين ابن مالك أن المضارع صالح للمحال والاستقبال ولو نفى
به لا ، خلافا لمن خصها بالمستقبل ، ويترجح الحال مع التجريد ، ويتعين عند
الأكثر بمصاحبة «الآن» و«ما» و«إن» ، ويتخلص الاستقبال بطرف مستقبل ،
وياسناد إلى متوقع ، وبافتخائه طلبا أو وعدا ، وبمصاحبة تائب أو أداة ترجع
أو إشفاق أو مجازاة أو (لو) المصدرية أو فون توكيد أو حرف نفيس
وهو السين أو سوف أو سوف ، أو دسوء أو دسوى ، وينصرف إلى الماضي ولم وولما
الجازمة ولو الشرطية غالبا ، وهـ إذ ، ودرء ، وقد في بعض المواضع ، (٣)

وقد بين ابن القيم أن في اقتران الفعل المضارع (لا) مذميين للمخاة ، فمنهم
من يرى احتمال الفعل المحال والاستقبال كما ذكر ابن مالك ، ومنهم من
يذهب إلى أن (لا) تخص العمل للاحتقبال وهو رأى الزخشري ، وابن القيم
يؤيد القول الأول وينقض رأى الزخشري .

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠

(٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٤ ص ١٩٠ ، ١٩١

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتسجيل الأضداد ص ٤ ، ٥

وقرائن الزمن الحال التي ذكرها ابن مالك وافقه فيها ابن القيم ومثل لكل نوع ، وزاد على لفظ « الان » افظى « الساعة » و « آتفا » ، وزاد على حرف النفي الفعل « ليس » (١)

وقرائن الزمن المستقبل التي ذكرها ابن القيم هي نفسها التي أوردها ابن مالك وقد خصها ابن القيم في عشر قرائن أعقل منها بما ذكره سابقه قريبتين هما الظرف المستقبل والاسناد إلى المتوقع (٢) .

والنقسم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق تقسيم الزمن في المنطق العقلي وإنما يراعى اعتبارات تخص الصيغة والدلالة ، فهو تقسيم واقعي يراعى طبيعة اللغة ، وهو يذكرنا بالتقسيم الثلاثي للكلمة في العربية إلى اسم وفعل وحرف ، وهو ما درج على الأخذ به جمهور النحاة ، وكذلك اللغويون القدماء في معظم اللغات ، والدرس الحديث يرى أن الأساس في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على لغة ما يصدق على أخرى ، أى أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الاستعمال اللغوي في كل لغة لا أن يبدأ درس لغة من اللغات بالبحث عما من اسم وفعل وحرف (٣)

٤ — فصيحة الشخص

(المتكلم والمخاطب والغائب)

تدرس هذه الفصيحة في النحو العربي في مواضع ثلاثة هي الضمائر وأسماء

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ، ص ١٩١ ، ١٩٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ، ص ١٩٣

(3) Jespersen , Otto., The philosophy of Grammar, p. 58-71,

الإشارة والأسماء الموصولة ، فهذه الأسماء وجدت في اللغة لشئوب عن اسم الشخص المتكلم والمخاطب والغائب .

وسنقتصر في بحثنا — هنا — على الضمائر :

والضمائر — في أية لغة — محدودة لا يصعب إحصاؤها ، وتتبع أدوارها في تطوراتها وتبدلاتها ، ويمكن أن تتخذ موضوعا من موضوعات المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها ، وقد عد بعض الباحثين العربية من أقدم اللغات جميعا عن طريق دراسة ضمائرها ومقارنتها بغيرها من اللغات فهي تامة التطور في استعمال الضمائر (١) .

وقد يستدل من تصرف الضمائر والصيغ المستندة إليها على المستوى الاجتماعي للتكلم والمخاطب والغائب ، واللغات في كشفها عن ذلك متفاوتة (٢) .

ويمعنا أن نشير إلى أن تناول ابن القيم للضمائر مختلف عن تناول النحاة . فقد درج النحاة على أن يتناولوها من حيث تقسيمها إلى قسمين ضمائر حضور وتشمل المتكلمين والمخاطبين بنوعياتهم العددية المعروفة ، وضمائر غائبين ، ثم يقسمون الضمير إلى بارز ومستر ، والبارز إلى متصل ومنفصل ، إلى غير ذلك مما هو معروف في كتب النحو بالإضافة إلى أحكام كل ضمير وكيفية اتصاله أو انفصاله (٣) .

(١) عباس العقاد : أشعثات مجتمعات في اللغة والأدب ص ٧١

(٢) انظر . « الضمائر والمستويات الاجتماعية » الفصل الذي عقده الدكتور محمود السمرات في كتابه . اللغة والمجتمع ص ٨١ - ٩٩ .

(٣) على سبيل المثال انظر . الزمخشري . الفصل ج ٢ ص ١٩ - ٢٣ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٧٨ - ٩٥ .

أما ابن القيم فقد بدأ بحث الضمائر بتقدير عددها في اللغة وأنها تبلغ على اختلاف أنواعها - ستين ضميراً ، وأفيد عبارته ، وأحواله معلومة لكن نفيه على أمرائها ، (١) أنه لن يخوض فيما خاض فيه النحاة وفصلوه ، وكذلك فعل وإنما يتجه ببحثه إلى ما لم يذهبوا عليه .

حاول ابن القيم أن يعالج - تحليلاً صوتياً في الغالب - وضع كل ضمير للشخص المدال عليه ، فيحاول أن يجد مناسبة بين الصوت أى اللفظ وبين المعنى وما يمكن أن يوجد من تشاكاة يستدل عليها بمعرفة مخارج الحرف وخصائص الصوت ، فهو يرى مثلاً أن الضمير (أنا) وضع للمتكلم لأن مخارج الهمزة « من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء جبل الوريد .. فإذا أردت من الحروف ما يكون عبارة عنه فأولاهما بذلك ما كان منخرجه من جهة ، وأقرب المواضع إلى محله ، وليس إلا الهمزة أو الهاء ، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الهاء بالخفاء فكان ما هو أجهر أقوى وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي للكلام صفه له ، وهو أحق بالاتصاف به ، وأما اتصالها بالهاء مع النون فلما كانت الهمزة بالانفراد لا تكون اسماً منفصلاً كان أولى ما وصلت به للنون أو بحرف المد واللين إذ هي أمهات الزوائد ، ولم يمكن حرف المد مع الهمزة لذهابها عند التقاء الساكنين نحو « أنا الرجل » فلو حذف الحرف الثاني لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلتبس بالآلاف التي هي أخت اللام ، فيختل أكثر الكلام ، فكان أولى ما قرن به النون لقربها من حرف المد واللين ، ثم تبتوا النون لحفاها بالآلاف في حال السكت أو جهاء في لغة من قال (أنه) (٢) .

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٦

(٢) بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٧٦

ويحاول ابن القيم أن يجد مناسبة سموية لوضع كل ضمير لشخصه الذي وضع له في اللغة ، وذلك فيما ساقه من حديث عن الضمائر على غرار ما مثلنا له ، وهذه المناسبة ليست بالضرورة صحيحة ، ولنا ممن يؤيد نظرية الصلة بين اللفظ والمعنى على هذا النحو ، فذلك أمر لا يطرد في اللغة ، بل لا يطرد في نوع واحد من أنواعها كالضمائر مثلا ، ولا نظن وجوده إلا على سبيل المصادفة ؛ أو في ألفاظ قليلة اقتضتها ضرورات وظروف خاصة وصلت بين اللفظ والمعنى بمناسبة واضحة .

لذلك فإن تحليل ابن القيم وضع الضمائر لأشخاصها بهذه المناسبات الصوتية بين اللفظ والمعنى يبدو منطقته - في الغالب - عقليا لا يؤيده الدرس اللغوي الحديث في غالبه ، وهو من نوع تحليلات النحاة السابقين الذين نظروا إلى جميع أوضاع اللغة على أنها من وضع واضع حكيم اقتضت حكمته هذه الأوضاع بعينها دون غيرها ، فهم لذلك يحاولون احتياط وجوه الحكمة في أوضاعها المختلفة ، ويغفلون بذلك - رغم إدراكهم في مواضع كثيرة - أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها متطورة كالسكان الحي وتعرض في تاريخها الطويل لعمليات تطورية معقدة لا تسير وفق المنطق العقلي وإنما تخضع لظروف مختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية وغير ذلك .

هذه النظرة طغت على ابن القيم في بحث الضمائر فحاول أن يستنبط من أوضاعها اللغوية وجوه الحكمة فقرر مثلا أن الأصمسل في التأمل للخطاب ، وإنما المتكلم دخيل عليه ، ولما كان دخيلا عليه فهو بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتححة ، وخصوا المصاطب بالفتح لأن في الفتححة من الإشارة إليه ما ليس في الضمة وهذا معلوم في الحس ، (١) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٧

ونحن لانفى وجود صلة في بعض الكلمات بين اللفظ والمعنى أو وجود مناسبة طبيعية ، فقد تحفظنا في نفينا من قبل ، وبيننا إمكان وجود هذه المناسبة أو المشاكاة ، لكن في حدود معنية وفي ألفاظ قليلة نسبيا في اللغة .

وابن القيم فيما قدمه قد وفق في إدراك بعض هذه الصلات ، ولكنهما - كما ذكرنا - غير مطردة ، ولا تصدق إلا في جزئيات قليلة مما عرضه .

وعن هذه الصلة بين اللفظ والمعنى يتحدث استيفن أو لمان ميينا أنها تظهر في بعض الكلمات مثل كلمة (قهقهه) فهي كلمة معبرة في ووصفية إلى حد ما بالصيغة نفسها ، والاصوات فيها دليل من دلائل المعنى ، وفي استطاعة الأجنبي الذي لا يعرف مدلول هذه الكلمة أن يخمن هذا المدلول تخمينا دقيقا إلى حد ما على حين لا يمكنه البتة أن يخمن معنى كلمة (منضدة) من الصوت وحده ، والكلمات التي تماكي الاصوات متشابهة إلى حد بعيد في لغات مختلفة (١) .

(١) استيفن أولمان . دور الكلمة في اللغة ترجمة د. كمال بشر ص ٧١

ثانياً : الجملة

لكل لغة من اللغات خصائص تميزها في تأليف ، الألفاظ والربط بينها بأنواع العلاقات المختلفة التي تقتضيها أنواع التراكيب للتعبير عن معنى من المعاني أو الدلالات ، وهذا أمر يلاحظه من يمارس الترجمة ، وعقليات ناطقي اللغة تتأثر بطرائقها في نظم الجمل ومن ثم تصدق عبارة فندريس : نحن نفكر بجمل ، (١) .

والبحث في التراكيب وما يتصل بها من أحكام وخصائص يطلق عليه حديثاً علم النظم Syntax أو النحو ، عند من يرى النحو قسماً للصرف (المورفولوجيا) لا محتوياً عليه .

ونحن نحاول هنا أن نتناول أمثلة من بعض أبواب النحو المتصلة بنظم الجمل لنقين من خلالها منهج ابن القيم وجهوده على نحو دراستنا السابقة للفصائل .

لقد عني ابن القيم ببعض أبواب النحو التي تدرس الجملة وتركيبها ، واتجهت عنايته في ذلك إلى ما يخدم المعنى ، ويعين على تحديده وبيانها في الغالب ، ولذلك لم يتناول جميع الأبواب التي درج النحاة على دراستها ، وما تناوله منها جاء به وفقاً لمنهجه الخاص به الذي يتبين بتناول جوانب أهمها السابقة أو لم يعطوها حقها من الكفاية ، كما أنه يصل النحو بالبيان وصلاً مفيداً ، ويعنى كثيراً بما يتصل بالنظم القرآني وما يكشف عن أسرار التعبير فيه وما يبين لإحكامه وبلاغته .

وسنحاول - هنا - أن نبين دور ابن القيم من خلال مثالين هامين يتصلان بدراسة الجملة، هما : المبتدأ والخبر والشرط ثم نعقب ببيان جهده بعامة في دراسة الجملة ومعالم منهجه في ذلك .

١ - المبتدأ والخبر

عرض ابن القيم لبعض الملاحظات الهامة التي تتصل بمبحث الابتداء مسدد تحليله اللغوي لعبارة «سلام عليكم ورحمة الله»^(١) تحليلاً رائعا استخدم فيه معظم فروع الدرس اللغوي وصنفه في ثمان وعشرين مسألة .

وهذه العبارة دعت إلى بحث سبب الابتداء بالنكرة في هذا الموضع ، مع أن الأصل تقديم الخبر عليها في هذه الحالة باعتباره مسوغا للابتداء بالنكرة المحضة ، وقد أورد لإجابة النحاة على ذلك بأن النكرة في الدعاء يبتدأ بها^(٢) ، مثل سلام لك ، وويل له لأن الدعاء معنى من معاني الكلام ، ومن ثم تخصصت النكرة بنوع من التخصيص فجاز الابتداء بها .

وقد أنكر ابن القيم ذلك على النحاة ووصف قولهم بأنه « لا حقيقة تحته »^(٣) ، وذلك لأن النكرة يمنع الابتداء بها « ما فيهما من الشيعاء والإيهام الذي يمنع من تحصيلها عند المخاطب في ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد النعوى إليها ولا فرق في ذلك بين كون الكلام دعاء أو خبر »^(٤) .

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٣٠ وما بعدها

(٢) هذا ما يذكره النحاة وقد لا يوردون علته وهو ما لخصه عنهم ابن القيم ، انظر ابن مالك . تسهيل الفوائد ص ٤٦ ، شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٩٠

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٧

(٤) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

وقد استحسن ابن القيم مذهب سيبويه الذي يحصل مناط الابتداء بالنكرة كونها مفيدة فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعدد، ووصف هذا المسلك بأنه «الحق الذي لا يثبت عند النظر سواء، وكل من تكلف ضابطاً فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه فإما أن يتمحل لردّها إلى ذلك الضابط، وإما أن يفردّها بضوابط أخسر حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطاً، وربما زاد غيره عليهما، وكل هذا تكلف لا حاجة إليه» (١).

وبحاول ابن القيم أن يضع قاعدة جامعة في مسألة التعريف والتشكيك وما يسوغ الابتداء بالنكرة فيقول: «أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصاً بضرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجروراً مفيداً معرفة مقدماً عليه» (٢).

وتوضيح ذلك أن قولك: «علي زيد دين»، في قوة قولك: «زيد مدين» فتنتج عن تقديم الخبر فائدة، وإن لم يكن الخبر مفيداً لم عند المسألة، فلا فرق في هذه الحالة بين تقديم الخبر وتأخيرها ومثاله قولك «في الدنيا رجل» أو «رجل في الدنيا» فكلاهما عديم الفائدة.

وجدير بالذكر أن وجوه التخصيص التي فصلها ابن القيم تشمل التخصيص بالعموم، وقد يصير اللفظ عاماً لوقوعه شاملاً أفراد الجنس، وعليه تأويل سيبويه قوله تعالى: «طاعة وقول معروف» حيث اعتبر لفظ «طاعة» مبتدأ

(١) ابن القيم، بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

(٢) ابن القيم، بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٤٨

وبعده خبر محذوف تقديره : «أمثل» ، واعتبر لفظ «قول» مبتدأ و«معروف» صفة والخبر تقديره : أشبه أو أجدر بكم ، وهذا التأويل — عند ابن القيم — «أحسن من قول بعضهم إن المسوخ الابتداء مهما العطف عليها (أى على النكرة)» لأن المعطوف عليها موصوف فيصح الابتداء به ، وإنما كان قول سييوبة أحسن لأن تقييد المعطوف بالصفة لا يقتضى تقييد المعطوف عليه بها ، ولو قلت : «طاعة أمثل» لساغ ذلك وإن لم يعطف عليها (١) .

والنفي المتقدم على النكرة أحد مسوغات الابتداء بها عند النحاة ، وابن القيم يذكر ذلك ويعمله بأن النفي إذا دخل الكلام أفاده معنى العموم ، وخرج على ذلك قول العرب «شر أهر ذئاب» ، إذ فيه تقديران : أحدهما أنه موصوف بصفة عذوبة أى شر عظيم أو شر مخوف ، والآخر : أنه فى معنى كلام آخر تقديره : «ما أهر ذئاب إلا شر» أو «لأنما أهره شر» ومنه قولهم : «شر ما جاء به» إذ معناه : «ما جاء به إلا شر» فأدت «ما» الزائدة هنا معنى شيئين : النفي والإيجاب (٢) .

و«ما» الزائدة — عند النحاة — ليست عند ابن القيم زائدة فى السياق للقرآن ، وإنما لها معنى تدل عليه ، ولا يصح الكلام إلا به ، فهناك فرق بين قوله تعالى : «فيا رحمة من الله لذت لهم» ، وقوله : «فبرحمة» وكذلك بين قوله تعالى : «فيا نقضهم ميثاقهم» وقوله : «فبنقضهم» ، لأنك تفهم من تركيب الآية : ما لنت لهم إلا برحمة من الله ، وما لنتهم إلا بنقضهم ميثاقهم (٣) ، ويخلص

(١) ابن القيم ، بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٠

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥١

من ذلك إلى تقرير أنه ليس في القرآن حرف زائد وإنما « كل لفظة لها فائدة متجددة زائدة على أصل التركيب » (١) .

وعلة تقدم النكرة في (سلام عليكم) دون الجار والمجرور أن المسلم لما كان داعياً ، وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء صار هو المقصود المهم به ، وسوغه نحوياً أن النكرة هنا في حكم الموصوفة لأن مراد المسلم أن يقول : (سلام مني عليكم) كما قال تعالى : (اهبط بسلام منا) ، فمقصود المسلم لإعلام من سلم عليه بأن التحية والسلام منه نفسه (٢) .

ونحو المبتدأ إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون جملة ؛ فإذا كان جملة وكانت نفس المبتدأ لم تحقق إلى رابط يربطها به لانهما مع المبتدأ نحو (قول الحمد لله) ؛ وإن كانت جملة الخبر غير المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ ، ويكون الرابط ضميراً أو اسم إشارة وقد مثل ابن القيم لذلك (٣) ، وقاته أن يستغنى ما نص النحاة عليه من أنواع الروابط كتكرار لفظ المبتدأ مثل (الحاقة ما الحاقة) ، أو هموم في جملة الخبر يدخل تحته المبتدأ نحو (زيد نعم الرجل) (٤) ، بيد أن ابن القيم نبه على أمر هام يغفله النحاة وهو أنه قد يستغنى عن الضمير إذا علم الرابط ، وعدم الاستقلال بالسياق ، وباب هذا التفصيل بعد الجملة ففيه الاستغناء عن الضمير كثيراً كقولك : المال لؤلؤا زبد درم ولعمرو درهمان .. الخ ، ولا حاجة إلى تقدير ضمير رابط محذوف تقديره

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ١٥٢

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧

(لزيد منه) . فإن تفصيل المبتدأ بالجملة يبدء رابط أغنى عن الضمير فتأمله ومثله
السنن منوان بدرهم (١) .

والنحاة يقدرون في مثل هذا الموضع ضميرا محذوفا يربط جملة الخبر
بالمبتدأ ، لكن ابن القيم يرى أن السياق هو الرابط وأنه لا حاجة إلى تقدير
رابط محذوف في كل تفصيل بعد جملة .

أما حاجة الخبر المفرد إلى ضمير فقد اختلف فيها النحاة وتفصيل ذلك أن
الخبر إما أن يكون جامدا وإما أن يكون مشتقا ، والجامد قد يكون صالحا
للتأويل بالمشتق أو غير صالح ، فإذا كان جامدا غير مؤول بمشتق نحو (زيد
أخوك) فهو لا يحمل الضمير عند البصريين ومعظم النحاة ما عدا الكسائي
والراماني (٢) ، فإذا أمكن تأويله بمشتق تحمل الضمير نحو (زيد أسد) أي شجاع ،
أما المشتق فيحمل الضمير عند جميع النحاة (٣) .

أشار ابن القيم إلى ذلك ولكنه انتقد مطلق النحاة جميعا ورأى أن فلسفتهم
القائمة على المنطق العقلي البعيد عن واقع الالفة هي التي جعلتهم يفترضون وجود
الضمير الرابط بين الخبر والمبتدأ ، ويتكلفون ذلك في مواضع لا تحمل الضمير
بينما الرابط غير ذلك يقول ما نصه : (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان
اتحادهما أعظم رابط يمكن ، فلا وجه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلا ، فإن
المخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ ، وأنه هو نفسه ، ومن هنا يعم
غلط المنطقيين في قولهم إنه لا بد من الرابط إما مضمرا وإما مظهرا ؛ وهذا

(١) بدائع الفوائد ح ٣ ض ٣٦

(٢) شرح ابن عقيل ح ١ ض ١٧٨ ، ابن مالك . تهليل الفوائد ض ٤٨

(٣) شرح ابن عقيل ح ١ ض ١٧٨ ، ابن مالك . تهليل الفوائد ض ٤٨

كلام من هو بعيد من تصور المعاني وارتباطها بالألفاظ ، ولا يستنكر هذه العبارة في حق المنطقيين فإنهم من أفسد الناس تصوراً ، ولا يصدق بهذا إلا من عرف قوالين القوم وعرف ما فيها من التعبط والفساد ، وأما إن كان الخبر اسماً مشتقاً مفعولاً فلا بد فيه من ضمير ، ولكن ليس الجواب لذلك للضمير ربطه بالمبتدأ بل الجواب له أن المشتق كالفعل في المعنى فلا بد له من فاعل ظاهر أو مضمير ، (١) .

هذا الموقف النقدي محمد ابن القيم لأنه يدل على إدراكه فساد إقامة النحو على فلسفة غير لغوية كالمنطق اليوناني وفلسفته ، وقد كان له أثر في دراسة متأخري النحاة بصفة خاصة ، وهو هنا يهاجم النحاة بعامة وكوفيين بخاصة لتكلفتهم تقدير الضمير الرابط في كل موضع ، وبالرغم من أن هذا الاتجاه ليس مطرداً عنده ، لكن مثل هذه المواقف تشير إلى إدراكه لهذه الحقيقة ، وهو ما يدعو إلى تأكيد فروضه من واقع اللغة لا من فلسفة خارجية ، وافترض اشتغال الفعل على ضمير وهو ما بنى عليه ابن القيم تحميل المشتق للضمير بوجهين عليه قائلاً : « الذي يدل على أن فيه للضمير تأكيداً له ، وعطفهم عليه ، وإبداءهم منه كقولك في التأكيد وإن زبدأ سيقوم نفسه ، برفع ونفس ، وفي العطف كقوله تعالى : « ميصلي نارا ذات لب وامراته ، فامراته رفع عطفاً على الضمير في ميصلي ، (٢) .

وإذا وقع الخبر شبه جملة فأكثر النحاة يقدرونها متعلقة بفرد مشتق ، وبعضهم يقدرها متعلقة بفعل ، والمتعلق فعلاً كان أو اسماً متحمل للضمير ، وقد حكى ابن القيم ذلك عن النحاة ولكنه رأى أن تقدير الجملة أي الفعل متعلقاً

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٦ ، ٣٧

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٧

مستغنى عنه في باب خبر المبتدأ وأنه خلاف الأصل ، وتقدير الفعل متعلقا
بوجبة النحويون في صلة الموصول وكذلك ابن القيم (١) .

ويحلل ابن القيم تعليق شبه الجملة بالمفرد دون الفعل تعليلا يرتبط بالمعنى
ويبين حرصه على تحديده ودقته كما هي عادته ، فالجار لا يتصور تعليقه بفعل
محض ، إذ الفعل المحض ما دل على حدث وزمان ، ودلالته على الزمان ببنيته ،
فاذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدل على الزمان مع أن الجار
لا يتعلق له بالزمان ، ولا يدل عليه ، إنما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث وجره
إلى الاسم على وجه ما من الإضافة ، فلا يتعلق له إلا بالحدث ، والحدث الذي هو
المصدر لا يمكن تقديره ههنا لأنه خبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس هو الحدث . .
. . وإذا بطل القسمان أعنى إضمار المصدر والفعل لم يبق إلا القسم الثالث وهو
إضمار اسم الفاعل ، (٢) .

وهذا الذي أكده ابن القيم واحتج له بحجة قوية هو ما يستحسنه كثير من
النحويين وعلى رأسهم الأخفش وابن مالك (٣) ، ونسب إلى سيبويه وخالف
في ذلك جمهور البصريين ونسب إلى سيبويه أيضا ورأى هؤلاء تعلق شبه الجملة
بفعل ، وأجاز فريق ثالث الوجهين (٤) .

وجدير بالذكر أن ابن السراج جعل شبه الجملة قسما ثالثا لا يرتد إلى
المفرد أو إلى الجملة فلا حاجة بالتالي لتقدير متعلق ولكن هذا الانحسار اقوى

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ٣٨ ، ٣٩

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٣٩

(٣) ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل القاصد ص ٤٩

(٤) شرح ابن عييل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ١٨٢ ، ١٨٣

[نكار النحويين (١) .

واللهجة يقسمون المبتدأ إلى قسمين : مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر ، والنوع الثاني هو كل وصف اعتمد على نفي أو استفهام ورفع فاعلا ظاهرا أو ضميرا منفصلا نحو . « أقائم الزيدان ، و ما قائم الزيدان » ، ويشترط البصريون ما عدا الانخس اعتماد الوصف المذكور على النفي أو الاستفهام ، وذهب الانخس والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا « قائم الزيدان » فقام مبتدأ ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر ، وأشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

. وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد .

واستشهد من يجهل ذلك ببعض الشواهد كقول الشاعر :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قل يالا

فخير : مبتدأ ، و نحن فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق المبتدأ بنفي أو استفهام ، وكذلك قول الآخر :

خبر بنو لهب فلانك ماغيا مقالة لبي إذا الطير مروت

فخبر : مبتدأ وبنو : فاعل سد مسد الخبر (٢) .

بيد أن ابن القيم يؤيد في هذا الموضع موقف البصريين الذين يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام ويعمل ذلك بقوله : « اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ومعناه فإذا اقترن به ألف الاستفهام أو قرينة من القرائن

(١) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٨٣

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وكذلك غيره من كتب النحو في باب

للجند أو الخبر كشر الأثمنوني على الألفية

التي ذكرت التي يقوى بها معنى الفعل عمل عمل الفعل، (١) ذلك بأن اسم الفاعل إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل أو كان في موضع لا تدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر والحال فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه ، ويعضد هذا من السماع أنهم لم يحكوا : وقائم الزيادة ، وذاهب إخوتك ، عن العرب إلا على الشرط الذي ذكرنا ، ولو وجد الاخفش ومن قال بقوله سماعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعا ، وكان بالقياس مدفوعا فأحر به أن يكون باطلا مسموعا ، (٢) .

ويحاول ابن القيم إبطال الاستشهاد بالبيتين السابقين اللذين اعتمد عليهما الكوفيون والافخش فيصف قول الشاعر : خير بنو لخب ، بأنه : على شذوذه وندرته لا يعرف قائله ، ولم يعرف أن متقدمي النحاة وأئمتهم استشهدوا به ، وما كان كذلك فإنه لا يحتاج به باتفاق ، على أنه لو صح أن قائله حجة عند العرب لاحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا مضافا إلى « بنو لخب » وأصله : كل بنو لخب خير ، وكل ، يخبر عنها بالمفرد .. ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فاستحق إعرابه ، ويدل على إرادة العموم عجز البيت وهو قوله : « فلاتك ملغيا مقالة لبي » أفلا ترى كيف يعطى هذا الكلام أن كل واحد من بنو لخب خير ، (٣) .

والشاهد الآخر : فنخير نحن ، يبطل الاحتجاج به ، ذلك بأنه لا متعلق فيه أصلا لأن أفعال التفضيل إذا وقع خبراً عن غيره وكان مقترنا به « من » كان

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٠

(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

(٣) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

مفرداً على كل حال نحر : « الزيدون خير من العمرين » (١). فهو عند ابن القيم .
من باب الخبر المتقدم والمبتدأ المؤخر وليس مبتدأ يرفع فاعلاً ، فلا وجه للاحتجاج
به من قبل الأخفش والكوفيين .

٣ - الشرط

تساؤل ابن القيم مبحث الشرط بإسهاب لانهصاله بالمعنى وتحديدته ، وما
يترتب على ذلك من أحكام شرعية يعنى بها الفقهاء لضرورتها في تنظيم حياة
الناس وبيان شئون معاشهم ومعادهم .

قدم لدراسة أسلوب الشرط بيان أنواع الروابط التي تربط بين الجملتين
وكيفية ربطها كل جملة بالأخرى ، وهو يبين لنا عقلية ابن القيم التي تدرك الصلة
بين الموضوعات التي تتصل بدراسة الجملة ، وكيف تعين على فهم النص وتحديد
المعنى الذي هو غاية جميع الدراسات اللغوية ، إذ أن المعنى في التركيب غير
المعنى في الإفساد . والروابط بين الجملتين « هي الأدوات التي تجعل بينهما
تلازماً لم يفهم قبل دخولها » (٢) .

وقد قسم الروابط - وهي المعروفة بأدوات الشرط - إلى أربعة أقسام
أحدها ما يوجب تلازماً مطلقاً بين الجملتين مثبتتين أو منفيتين أو بين نفي
وثبوت أو العكس ومثال ذلك حرف الشرط « إن » وهو خاص بالاستقبال ،
والقسم الثاني أداة تختص بالماضي وتربط بين جملتين نفيًا وثبوتًا في أربع صور
على النحو السابق مثل « لما قام أكرمه » ، « لما لم يقم لم أكرمه » ، « لما لم يقم
أكرمه » ، « لما قام لم أكرمه » . والقسم الثالث أداة تلازم بين امتناع الشيء لا امتناع

(١) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٤٢

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٣

غيره وهي د لو ، نحو لو أسلم الكافر نجا من عذاب الله ، القسم الرابع : أداة التلازم بين امتناع الشيء ووجود غيره ، وهي د لولا ، نحو : لولا أن هدانا الله لفضلنا (١) .

والنحاة في العادة يعنون في بحث الشرط بما يتصل بالإعراب ، وكثيرا ما يبحثونه ضمن عوامل الجزم ، فيبدأون بعوامل الجزم التي تجزم فعلا واحدا ، ثم يتناولون أدوات الشرط ثم يكملون بالأدوات غير الجازمة (٢) ، ونعصرهم إلى حصر الأدوات وبيان نوع كل أداة ، ومواضع الجزم أو الإقتران بالفاء أو الرفع ونحو ذلك مما يتصل بضبط الفعل ، ولا يعنون إلا قليلا بما يتصل بالوسائل التي تعين على تحديد المعنى وضبطه ، أما ابن القيم فقد انصرفت عنايته إلى هذه الوسائل المتصلة بالدلالة ، فابتدأ ببحث الشرط بالحديث عن زمنه وأن المشهور تعلق الشرط والجزاء بالمستقبل فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى كقولك : إن مت على الإسلام دخلت الجنة ، وتقدير النحاة لهذا ونحوه أن الفعل ذو تغير في اللفظ وكان الأصل « إن تمت مسلما تدخل الجنة » فتغير لفظ المضارع إلى الماضى تنزيلا له منزلة المحقق ، وهذا التقدير يرجعه ابن القيم لأنه يوافق تصرف العرب في إقامتها الماضى مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن نحو « أتى أمر الله » و « ونفخ في الصور » ، ويسرى أن ذلك أرجح من التقدير الآخر الذي يرى تغير الفعل في المعنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال ، وهي لفظة على حاله (٣) .

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

(٢) هذا ما صنعه صاحب الألفية وشراحه تبسح له ، انظر مثلا شرح ابن عقيل ج ٢

ص ٢٨٥ وما بعدها

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٤

ونتيجة لما اشتهر عند النحاة من وقوع الشرط والجراء بعد ، إن ، في المستقبل اضطربوا في تخريج قوله تعالى : « إن كنت قلته فقد علمته » ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين عائشة : « إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله واتوب إلي » ، لأن فعل الشرط هنا ماضى اللفظ والمعنى ، والقول باستقباله يخل بالمقصود ، وقد راعى ابن القيم المعنى ، وحاول أن يستثمره في تحديد التخريج النحوي المتفق مع المعنى المراد لا يخل به ، فعنى الحديث الشريف : إن كان صدر منك ذنب في الماضي فاستقبله بالتوبة ، فلا يخل هنا للقول بأن الشرط في المستقبل ، ومن التعسف تأويل الماضي بفعل مستقبل تقديره . إن ثبت في المستقبل أنك أذنبت في الماضي ، لأنه أيضاً يخل بالمعنى ، وما يصدق على الحديث يصدق على الآية وقد تأولها ابن السراج وكثير من النحاة بقولهم « إن ثبت في المستقبل أني قلته في الماضي يثبت أنك علمته » ، هذا التأويل ضعيف جداً ولا ينبغي عنه الالتفات (١) .

والحق أنا نلاحظ اضطراب النحاة في كتبهم لعدم استطاعتهم التوفيق بين قاعدتهم المشهورة أن الشرط بعد « إن » يقتضى الاستقبال وبين المعنى المقصود (٢)

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥

(٢) انظر على سبيل المثال محاولات ابن هشام تخريج ماضى المعنى من أفعال الشرط نحو قوله تعالى « فاتقوا الله إن كنتم مؤمنين » وقول الشاعر .

أمنع إن أذنا قتيلة حزنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

والقول « حزنا » ماضى اللفظ والمعنى فقد قبل البيت بعد قتل قتيلة ، وكذلك قول الآخر .

إن يقتلوك فإنت قتلك لم يسكن طارا عليك ورب قتل طار

وتخريجات النحويين في هذا ونحوه مضطربة نظرا لعمود قاعدتهم من شمول الواقع

اللغوى بالنسبة لهذا الموضع ، انظر ابن هشام ، منى البهيبة ج ١ ص ٢٤ ، ٢٥

وقد استدرك ابن القيم على النحويين ما فاتهم في هذه المسألة ، وبين أن ما اشتمر من كون الشرط مستقبل المعنى على الإطلاق بعد «إن» وبعض الأدوات الأخرى خطأ ، وأن هذا الخطأ هو الذي أحدث اضطراب النحاة في تخريج كثير من النصوص التي ليس فعل الشرط فيها مستقبل المعنى ، وليس هناك ما يقتضى تأويله على الاستقبال ، وإنما ينبغي تعديل القاعدة القاصرة ، وخلع ابن القيم إلى أن الصواب أن جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل : هل كان كذا ؟ ولا يتضمن لنفى قول من قال : قد كان كذا ، فهذا يقتضى الاستقبال ، وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل : هل وقع كذا أو رد قوله : قد وقع كذا ، فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً لا لفظاً ولا معنى ، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال ، كمن يقول لرجل : هل أعذبت عبدك ؟ فيقول : إن كنت قد أعذفته فقد أعذفته الله ، فالاستقبال هنا معنى قط ، وكذلك إذا قلته لمن قال : صحبت فلانا فيقول : إن كنت صحبتته فقد أصبت بصحبته خميراً ، وكذلك إذا قلت له : هل أذنبت فيقول : إن كنت قد أذنبت فأتى قد أتيت إلى الله واستغفرته ، (١) .

وهذه محاولة طيبة لابن القيم حيث أدرك تصور القاعدة النحوية عن وخف الواقع اللغوي الصحيح وفهم رفق فيها بين ما يبقى ماضياً في معناه ولا يحتمل الاستقبال وبين مستقبل المعنى ، بيد أننا نأخذ عليه أنه لم يضع قاعدة ميسورة تتلافى جانب القصور فيها وضعه النحاة ، ونحن نستطيع تصوير المسألة بطريقة أيسر نزعاً أنها استدرك جانب القصور في القاعدة النحوية ، ويتمثل ذلك في أن الزمن كما هيئنا يتحدد بالسياق وبواسطة يمكن التفرقة بين أنواع كثيرة من الزمن لا تنحصر على الأزمنة الثلاثة وإنما تشمل الأزمنة المركبة ، والنصوص

(١) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٥ ، ٤٦

التي نحن بصددها تشبه ما يسمى بالماضي التام ولذلك نجد أنها تعتمد على الفعل « كان » فعلاً مساعداً ، أو يفيد السياق تمام حدوثه في الماضي كما في البيت

أنغضب إن أذا فتية حزنا

والذي يتضح زمنه الماضي لاعتماده على « كان » ، أو بقرائن السياق فهو ماضى المعنى ولا يصح تأويله بالمستقبل .

ويمضى ابن القيم متناولاً أسلوب الشرط وهمته منصرفة - كما هو شأنه ومنهجه - إلى ما يتصل بالمعنى وخطبته وتحديد ، فيفرق بين معاني أدوات الشرط من حيث تحقق وقوع ما يعلق عليها أو احتمالها ، وهو متصل بسبب بمسألة الزمن ، وقد اشتهر عند الأصوليين أن الأداة « إن » لا يعلق عليها إلا محتمل الوجود والعدم كقولك « إن تأتني أكرمك » ولا يعلق عليها محقق الوجود فلا تقول : « إن طلعت الشمس أتيتك » بل تقول « إذا طلعت الشمس أتيتك » ، أما « إذا » فيعلق عليها الوجهان (١) .

ويؤكد ابن القيم هذا المفهوم فيذكر « أن الواقع ولا بد لا يعلق به « إن » ، وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فهو الذي يعلق بها » (٢) ، ويرى أن لا وجه لاستشكل من قال « إن » ، تدخل على معلوم الوقوع كما في قوله تعالى : « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » وهو سبحانه يعلم أن الكفار في ريب منه (٣) . وإذا كانت « إن » تؤدي في الكلام وظيفة ومعنى إغتر الذي تؤديه « إذا » ،

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، وانظر التفرقة بين « إن » و « إذا » عند الأصوليين في : فوائد الرحوت بشرح مسلم الشبوت لمحمد بن نظام الدين الأنصاري ج ١ ص ٢٤٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧

فإن النظم القرآني في استعماله لكل أداة يراعى دقة التعبير ومفاسيته ، وهو ما حاول ابن القيم الكشف عنه صدد قوله تعالى : وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها ، وإن تصبهم سيئة بما قد تمت أيديهم فإن الإنسان كفور .

بين ابن القيم أسراراً لتعبير القرآن في وفائدة وضوع كل من الأداتين في موضعها داعياً القارئ إلى أن يتأمل كيف أتى في تعليق الرحمة المحققة لإصابتها من الله تعالى بـ (إذا) وأتى في إصابة السيئة بـ (إن) فإن ما يعفو الله عنه أكثر . وأتى في الرحمة بالفعل الماضي الهالك على تحقيق الوقوع ، وفي حصول السيئة بالمستقبل الهالك على أنه غير عتق ، (١) .

وبعض ابن القيم في تحليل النص القرآني كاشفاً عن أسرار النظم المحكم مبيناً كيفية اختيار الأفعال المناسبة إلى غير ذلك على منهجه في درس النص دراسة لغوية رائعة ، ويسرد أمثلة أخرى من الآيات القرآنية مبيناً فيها دقة التعبير القرآني في وضع كل من الأداتين ، إن ، و ، إذا ، في الموضع الذي يقتضيه السياق (٢) . وهذا الاتجاه إلى تناول النصوص ودراستها على هذا النحو مال إليه ابن القيم وهرع فيه ويعد من أهم خصائص منهجه .

وينتقل إلى لقطة أخرى متصلة بالمعنى أيضاً وهي ما إذا كان الشرط محالاً ممتنع الوقوع ، فالحكم أن يكون الجواب محالاً كذلك ، وأصدق الشرطية دون مفردتها ، وعليه قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، ومنه أيضاً (لو كان فيها آية إلا الله لفسدنا) ، وقوله : (قل لو كانت معه آية كما يقولون لآتينوا إلى ذي العرش سيلاً) ، وفائدة الربط بالشرط في

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٧ ، ٤٨

هذا الموضع أمران أحدهما : بيان استلزام إحدى القضيتين الأخرى ، والثاني أن اللازم منتف فباللزوم كذلك (١) .

ولا يفوت ابن القيم أن يتناول بعض مسائل الشرط التي يعنى بها النجاة ، ونلاحظ عليه - كما لاحظنا كثيراً - أنه لا يتعصب لمذهب بعينه ، ولا لنحوى معين ، فتارة يؤيد البصريين وأخرى يؤيد الكوفيين ، وطورا يهاجم النحويين جميعاً ويدلى برأى جديد ، بيد أننا لاحظنا أن المسائل التي مال فيها إلى البصريين بعامة وسيبوية بخاصة أكثر من التي أيد فيها الكوفيين ، لكنها ليست كثرة غالبة وهو في هذا يتمشى مع روح منهجه الفقهي الذي يهاجم فيه التقليد ، ويهون من شأن أصحابه ، ويدعو إلى السير وراء الأدلة المعتمدة حيث سارت وتبعها ، دون تعصب لإمام أو لمذهب ، ويذم التعصب المذهبي ذمًا قاسيًا ، ومنهجه النحوي تبدو فيه هذه الروح التي لا تتعصب وانما تبحث عن الدليل ، فهو في منهجه موضوعي إلى أبعد الحدود ، لا تكاد تجد له هوى تشتت منه ربح التعصب المذهبي ، وما سقناه من قبل من الأمثلة يدل على ذلك ، وما نسوقه هنا يؤكد أنه حين يعرض للخلاف بين سيبويه ويونس في الاستفهام الداخل على الشرط ورأى سيبويه أن الاستفهام يتقدم على الشرط ، لأنه يعتمد عليه وعلى جوابه كقوله تعالى : (أأنت من فهم الخالدون) وقوله : (أفئن مات أو قتل انقلبتم) ورأى يونس أن يتقدم الاستفهام على الجواب دون الشرط لأنه معتمد على الجواب ، حين يعرض لهذا الخلاف يؤيد رأي سيبويه ويرى أنه هو الأصوب لأن القرآن والقياس يؤيدانه (٢) ، فهو كما نرى يميل مع الدليل .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩

وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما اذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جزاء نحو (أقوم إن قدمت) يرى البصريون أن الجواب محذوف يغنى عنه الفعل المتقدم ، وابن السراج يرى أن استعمال هذا على وجهين : إما أن يضطر إليه شاعر ، وإما أن يكون المنكلم به محققاً بغير شرط ولا فية ، ثم يبدؤ له طارئ فيأتى بالشرط فيشبه الاستثناء ، وهذا القول يؤيده ابن مالك ويرى أن لأداة الشرط صدر الكلام ، فإن تقدم عليها شبهه بالجواب معنى فهو دليل عليه وليس إياه (١) .

أما الكوفيون والمبرد وأبو زيد فيخالفون في ذلك ويرون المتقدم هو الجزاء ، وابن القيم يؤيد الكوفيين ويرى أن قولهم - هنا - هو الصواب (٢) .
ويفند صحيح المخالفين الذين يقولون بوجوب تصدير الشرط وامتناع تقسيم الجواب عليه ، ويرى القياس مسوغاً لجواز تقدم الجواب على الشرط كما يتقدم الخبر على المبتدأ ، والجزاء هو المقصود والشرط قيد تابع له فرتبته من هنا التقديم (٣) .

هذان مثالان يؤكدان ما وضعته الأمثلة من قبل من اتباع ابن القيم للدليل القوي ومنهجاً منهجاً موضوعياً دون تمسك لمذهب بعينه ، وإنما يرجح أو يؤيد ما تنبئه أدلته ، وما يتقدم نوعية دراسته .

ولا بد لدارس الشرط من تناول الحرف ولو ، وهو حرف له معان واستعمالات كثيرة في العربية حاول ابن هشام - مباحث ابن القيم - حصرها في خمسة أوجه ،

(١) ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٢٣٨

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥١ ، ٥٢

وإبن هشام أفضل نحوى تناول هذا الحرف بالدراسة المستقصية لوظائفه المتنوعة وكيفية استخدامة في اللغة (١) ، وقد حاول أن يوفق فيه بصعوبة بين الأحكام العامة النحوية وبين المقصود من النصوص ، وهذه - في نظرنا - أهم مشكلة واجهها ابن هشام في هذا الموضوع وتمثل في أن بعض العبارات النحوية لو حللت وفقاً لبعض القواعد والتصورات النحوية لأخل ذلك بالمراد منها ، والمعنى المقصود الذى يدركه المخاطب أو القارئ من القرائن المتنوعة العديدة التى لا يمكن تكذيبها ، وهذه الظاهرة أشار إليها ابن القيم بما يبين إدراكه للحقيقة فيما عرضناه آنفاً من حديثه عن « إن الشرطية وما يذكره النحويون من أن الشرط بعدها مستقبل المعنى ، وقد أشار إليها من بعد السيوطى صدد دراسة لعبارة تنصل بأسلوب الاستثناء (٢) .

هذه الحقيقة التى تنبئ إليها ابن القيم تكشف عن تصور فى بعض القواعد والتصورات النحوية التى عمت دون تحفظات أو تفسيرات أو التى لم تستطع وصف الواقع النحوى وصفاً سليماً ، وقد تبين اقصور عندما انضغ الفرق بين نتائج التحليل النحوى وفقاً لهذه القواعد وبين المعنى المقصود الذى يمكن إدراكه بالقرائن المختلفة .

وقد أدرك ابن مضاء القرطبى جانباً من هذه الحقيقة فى نقده للنحو المشرقى

(١) ابن هشام : معنى اللبيب ج ١ ص ٢٠٥ - ٢١٥ .

(٢) السيوطى : الحاوى للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ ذكر السيوطى صدد دراسته لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يسمع بى أحد من هذه الأمة يهودى أو نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذى أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » ذكر أن تنزيل المقصود من الحديث على القواعد النحوية يخل به ، أى أن التحليل النحوى حسب القواعد المعروفة للنس يخل بعمادة انظر الحاوى للفتاوى ج ٢ ص ٤٨٠ - ٤٨٤ .

عندما بين أن المعنى يخلل ويقسد على تقديرات النحويين ، وأهم مثال طرية لذلك أسلوب النداء الذي يعد النجاة فيه حرف النداء فائياً عن فعل تقديره (أدعو) وكيف أن هذا التقدير يقلب الأسلوب من كونه إنشائياً إلى أسلوب خبري ، وبين الأسلوبين فسرر واضح في المعنى والحكم المترتب عليه شرعا أو عقلا (١) .

هذه الحقيقة جعلت ابن هشام الذي أدرك قصور بعض القواعد والتصورات النحوية ، جعلته في دراسته للحرف ولو ، يذكر أن ما اشتهر عند النحويين من أنها تنفيذ امتناع الشرط وامتناع الجواب باطل لأن ذلك لا يصدق في مواضع كثيرة منها قوله تعالى : « ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا » ، وقوله : « ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، وقول عمر رضي الله عنه : « نعم العيد صبيب لو لم يخف الله لم يعصه » ، إذ يلزم على القول بأنها حرف امتناع لامتناع ثبوت الإيمان مع عدم نزول الملائكة لأن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلام ما تكتب الكلمات ، وفي الآخر يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد (٢) .

ونرجح أن يكون ابن هشام قد أفاد في هذا الموضع ما كتبه ابن القيم وفصله ، وترجيحنا يستند إلى أن ابن القيم أسن من ابن هشام فقد كانت حياة ابن القيم كما ذكرنا بين عامي (٩١ - ٧٥١ هـ) ، وكان ابن هشام أحدث منه

(١) ابن مضاء القرطبي ، الرد على النجاة ص ٩٠ (محقق د. شوق شيف)

(٢) ابن هشام ، مفتي اللهب ج ١ ص ٢٠٦

سنا فحياته كانت بين عام (٧٠٨ - ٧٦١ هـ) ، كما أن ابن هشام ألف كتابه
«المغنى» قبل وفاته بأربع سنوات أى فى حدود عام ٧٥٧ هـ ، أى بعد وفاة
ابن القيم بنحو ست سنوات ، وقد كانت الصلة بين الشام (موطن ابن القيم) ،
ومصر وطيدة وثيقة كما بينا فى الباب الاول ، أضف إلى ذلك أن الأمثلة التى
ساقها ابن القيم (١) هى نفسها التى استشهد بها ابن هشام ، فضلا عن أن إدراك
ابن القيم للحقيقة التى نحن بصدد ما يبدو فى كتاباته أوضح وأدق من إدراك
ابن هشام .

وقد أورد ابن القيم تخريجات التحويلين وغيرهم للأمثلة السابقة وبين فساد
بعضها واختار تخريج الشيخ محمد بن عبد السلام وهو : « أن الشيء الواحد قد
يكون له سبب واحد فينتفى عند انتفائه ، وقد يكون له سببان فلا يلزم من عدم
أحدهما عدمه لأن السبب الثانى يخلف السبب الاول ... فأخبر عمر أن صبيبا
اجتمع له سببان يمنعه المعصية : الخوف والإجلال فلو انتفى الخوف فى حقه
لانتفى العصيان ، للسبب الآخر وهو الإجلال ، وهذا مدح عظيم له ، (٢) .

ويخلص ابن القيم إلى أن « لو » حرف وضع للملازمة بين أمرين : أحدهما
ملزوم والثانى لازم ، وتكون هذه الملازمة على أربعة صور : بين اثنين أو
ثبوتين أو بين ملزوم مثبت ولازم منتهى أو عكسه ، ومثال الاول : « قل لو أنتم
تملكون خزائن رحمة ربى إذا لامسكم نسيئة الإلتفاق » ونظائره ، ومثال الثانى
قوله صلى الله عليه وسلم فى ابنة عمه وأخيه من الرضاعة حمزة : « لو لم تكن ربيبتى
فى حجرى لما سلمت لى » وقول عمر فى صبيب « لو لم يخف الله لم يعصه » ، ومثال

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٣

الثالث قوله تعالى : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله » ، ومثال الرابع قوله صل الله عليه وسلم : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم . . . »

وأما حكم ذلك فأمران أحدهما نفى الأول لنفى الثانى لأن الأول ملزوم والثانى لازم ، والملزوم عدم عند عدم لازمه ، والآخر تحقق الثانى لتحقيق الأول لأن تحقق الملزوم يستلزم تحقق لازمه ، فليس فى طبيعة « لو » ولا وضعها ما يؤذن بنفى واحد من الجزئين ولا لإبائهما ، وإنما طبعها وحقيقتها الدلالة على التلازم المذكور (١) . وهذا التلازم يتضمن نفى اللازم أو الملزوم أو تحققهما ، فالنفى أو الإبائات سببه التلازم وليس الحرف « لو » ، فإذا دخلت على جزئين متلازمين قد انتفى اللازم منهما استفيد نفى الملزوم من قضية اللزوم لا من نفس الحرف ، ويبان ذلك أن قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » لم يستفد نفى الفساد من حرف « لو » ، بل الحرف دخل على أمرين قد علم انتفاء أحدهما حسماً فلازمت بينه وبين ما يراد فقيه من تعدد الآلهة ، وتقضى الملازمة بانتفاء الملزوم بانتفاء لازمه .

وبعد هذا التحليل الرائع للجملة الشرطية بعد « لو » ينطلق ابن القيم فيخرج جميع الآيات التى أشكلت على النحاة بمقتضى قضية الملازمة التى اهتدى إليها بفكره ، ولم يسبقه إليها — على هذا النحو — أحد الدارسين .

ويمتاز ما قدمه ابن هشام عن « لو » الشرطية بتفصيله فيما يرد منها مقيسدا بالزمن الماضى وما يكون حرف شرط فى المستقبل ، كما يعنى بتخريج كثير من

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٥ ، ٥٦

الآيات والآحاديث والنصوص الأخرى المعتمدة في الاحتجاج ، ومن أم ما انتهى إليه إبطال التصور المشهور عنها بأنها حروف امتناع لا متناع ، واحشمن تعريف سيبويه لها بأنها « حرف لما كان سيقم لوقوع غيره » (١) ، هذا بالإضافة إلى حديثه عن وظائف هذا الحرف واستعماله في غير أسلوب الشرط حيث يستعمل حرفاً مصدرياً أو لتعني أو للعرض .

ولم يتناول ابن القيم الاستعمالات غير الشرطية للحرف دلواً ، لأنه كان في معرض الحديث عن أسلوب الشرط بأدواته المختلفة ، ولم يكن يقصد إلى بيان الحرف «لوج» بصفة خاصة ووظائفه واستعمالاته كما كان قصد ابن هشام .

ويعنى الأصوليون بدراسة أسلوب الشرط والاستثناء باعتبارهما وسيلتين من وسائل تقييد المعاني (٢) ، أو تخصيص العام ، ويعرف الغزالي الشرط مفرقا بينه وبين العلة بقوله : « الشرط عبارة عما لا يوجد المشروط مع عكسه لكن لا يلزم أن يوجد عند وجوده ، وبه يفارق العلة ، إذ العلة يلزم من وجودها وجود المعلول ، والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط » (٣) .

والشرط - هندم - هتلى وشرعى ولغوى ، فالهتلى كشرط الحياة للعالم ، والعالم للإرادة ، والشرعى كشرط الطهارة للصلاة ، والإحصان للرجم ، واللغوى كقوله : إن دخلت الدار فأنت طلاق ، وإن جئتني أكرمك ، فإنه

(١) ابن هشام . مفتى اللبج ١ ص ٢٠٧

(٢) الغزالي . المستصنى ج ٢ ص ١٦٣ الباب الخامس . الاستثناء والشرط والتقييد بعد الإطلاق

(٣) الغزالي . المستصنى ج ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١

يقمضى باتفاق أهل اللغة اختصاص الإكرام بالمجىء ، فنزل الشرط منزلة تخصيص المسموم ومنزلة الاستثناء إذ لا فرق بين قوله : اقتلوا المشركين إلا أن يكونوا أهل عهد ، وبين أن يقول : اقتلوا المشركين إن هكأنوا عمارين (١) .

وقد عني ابن القيم مما يتناوله الأصوليون بمسألة دخول الشرط على الشرط ، وحصر صورها في عشر ، وبين حكم كل صورة من حيث المعنى وما يترتب عليه من حكم شرعي إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعي كالطلاق مثلا ، ثم خرج على هذه الصور ما ورد فيها من آيات أو إشعار في مبحث رائع لم يسبق إلى تفصيله وتنسيقه على النحو الذي أورده (٢) .

لقد استطاع ابن القيم في هذا المبحث أن يفيد من ثمرات الدرس البياني وأن يصله بالدرس النحوي ، وأن يفيد إفادة طيبة مما كتبه الأصوليون من قبله ، وأن يخرج ذلك كله في ثوب جديد وصورة منسقة لم يسبق إليها ، تنضح فيها معالم منهجه المميزة ، ويدل بأراء وتصورات لم يسبق إليها .

يتبين مما تقدم منهج ابن القيم في الدرس النحوي والذي يتميز فيه عن سائر النحاة ، ولا يتبع فيه مذهبا بعينه ، أو يتأثر فيه بنحوي معين ، ولا يتعصب لأحد ، على الرغم من تقديره لأراء سيبويه ، فهو تارة ينتقد جميع النحاة ويستدرك عليهم ، وتارة يميل إلى رأي سيبويه ويهاجم غيره وثالثة يناصر البصريين ورابعة يناصر رأي الكوفيين ، وهو في كل ذلك يتفق مع منهج العلي بصفة عامة والذي تحدثنا عنه في درسه الفقه الأصولي الذي يتميز فيه باتباع

(١) الفزالي . المستقصى ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٥٨ - ٦٠

الدليل ، والسير معه حيثما سار ، ومهاجمة التقليد ، ورفض التعصب لأي مذهب من المذاهب أو لأي إمام ، وهو فيما عرضناه في هذا المبحث يسير وفق هذا المنهج .

وقد رأيت أن اكتفى فيما يتصل بدراسة الجملة بهذين المبحثين إذ مقصودنا أن نعطى أمثلة لأرائه ومواقفه ينضح بها منهجه ولقبين منها مكانه من الدرس اللغوي .

وجدير بنا أن نشير إلى أبحاث ابن القيم المتصلة بدراسة الجملة إشارة بحلة ، فهي أبحاث متميزة تعكس منهجه الذي وصفناه وبيننا معالمه في أكثر من موضع ، ومن أهمها مبحث الاستثناء الذي يحظى بعناية الأصوليين الكبيرة لصلته بالمعنى ، ولكونه وسيلة من وسائل تقييد المطلق (١) ، وتميز فيه دراسة الأصوليين بالعناية الفائقة بتحديد المعنى ومحاولة تجنب اللبس الذي تجلبه بعض الاستعمالات ، وقد تناوله ابن القيم بإسهاب ، وفصل قضاياه تفصيلاً نميز به عن غيره من المدارس الأصوليين والنحاة إذ وصل الدراساتين بهندما ببعض ، وتناول اختلافات النحاة ، وعرضها عرضاً طيباً ، وهاجم بعضها وقاسم بعضها آخر أو انتقد ما جميعاً ، ولولا خوف الإطالة لعرضنا المبحث والراء التي اشتهر بها وتفرد بها ، ولكننا نكتفى باللفت إليهما (٢) .

وعنى أيضاً مما يتصل بدراسة الجملة بمبحث العطف بحروفه المختلفة

(١) الغزالي . المستصفى ج ٢ ص ١٦٣

(٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٣ ص ٥٦ - ٥٥

ومعانيها والفروق الدقيقة بينها (١) ، والنفعت (٢) ، والثوكيد (٣) ، والبذل (٤) والظروف (٥) ، والحال (٦) ، وغير ذلك من الأبحاث والإشارات الهامة التي يتناولها صدد موضوعات أخرى ، وهو في كل ذلك يتناول بالدراسة الرائعة والتحليل العليلب الدقيق ما يتصل بما يبحثه من آيات الكتاب العزيز محاولا أن يبين وجه الصواب في درسها لغويا درسا يدرك به معناها المقصود دون أدنى تحريف أو زيادة أو نقصان ، ويكشف عن أسرار التعبير ومناسبة كل لفظ لموضعه من النظم .

-
- (١) ابن القيم . بدائع الفوائد . ج ١ ص ١٨٩ - ٢١١
 (٢) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ١٧٣ - ١٨٦
 (٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ١ ص ٢١١ - ٢٢٣
 (٤) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٨ - ١١ ، ص ٤١ - ٤٧
 (٥) » » . بدائع الفوائد ج ٢ ص ٩٨
 (٦) » » . بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٦

ثالثاً : الإعراب

نقصد بالإعراب هنا مدلوله الواسع الذي يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية ؛ وبعبارة أخرى ما يتصل ببيان موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما يعين على ذلك ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة .

إن الإعراب بهذا المفهوم نوع من أنواع التحليل النحوي له أثره في الدرس اللغوي بعامة إذ يعين على تحديد وإدراك المعنى الذي هو غاية كل فروع الدرس اللغوي ، على الرغم من أن المعنى قد يتخذ وسيلة من الوسائل الهامة في تناول الإعراب .

لسنا — إذن — نقصر على الإعراب بمفهومه الضيق الذي يقابل والبناء والذي يعرف بأنه الأثر الظاهر أو العقدي الذي تجلبه العرامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ، إنما مقصودنا يشمل ذلك ويتجاوزه إلى ما هو أهم وما يمكن أن يسمى بحق بالتحليل النحوي للأسلوب بعامة وللجملة بخاصة .

ودراسة النحو بعامة والإعراب بخاصة يوجه إليها النقد من قبل بعض الباحثين المحدثين بأنها تعنى بالتحليل أكثر من عنايتهم بالتركيب ، وأنه كان يجب على النحويين أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التركيب ، ذلك بأن المادة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركبة ، ولكن الاعتبار في العملية لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركب أن ينحل إلى أسفله مكوناته وعناصره ، حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لهذه

العناصر ، والنتائج التي يوصل إليها بواسطة التحليل تحمل في طيها زعما اعتباطيا بصددها واطرادها .. وأن نتائج النظر إلى السياق تفرض عناصر جديدة على المكونات التحليلية هي حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب أو هي بعبارة أخرى معالم سياقية أو ظواهر موقعية لا وجود لها إلا في السياق المنطوق وبسببه ، (١) .

وهـذا النقد صحيح في جملة ، لسكنا نستدرك عليه في التفصيل أن بعض الدارسين القدماء لم يفهم التنبيه على ما يمكن أن يحدث من تضارب بين ما يفرضه السياق وبين نتائج التحليل ، وقد يبدو لنا في تناوئنا لمبحث الشرط — كيف تنبه ابن القيم إل هذه الحقيقة في أكثر من موضع وكيف أفساد منه ابن هشام ونبه على قصور بعض التصورات والقواعد النحوية وكيف أن نتائج التحليل المبنيّة على أساسها تعارض المعنى المدرك بقرائن الحال والسياق كما تنبه إليها السموطى في دراسته لبعض النصوص . (٢) وسنرى هنا كيف أن ابن القيم جعل للسياق اعتبارا هاما في الدراسة النحوية بمسألة وفي الإعراب أى التحليل بخاصة .

تعرض ابن القيم لإعراب قوله تعالى : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ، ، فبين أن المعنى الذي تدل عليه قرائن السياق هو أن الله وحده كافيك وكافى أتباعك فلا يحتاجون معه إلى أحد ، (٣) . ثم تعرض للوجود المحتملة في إعراب الواو وإعراب و من ، بالتالى وما يترتب على ذلك من تغير في

(١) د. تاج حسان . اللغة العربية . منهاها ومبناها ص ١٦ ، ١٧

(٢) راجع ما كتبناه عن ذلك بعد مبحث الشرط وبخاصة عن الحرفين وإن ، ولو ،

(٣) ابن القيم . زاد اللام في هدى نهر المبادئ ص ١٤

المعنى يقول : «وهنا تقديران : أحدهما : أن تكون الواو عاطفة لـ « من » على الكاف المجرورة ، وبحق العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار وشواهد كثيرة ، وشبه المنع منه وافية . والثاني : أن تكون الواو واو « مع » وتكون « من » في محل نصب عطفاً على الموضع فإن « حسبك » في معنى « كافيك » ، أى الله يكفيك ويكفى من اتباعك كما تقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، قال الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

فحسبك والضحاك سيف مهند

وهذا أصح التقديرين ، وفيها تقدير ثالث : أن تكون « من » في موضع رفع بالابتداء أى : « ومن اتباعك من المؤمنين فحسبهم الله » ، وفيها تقدير رابع وهو خطأ من جهة المعنى وهو أن تكون « من » في موضع رفع عطفاً على اسم الله ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ، وهذا وإن قال به بعض الناس فهو خطأ محض لا يجوز حمل الآية عليه ، فإن الحسب والكفاية لله وحده كالتوكل والتقوى والعبادة قال الله تعالى : « وإن يريدوا أن يخمدوك فإن حسبك الله هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين » ، ففرق بين الحسب والتأييد فجعل الحسب له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعبادته ، وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوه بالحسب فقال تعالى : « الذين قال لهم الناس إن للناس قصدهم جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » ولم يقولوا : حسبنا الله ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ومدح الرب تعالى لهم بذلك فكيف يقول لرسوله : الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب ، ولم يشركوا به وبين رسوله فيه فكيف يشرك بينهم

وبينه في حسب رسوله، هذا من أجل المحال وأبطل الباطل .. والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكر هنا .^(١)

إن هذا المثال — فضلا عن غيره — يدل على أن ابن القيم يضع للسياق وقراءته اعتبارا هاما في الإعراب ، بل أنه يتخذ منه أساسا يبنى عليه ، وآلة للحكم على نتائج التحليل وتوجيهها الوجهة السليمة ، فقد رأينا كيف فند ابن القيم ما يمكن أن يفهم بناء على ما يحيزه التحليل النحوي من أن المعنى (الله وأتباعك حسبك) وهو فهم قد يبدو قريبا إلى الذهن ، والنحو يحيزه عطفًا له (من) بالواو على (حسب) ، وبالرغم من جوازه نحويا فإن السياق يعطاه ، وقد أورد ابن القيم من آيات القرآن الكريم ما يدل على أن سياق النص القرآني بهامة ومدلول كلمة (الحسب) فيه لا يستقيم مع فهم الآية على هذا النحو .

وقد أورد تخریجات إعرابية أربعة ، أبطل أحدها وأبقى ثلاثة تدل على المعنى الذي تؤدي إليه قرائن السياق المتنوعة .

ويبدو من الملاحظة الأولى أنه يميل إلى ترجيح التخریج الإعرابي الذي يعطى دلالة أقوى على المعنى المقصود من النص ، بعبارة أخرى : التخریج الذي يتجاوب بتجاوبا أكثر مع قرائن السياق المختلفة ويسايرها ، ولذلك كان أصح التخریجات عنده ما يعتبر الواو للبعية ، إذ تكون (من) على هذا التخریج مفعولا معه ، وتكون دلالة النص التي تبنى على ذلك قاطعة بلا شبهة في دخول أتباع الرسول معه في أن الله تعالى حسبهم وكافهم .

(١) ابن القيم . زاد المعاد ج ١ ص ٤ . وقد أورد ابن القيم بعض الآيات القرآنية التي زين بواسطتها معنى الحسب في السياق القرآني وكيف أنه يختص بالله وحده

أما التخريج الأول الذى يحتمله النص أيضاً فإنه يجعل الواو عاطفة له ومن، على (الكاف) المجرورة بالتقدير أحسبك الله و حسب من أتبعك ، وفى هذا التخريج يصرح ابن القيم بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وبأن هذا هو المذهب المختار عنده ، وهو بذلك يخالف جمهور البصريين الذين منعوا هذا النوع من العطف ، ويتابع الكوفيين ويرقس والآنفس وابن عقيل وأبا حيان وابن مالك وغيرهم من المتأخرين (١) ، الذين أجازوا هذا العطف وشواهده بالفعل كثيرة ، فابن القيم فى اختياره يتفق مع منهجه الذى يراعى للدليل - حيثما كان - دون تمسب لمذهب .

والتخريج التحليل أو الإعرابى الثالث يجعل (من) فى موضع رفع بالابتداء ويجعل الواو بذلك عاطفة لجملة على جملة أى استثنائية ، فالتقدير : ومن أتبعك من المؤمنين حسبهم الله ، وهذا التخريج لم يعلق عليه ابن القيم بفهم ما يفيد احتمال صحته ، وقد ذكره فى آخر الوجوه الصحيحة وقدم عليه الوجهين الآخرين، ذكرنا ويبدو أنه قصد ذلك لأن هذا الوجه فى دلالته على المعنى يحتاج إلى تقدير محذوف هو الخبر ، والتخريجان السابقان له لا يحتاجان إلى تقدير محذوف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى فى عسrf المحويين مما يحتاج إلى تقدير .

ومذك مثال آخر لا يقل عن السابق فى دلالاته على استصحاب ابن القيم لسياق النص ، واستخدامه فى الوصول إلى المعنى وتصحيح نتائج التحليل النحوى (الإعراب) وتقويمها ، واتخاذها من السياق حكماً لاختيار الوجوه المحتملة ، هذا المثال يتضح

(١) راجع على سبيل المثال فى هذه المسألة شرح الأثونى على ألفية ابن مالك ج ٢

من تناول به التحليل لقوله تعالى : (وربك يخلق ما يشاء ويختار ، ما كان لهم الخيرة) حيث يبين أن معنى الاختيار في الآية هو الاصطفاء والاجتباء ، ثم يقول : (وأصبح القولين أن الوقف التام على قوله تعالى (ويختار) : ويكون (ما كان لهم الخيرة) نفيًا أي ليس هذا الاختيار إليهم ، بل هو إلى الخالق وحده فكما هو المتفرد بالخلق ، فهو المتفرد بالاختيار منه ، فليس لأحد أن يخلق ولا يختار سواء ، فإنه سبحانه أعلم بمواقف اختياره ، وبحال رضاه ، وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له ، وغيره لا يشاركه في ذلك وجه ، وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل إلى أن (ما) في قوله : (ما كان لهم الخيرة) موصولة وهي مفعول (يختار) أي : ويختار الذي لهم الخيرة ، وهذا باطل من وجوه : أحدها : أن الفصلة حينئذ تخرج من العائد لأن (الخيرة) مرفوع بأنه اسم كان و (لهم) خبره ، فيصير المعنى : ويختار الأمر الذي كان الخيرة لهم ، وهذا التركيب محال من القول ، فإن قيل : يمكن تصحيحه بأن يكون العائد محذوفًا ويكون التقدير : ويختار الذي كان لهم الخيرة في اختياره ، قيل : هذا يفسد من وجه آخر وهو أن هذا ليس من المواضع التي يجوز فيها حذف العائد فإنه إما يحذف مجرورا إذا جر بحرف جر الموصول بمثله مع اتحاد المعنى ... الثاني : أنه لو أريد هذا المعنى لنصب الخيرة ، وشغل فعل الفصلة بضمير يعود على الموصول فكأنه يقول : ويختار ما كان لهم الخيرة ، أي الذي كان هو عين الخيرة لهم ، وهذا لم يقرأ به أحد البتة ، مع أنه كان وجه الكلام على هذا ، التقدير الثالث : أن الله سبحانه وتعالى يحكي عن الكفار اقترابهم في الاختيار وإرادتهم أن تكون الخيرة لهم ، ثم ينفي هذا سبحانه عنهم ، ويبين تفرده بالاختيار كما قال تعالى : (وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم . أم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ...

الآية) فأنكر عليهم صيغاته تخييرهم عليه ، وأخبر أن ذلك ليس إليهم ، بل إلى
الذى قسم بينهم معاشهم المتضمنة لأرزاقهم ومدد آجالهم (١) .

وتحضى ابن القيم مستشهدا بآيات أخرى من الذكر الحكيم ليستعين بها
على تحديد وظيفة (ما) في هذا السياق ولتخلص إلى أنها نافية وليست موصولة
وهكذا يستعين بسياق النص القرآنى ليس في هذا الموضع فحسب بل في مواضع
كثيرة متنوعة ليصل منها إلى تحديد مدلول اللفظ ووظيفة النحوية ، وهو نفس الوقت
تحديد للوجه الإعرابى الذى يختاره بحيث يكون متفقا مع المعنى الذى استدل
عليه بالقرائن الحالية والسياقية الممنوعة .

والإعراب بمفهومه الخاص أى الذى هو قسيم البناء يعرف بأنه أثر ظاهر أو
مقدر تجلبه العوامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع . ونظرية العامل
من أهم الأسس التى بنى عليها النحو العربى ، ومهما قيل في شأنها من قبل الناقدين
القدماء كابن مضاء أو المحدثين المذنبين ما جرحوا النحو العربى من خلالها بحق وبغير
حق ، مهما قيل في ذلك فإنه لا بد من حتى الآن يصلح أساسا ليقام عليه النحو
إذا ما ألفينا فكرة العامل .

لم يستطع ابن مضاء أن يفسر شيئا في المنهج النحوى القديم ، ولم يستطع
المحدثون وعلى رأسهم صاحب كتاب « إحياء النحو » أن يقيموا منهجنا جديدا
لدراسة اللغة يكون هديلا للمنهج القديم ، وفشلت تجربتهم وظهور قصورها
الواضح عند التطبيق .

ويكفى أن نشير إلى أن هجوم ابن مضاء على النحو العربى بعمامة ونظرية العامل

(١) ابن القيم : زاد المعاد في هدى خير المبادئ ج ١ ص ٥

بخاصة قد بناء على فلسفة غير لغوية هي الآن مرفوضة في المدرس
اللغوي الحديث ، ففى محاولته إنكار وجود عامل لفظى أو معنوى أحدث
الإعراب يرى أن « القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرطا ،
لا يقول به أحد من العقلاء إيمان يطول ذكرنا فيها المقصد لإيجازه : منها أن
شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعلة ، ولا يحدث الإعراب فيها يحدث
فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب « زيد » بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا)
إلا بعد عدم (إن) (١) .

والكلام عن عدم اللفظ بعد نطقه وأن المعدوم لا يعمل فى الوجود أمر عقلى
بعيد عن واقع اللغة ، يعكس فلسفة رائجة فى ذلك العصر لكنها لا تمت إلى اللغة
بصلة ، ولا يشك أحد من دارسى اللغة فى تأثير أجزاء الكلام بعضها فى بعض
إذا ما نظمت فى تركيب معين ، وليس هذا التأثير مقصورا على الأثر الإعرابى
فى لغة معربة كالعربية ولكنه يمتد إلى المعنى والأصوات ، فاحتجاج ابن مضاء
ضعيف بعيد عن الصواب .

لقد أيد ابن القيم — شأن جمهور النحويين واللغويين — نظرية
العامل واحتج لها فى بعض المواضع مبينا أن العمل النحوى يكون من تأثير
المعانى الداخلة من بعض الألفاظ على بعض يقول : (أصل الحروف أن تكون
حاملة لأنها ليس لها معان فى أنفسها ، وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه
فى نفسه وهو الاسم فأصله ألا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف
فى كل ما دل على معنى لأنه اقتضاء معنى فيقتضيه عملا ، لأن الألفاظ تابعة للمعانى
فكما تشبه الحرف بـ « ا » دخل عليه معنى وجب أن يتشبه به لفظا — وذلك

(١) ابن مضاء القرطبي . الرد على النحاة ص ٨٧

هو العمل) . (١)

ولم يفت ابن القيم أن يعلل تعليلا مقبولا ورد بعض الحروف غير تاما
اللغة (٢) وقد تبع السابقين في تقسيم العامل إلى لفظي ومعنوي وبين أن (اللغة
أقوى من المعنوي) (٣) .

وبرى أن (إلا) في الاستثناء (موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعد
كتوصيل واو المفعول به الفعل إلى العمل فيها بعدها) (٤) وهي بذلك
كانت موصلة الفعل والفعل هامل فكأنها هي العاصلة ، فإذا قلت : ما قام إلا
فقد عملت الفعل على معنى الإيجاب كما لو قلت : قام زيد لا عمرو (وقا
(إلا) مقام نفي الفعل عن (عمرو) ، فلذلك قامت (إلا) مقام
إيجاب الفعل لزيد إذا قلت : ما جاء أدنى إلا زيد (فكأنها هي العاصلة
فاستغنوا عن إعمالها محلا آخر) (٥) .

وما ذكره ابن القيم موافق لمذهب السيرا في ونسب إلى سيويه وأ
ابن عتيل ووصفه بأنه (الصحيح من مذاهب النحويين) (٦) ، وكذا
الشلوبين .

ومن النحاة كابن مالك من يرى أن (إلا) هي الناصبة للمستثنى بنفسه
والمذهب الثالث يرى أصحابه أن العامل هو الفعل الواقع قبل (إلا) د

-
- (١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٠ .
 - (٢) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٩ ، ٣٢ .
 - (٣) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٤) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٥) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ .
 - (٦) شرح ابن عتيل على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥٠٦ .

ومما طمنا، والمذهب الرابع يرى أن العامل فعل محذوف مدل عليه (إلا) والتقدير
أستثنى زيداً . (١) .

ويرى ابن القيم نفس الرأي في حروف العطف فمن هو صلة للعمل وليست
عاملة بنفسها (٢) .

ويعلل اختصاص الأثر الإعرابي بالأواخر بأنه (دليل على المعاني
اللاحقة للمعرب ، وتلك المعاني لا تحققه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته
فوجب أن يترتب الإعراب بعده ، كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في
المعرب (٣) .

ويبدو منهج ابن القيم الذي يتسم بالبحث عن الدليل واتباعه وعدم التعصب
لمذهب أو لإمام واضعاً فيما يتصل بقضايا الإعراب وما يتصل به من بحث
العوامل ، فهو — مثلاً — يخالف سيبويه في الألف والواو والياء التي تليق
آخر الأسماء الخمسة ، فيبينما يرى سيبويه أنها حروف إعراب يختار ابن القيم
أنها علامات إعراب وليست حروفاً و (يرمان ذلك أنك تقول : (أخى)
و (أبى) إذا أضفت إلى نفسك ، كما تقول : (يدى) و (دمى) ؛ لأن حركات
الإعراب لا تجتمع مع ياء المتكلم كما تجتمع معها واو الجمع ، فلو كانت الواو في
(أخوك) حرف إعراب لقلت في الإضافة إلى نفسك هذا أخى [بتشديد الياء]
كما تقول : هؤلاء (مسلم) فتدغم الواو في الياء لأنها حرف إعراب عند سيبويه

(١) انظر تعليق الشيخ محمد محي الدين على شرح ابن عثيمين ج ١ ص ٥٠٦ ،
وراجع : الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري الجزء الأول للسؤال رقم ٤٠ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣٤ .

وعند غيره علامات إعراب، فإذا كانت واو الجمع تثبت مع ياء المتكلم وهو غير زائدة، وهي عند غيره علامة إعراب، فكيف يحذف لام الفعل وهي أحق بالثبات منها (١).

وابن القيم - في هذا الموضع - يناصر رأى الكوفيين لأن الدليل أداة إلى ذلك، ويخالف جمهور البصريين وسيبويه الذين يقولون بأنها حروف إعراب، ويخالف كذلك الرأى الثالث الذى يذهب أصحابه إلى إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة فوق نفس الحروف، وهو رأى يحاول التوفيق بين الرايين السابقين (٢).

ويرى جمهور النحويين فى الأمثلة الخمسة المهروفة بالأفعال الخمسة أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذف النون (٣)، ويرى بعضهم أن هذه الأمثلة معربة بحركات مقدرة على لام الفعل (٤)، منع من ظهورها حركة المناسبة وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر (٥).

ولم يناصر ابن القيم رأى الجمهور وهو الرأى المشهور بل قال بالرأى الآخر واحتج له بأنه (يستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٤٠ .

(٢) شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، وانظر تلميح الشيخ محمد محي الدين على شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٠ ، وابن عقيل أحله الذين رجحوا الرأى الثالث ، انظر : ابن مالك : تسهيل الفوائد ص ٩٠٨ .

(٣) انظر مثلاً : شرح ابن عقيل ج ١ ص ٧٩ .

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ١ ص ٩٨ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ٩٨ .

أو غير فاعل ، مع أن العدم ليس بشيء فيكون إعرابا وعلامة لشيء ، في أصل الكلام (١) . أى أن الفصل بالضمير بين لفظ الفعل وبين النون التي اعتبرها معظم النحاة علامة إعراب غير جائز ، كما أن الحذف عدم فكيف يكون العدم علامة على شيء ؟

هذا التعليل يبدو — من وجهة نظرنا — عقليا غير مقنع في تناول اللغة ، واعتبار النون حرفا دالا على الإعراب ثبوتا وحذفًا وأظهر وأودع ، وهو أصوب من ناحية الوصف الشكلى للغة ، بينما يتجه ابن القيم وأصحابه في هذا الموضوع اتجاها عقليا منطقيًا .

وشبه بهذا المثال موقفه من المضارع المنصل بنون النسوة ، فهو في اللغة ملتزم للسكون ولذلك اعتبره سيبويه وجمهور النحويين مبينا ، وهو الرأى القريب المأخذ والأصوب لأنه أدق في وصف الحالة اللغوية وصفًا شكليًا ، أما ابن القيم فقد ناصر الرأى الآخر الذى يرى أن الفعل في هذه الحالة معرب ، لوجسود المضارعة الموجبة لإعراب « فتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجدت الإعراب » (٢) ، وهذا الرأى — كما هو واضح — أبعد مأخذًا من الأول ويستلزم من المعرب أن يقتدر حركات فوق الحرف المبني وفي ذلك من التكلف ما فيه ، كما أنه يتجه انجاسًا عقليا بعيدا عن الوصف الواقعى للظاهرة اللغوية التى لا يحكمها المنطق العقلى .

ونعود إلى الإعراب بما هو تحليل نحوى للأسلوب بعامة وللجملة بخاصّة . فنجد ابن القيم — فضلًا — أشارنا إليه من استخدامه قرائن السياق في تحديد

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٣ .

(٢) بدائع الفوائد ج ١ ص ٨٤ .

الوجه الصائبة لهذا النوع من التحليل - يستخدم التحليل الصرفي للكلمة ليتم به تحليله السابق ، وقد مررنا ما يدل على ذلك في بعض ما قدمنا من أمثلة ؛ لكننا نسوق مثالا يتضح فيه هذا النوع من التحليل وعسوا إعرابه لعبارة « بسم الله الرحمن الرحيم » . حيث بين اختلاف النحويين في إعراب « الرحمن » وهل يعرب بدلا أم نعمتا ، فالقائلون بأن « الرحمن » علم يجعلونه بدلا ، والقائلون بأنه صفة لله تعالى يعربونه صفة ، وقد بين ابن القيم أن أسماء الله تعالى أعلام وندوات في نفس الوقت ولا تنافي فيها بين العلية والوصفية ففي هذا الموضع يجوز فيها الوجهان ، وقد اتبع ابن القيم ذلك بتحليل صرفي له دلالة هامة على المعنى وذلك في الفرق بين أسم « الرحمن » و « الرحيم » فالرحمن « دال على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم ، فكان الأول للوصف والثاني للفعل ؛ فالأول دال على أن الرحمة صفته ، والثاني دال على أنه يرحم خلقه برحمته ، وإذا أردت فهم هذا فتأمل قوله « وكان المؤمنين رحما » ؛ « إنه بهم رؤوف رحيم » ، ولم يجرى قط « رحمن بهم » فعلم أن « رحمن » هو الموصوف بالرحمة ، ورحيم هو الراحم برحمته (١) .

ونسمة أمثلة أخرى تدل على منهج ابن القيم الذي وصفناه - في التحليل النحوي ، وتبين استقصاءه لأقوال النحاة ودراسته لها بعناية ، وتكشف عن سعة اطلاعه ، ويكفيها بعد ما قدمنا من أمثلة وضحت ما تذكره أن نحيل إلى بعض هذه الأمثلة (٢) .

(١) بدائع الفوائد ج ١ ص ٢٤ .

(٢) انظر مثلاً في بدائع الفوائد ج ٢ ص ١١٩ حيث تناول بأسهاب عبارة « هذا براء أطيب منه وطبا » ، وج ٣ ص ٤٥ إعراب قوله تعالى : « سراء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم » .

وجدير بالذكر أن جهد ابن القيم في هذا النوع من التحليل لم يكن مستقصيا لموضوعات الاعراب وأقسامه وأدواته كما فعل معاصره ابن هشام في كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» و«مغنى اللبيب» ، وإنما كان من فروع الدراسة لبعض الآيات والنصوص والأساليب ؛ ولكل مسن الاجتهاد في التصنيف الاعرابي طريقته الخاصة به ، وما قدمه ابن القيم يتم عن شخصية متميزة ومنهج واضح مستقيم .

الفصل الثاني

دراسة المعنى

يشغل المعنى اللغوي جميع المتكلمين باللغة ، ومن ثم شارك في تناوله بالدراسة علماء ومفكرون من عيادين مختلفين ، فالفلاسفة والمناطقه وفقهاء الشرائع السبارية والقوانين الوضعية وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادباء كل هؤلاء وغيرهم قد عنوا بالمعنى ، وأدلت كل طائفة فيه بدلوها ، وكان لكل طائفة منهاجها الخاص ، واهتمامها المميز في تناول المعنى .

وعلم الدلالة أو دراسة المعنى ويسمى بالسميانتيك Semantics فرع من فروع علم اللغة ، وهذه الدراسة هي غاية جميع الدراسات اللغوية : الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية ، وهذه الأنواع من الدراسة من صميم عمل اللغويين ، ومن ثم فإن دراسة المعنى بقيامها على أساس منها تبدو أقرب إلى اللغويين وألصق بعمالمهم (١) .

وكما تدرس الأصوات والفونولوجيا والنحو باعتبارين مختلفين هما الوصفى الثابت ، والتاريخى المتطور ، كذلك يدرس المعنى من الناحية الوصفية بدراسة معانى الكلام فى لغة من اللغات فى فترة من فترات استعالمها فى مكان محدد ، وتدرس من الناحية التطورية عن طريق دراسة تغير معانى الكلام فى لغة من اللغات من عصر إلى عصر (٢) .

ويرى بعض اللغويين أن السميانتيك يدرس المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجرى فى المعجمات وما يشبهها من كتب اللغة التى تعنى بالثروة اللفظية (٣) وفضلا عن أن هذا النوع من الدراسة لم يضاف جديدا للدراسة القديمة المعروفة

(١) د. محمود السمران : علم اللغة من ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة من ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات فى علم اللغة : القسم الثانى من ١٥٣ .

نجد (المعنى المعجمي) ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام ، فهناك عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى ، بل هي جزء أو أجزاء من معنى الكلام كشمسية المتكلم ، وشمسية المخاطب وما بينهما من علاقات ، وما يحيط بالكلام من ملائسات وظروف ذات صلة به كالجزء أو الحالة السياسية إلى غير ذلك ؛ ويتضح ذلك على أجلي وجه في الكلام الحق الذي نستطيع أن نسجل فيه نطق الكلام بخصائصه البارزة مثل التنغيم والارتكاز (١) ، وهذه العناصر نسميها مع القدماء قرائن السياق .

وهناك فريق آخر من اللغويين يوسعون علم الدلالة بحيث يشمل الجانب المعجمي ، ويتناول دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى التراكيب ، ومن ثم كان عديم فرعان لعلم الدلالة هما السيماتيك المعجمي Lexical Semantics والسيماتيك النحوي Syntactic Semantics ، والآخر يلتقى مع نظرية النظم عند عبد القاهر (٢) .

وهناك فكرة ثالثة تخصص السيماتيك لدراسة المعنى على مستوى المفظة والعبارة كليهما ، ولكن مع مراعاة العناصر غير اللغوية أى العناصر الاجتماعية ومن زاوية الاستعمال الحق في البنية الخاصة (٣) .

مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين :

يحسن بنا أن نشير إشارة سريعة بجملة إلى أهم المناهج الحديثة في دراسة المعنى :
هناك المدرسة الاجتماعية السويسرية الفرنسية التي يهتدى سوسير

(١) د. محمود السمران : علم اللغة من ٢٨٨ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني من ١٥٣ .

(٣) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني من ١٥٣ .

مؤسسها (١) ، وتبنى هذه المدرسة نظريتها في اللغة على أساس نظريه دوركيم الذي يعتبر ما يسميه (نشاط الجماعة) مستقلا عن أى فرد من أفراد المجتمع ، ويفرق دى سوسير بين ما يسميه (القيمة اللغوية) للكلمة وبين ما يسميه (المقصود) من الكلمة ، ويكفي لدراسة (القيمة اللغوية) عنده أن ندرس عنصرين هما (الفكرة) التي تدعو (صورة سمعية) أو (أصواتا) معينة و (الصورة السمعية) التي تدعو (الفكرة) .

إن معنى كلمة من الكلمات عند دى سوسير هو ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة وهي الصورة السمعية وبين الفكرة . والكلمة (علامة لغوية) ودى سوسير يرى أن (العلامة اللغوية) لا تخلق وحدة بين اسم ومسمى ولكن بين فكرة وصورة سمعية .

وهناك المدرسة السلوكية الأمريكية وخير ممثل لها هو بلومفيلد والمعنى عنده ينبغي أن يعرف عن طريق أحداث عملية أى فسيولوجية أو فيزيقية مرتبطة به ، فعنى (الجوع) في قولى : (أنا جائع) يعرف بالثقل العضلى ، وما يحدث في المعدة من إفرازات ، وما قد يصحب ذلك من عطش ... الخ ، ويرى بلومفيلد أن ، الألفكار ، و (التصورات) ينبغي أن يعاد وصفها بالفاظ فيزيقية ، وحتى (الحب) و (الكره) وما إليها ينبغي وصفها بمثل هذه الطريق وكلمة مثل (الملح) ليستطيع تعريفها عن طريق العناصر الكيميائية المكونة له (٢) .

وميز بلومفيلد بين الكلام وبين ما يسبقه وما يتلوّه من أحداث عملية عن

(١) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٣٢٧ - ٣٢١ .

(٢) د. محمود السمران : علم اللغة ص ٣٢١ - ٣٢٦ .

طريق مثاله المشهور جاك وجيل والتفاحة فعلى فرض أن (جيل) تستشعر الجوع وترى تفاحة على شجرة فتحدث ضجة بمنجرتها فيقفز (جاك) من على السور ويتساق الشجرة ويقطف التفاحة ويحضرها لجيل فتأكلها فبهذه الواقعة تتكون من ثلاثة أقسام :

١ - أحداث عملية سابقة على الحدث الكلامي

٢ - الكلام

٣ - أحداث عملية تلي الحدث الكلامي

والمعنى يتكون من الأشياء الهامة التي يتعلق بها الكلام أى من الأحداث العملية (التي تكون القسمين الأول والثالث من قصة جاك وجيل والتفاحة) فتعريف المعنى ينبغي أن يعتمد على موقف المتكلم وموقف السامع ، ويدخل بلومفيلد في اعتباره - بالرغم من منهجه السلوكي - العناصر غير اللغوية المتصلة بالكلام ، ويعدّها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام ، فالمدرسة السلوكية لا تتجاهل ما يسمى بالعناصر الاجتماعية ، ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها .

وبلومفيلد يرفض مذهب العقليين الذين يعرفون معنى أية صيغة لغوية بأنه الحدث العقلي الخاص الذي يحدث في كل متكلم و سامع عند نطق أو سماع هذه الصيغة ، فالمتكلم الذي يتعلق كلمة تفاحة مثلاً لديه صورة ذهنية لها ، وهذه الكلية تستدعى صورة مماثلة في ذهن السامع فاللغة عند العقليين وسيلة للتعبير عن الأفكار والشعور والرغبات (١) .

وعلى الرغم من موقفه من المدرسة العقلية فكلامه في هذا الموضوع يتضمن

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٦٥ .

اعترافا بإمكان دخول العناصر الذهنية أو العقلية في المسائل اللغوية غير أنه ينصح بعدم الالتجاء إليها لصعوبتها (١) .

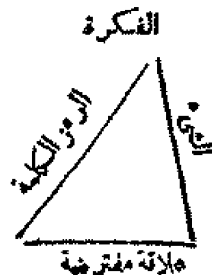
وهناك نظرية أولمان (٢) في دراسة المعنى والتي أقامها على أساس ما سماه أوجدن وريتشاردز بالمثلث الأساسي (٣) الذي يحدد الجوانب الرئيسية لاية علاقة رمزية فالجانب الأول وهو الرمز وفي اللغة هو الكلمة المكونة من مجموعة من الأصوات مثل «منضدة» ، والجانب الثاني هو المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع ، أما الجانب الثالث فهو الشيء نفسه وهو في مثالنا «المنضدة» وقد يطلق عليه «المقصود» أو «الشيء المعنى» .

والعلاقة الأصلية في المثلث المذكور هي العلاقة بين الشيء وبين الفكرة أي بين الواقع الخارجي وبين صورته المنعكسة في الذهن ، وهذه العلاقة من اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف ، أما عالم اللغة فيعنى بالجانب الأيسر من المثلث أي بالخط الذي يصل الرمز بالفكرة ، هذه العلاقة المتبادلة التي تربط اللفظ بالدلالة أو الصيغة الخارجية للكلمة بالمحتوى العقلي هي أساس العملية الرمزية ، وهذه العلاقة هي ما يمكن أن نطلق عليها مصطلح «المعنى» ، ومن ثم يعرف المعنى بأنه «العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمسلول ، تلك العلاقة التي تمكن أحدهما من استدعاء الآخر ، بيد أن أسماء الأعلام لا ينطبق عليها هذا التحليل لأنها لا معنى لها فهي تعلم وتبين لكنها لا تفهم أي لا يقال فيها قد فهمت علما من الأعلام.

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٧١ .

(٢) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ١٥٨ - ١٦١ .

(٣) يوضح بالشكل التالي :



ولشهر أخيراً إلى المدرسة الاجتماعية الانجليزية التي يعد فيرث مؤسسها^(١)، وقد اشتهر برفضه كل المناهج والأساليب التقليدية في بحث اللغة، وابتكر لنفسه منهجاً يمتاز بالبعد عن كل الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية وغيرها مما يعد أجنبياً بالنسبة للتفكير اللغوي . ولمنهجه ثلاثة أركان رئيسية هي :

أولاً : وجوب اعتماد كل تحليل لغوي على ما يسمى بالمقام أو السياق Context of Situation ، وسياق الحال أو الماجرى هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي ، أو الحال الكلامية وهذه العناصر هي :

١ - الكلام الفعلي نفسه .

ب - شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع إن وجدوا ، وبيان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي، وعمل يقتصر دورهم على « الشهود »، أم يشاركون في الكلام ، والنصوص التي تصدر عنهم .

ج - الأشياء والموضوعات المناسبة المتصلة بالكلام وموقفه .

د - أثر الكلام الفعلي .

هـ - العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجسوس إن كان لها دخل والوضع السياسي ومكان الكلام . . . إلخ آخره .

ومكذا فن أهم خصائص « سياق الحال » إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي .

(١) د. كمال يفر : دراسات في علم اللغة : القسم الثاني من ١٧٢ - ١٧٨ ،
د. محمود السمران : علم اللغة من ٣٤٧ - ٣٤٩ .

ثانياً : وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس ، وصيغته حتى تضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو لهجة وأخرى .

ثالثاً : وجوب النظر إلى الكلام اللغوى على مراحل لأنه مكون من أحداث لغوية مركبة ومعقدة ، وتحليله على هذا النهج أبسط وأسلم ، حيث تقود كل مرحلة إلى أخرى في سهولة ، وهذه المراحل هي فروع علم اللغة ، والنتائج التى تصل إليها هذه الفروع هي مجموع خواص الكلام المدروس ، وهذه الفروع وثيقة الصلة فيما بينها وغايتها بيان المعنى اللغوى ، فالمعنى اللغوى - عنده - له وسائله الصوتية ثم المورفولوجية والنحوية والمعجمية والوظيفة الدلالية لسياق الحال . ولا بد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التى توصل إليها هذه التحليلات جميعاً وبطأ يدخل في اعتباره سائر عناصر « سياق الحال » .

وهكذا يرى فيرث أن الوصول إلى معنى أى نص لغوى يستلزم ما يلى :

١ - أن يحلل النص اللغوى على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والمورفولوجية والمورفولوجية والنظرية والمعجمية) .

٢ - أن يبين سياق الحال (الماجريات) ويشمل : شخصية المتكلم ، شخصية السامع ، جميع الظروف الملازمة للكلام .

٣ - أن يبين نوع الوظيفة الكلامية (تمن - إغراء - نفى - تعجب ... الخ) .

٤ - أن يذكر الأثر الذى يتركه الكلام (مضحك - مفرح - اقتناع - بكاء ... الخ) .

إن المعنى عنده ليس شيئاً فى الذهن أو العقل ، وليس علاقة متبادلة بين

اللفظ والصورة الذهنية للشيء كما قرر أولمان ، كما أنه ليس بمجموعة من الارتباطات العقلية والذهنية المستترة ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والخصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

« المعنى » بين الأصوفيين واللغويين القدماء :

إن تحديد المعنى أمر على جانب كبير من الأهمية والصعوبة ، وهذه المشكلة صاحبت البشرية في حضارتها على مر الحقب ، وما اختلفت مذاهبها ، وتشعبت طرقها إلا وكان من أسباب ذلك مشكلة المعنى ، وما حكاه القرآن الكريم عن اختلاف الأمم بعد تلقيها وحى السماء ككنا مفصلة يتصل بمنا نحن فيه بسبب وثيق .

كانت قضية المعنى والاختلاف في تحديده سبباً هاماً من أسباب اختلاف الفقه ، في الفروع حتى صار منهم المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي وغير ذلك ، وكانت سبباً من أسباب اختلافهم في أصول الدين حتى صار منهم الأشعرى والجبرى والتدرى والمشيبه والجهمي ومن شيعتهم الزيدى والرافضى وغير ذلك ، وقد أدرك أحد اللغويين القدماء خطورة قضية المعنى وخطورة الاختلاف بين المذاهب الإسلامية فحاول أن يلم بأطراف القضية ويحصر أسباب الخلاف فكان لصنفا أسباباً تنصل بقضية المعنى ، يقول : « إن الخلاف عرض لأهل ملتنا من ثمانية أوجه ، كل ضرب من الخلاف متولد منها ومتفرع عنها ، الأول منها : اشتراك الالفاظ والمعاني ، الثاني : الحقيقة والجهاز ، الثالث : الإفراد والتركيب ، الرابع : الخصوص والعموم ، الخامس : الرواية والنقل ، السادس : الاجتهاد فيها لائنص فيه ، السابع : الناسخ والمنسوخ ، الثامن : الإباحة

والتوسيع ، (١) ، فهذه أسباب ثمانية للاختلاف ، الأربعة الأولى منها تتصل بقضية المعنى :

كان الأصوليون (علماء أصول الفقه) أكثر الطوائف الإسلامية عناية بدراسة المعنى ، وكان عنايتهم في ذلك تفرق عناية اللغويين فضلا عن كونها البلاغيين أصحاب علوم المعاني والبيان والبديع ، ولكل بيئة خصائصها المميزة في الدرس .

و ، المعنى ، عند الأصوليين ليس عرفيا ولا اجتماعيا ، وإنما هو عقلي فنى لاصلة له بالعرف العام وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الأصوليين أو عرف المناطق (٢) . ولكن ذلك لا يعنى - في نظرنا - عدم إدراكهم للعناصر غير اللغوية التى يستعان بها في تحديد المعنى والتى تشمل في عناصره ، سياق الحال ، أو ، الموقف الكلامي ، فلم يقتصروا على إشارات تدل على إدراكهم لذلك .

لقد اتجه الفقهاء إلى أن يجعلوا اللغة علمية أى محددة الدلالة واضمحلت حتى يمكن لهم استنباط الأحكام منها ، واللغة العلمية كما يحددها الثهانوى « مثلها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص ، وتحليلها من آثار الانفعال التى علق بها منذ الوضع الأول ، ثم تحديد دلالاتها في نطاق الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل العلم » (٣) .

(١) ابن السيد البطيوني : الانصاف في التنبيه على الأسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم من ٩٠ ، ٩١ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٧٩ .

(٣) الثهانوى : كشف اصطلاحات الفنون : المقدمة .

والإنصاف يقتضى منا أن لذكر ما تنبه إليه الأصوليون من وجود وظيفة اجتماعية للغة فالإنسوى يذكر أن سبب الوضع أن الإنسان مدنى بالطبع أى لا بد فى بقائه من التمدن ، أى اجتماعه مع بنى النوع ، إذ هو لا يستقل بما يحتاج إليه فى المعاش والغذاء واللباس والمسكن والسلاح لإبقاء نفسه وسرئاله عن الحر والبرد والاعتداء من السباع ، بل هى لا تتحقق إلا بالاعتراف والتعارف ... ولم يكن بد فى ذلك من تعريف بعضهم بعضا ما فى ضمائرهم ، وكان المفيد لذلك إما اللفظ أو الإشارة ... وكان اللفظ أفيد من الإشارة ، (١) .

وقضية وضعية اللغة وعرفيتها اتى يتناولها الأصوليون تنهدا إلى إدراكهم لتطور اللغة تبعا لتطور المجتمع وتغيره ، ولا بد من الوقوف على طبيعة هذا التطور ومراسله تمهيدا لتحليل الاصيل للنص حتى يمكن تحديد مفهومه الواضح (٢) .

ولا يتسع المقام هنا لاستعراض ما يتناوله الأصوليون فى مقدماتهم اللغوية من أبحاث تتصل بالمعنى ، أفاد منها ابن القيم وهى أبحاث متميزة عما قام به اللغويون فى مواضع كثيرة ، وعنايتهم بدراسة المعنى تفوق عناية اللغويين .

ونلاحظ على ابن القيم أنه لم يستقصى الأبحاث التى اعتاد الأصوليون أن يتناولوها فى كتبهم وإنما تناول بعض القضايا ، وأدلى فيها بدأوه ، ويتضح لنا ذلك من مقارنته ما خلف فى كتابيه : «إعلام الموقعين» و«بدائع الفوائد» ببعض

(١) الإنسوى : نهاية السؤل لتهاج الوسؤل فى علم الأصول ج ١ ص ١٦٤ .
(مطبعة صبيح)

(٢) النزائى : للشمسنى : (تقسيم الأسماء إلى وضعية وعرفية) ج ١
ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

كتب الأصوليين كالمتنصفي للغزالي والإحكام الأمدى، بيد أن ما خلفه ابن القيم
ينم عن منهج أصيل متميز في دراسة المعنى ستعرض له في ختام هذا الفصل بعد أن
نتناول بعض قضايا المعنى التي أدلى فيها بدلوه مقارنين بمودته وآراءه بآراء غيره
من الدارسين ومواقفهم .

العام والخاص

قسم الأصويون الألفاظ من حيث دلالتها إلى أقسام كثيرة ، فمن حيث
الوضع هناك الخاص والعام والمشارك ، ومن حيث الاستعمال هناك الحقيقة
والمجاز ، ومن حيث الوضوح تقسم الألفاظ إلى الجلى والغامض وهذا الأخير
ينقسم بدوره إلى متشابه ومشكل وبجمل وخفى ، والواضح ينقسم إلى ظاهر
وإص ومفسر ومحكم ، ومن حيث القصد هناك دال بالعبارة أو بالإشارة أو
بالفحوى أو بالاعتقاد ، وسنكتفى فيما ذكرنا بالحديث عن العام والخاص :

أدرك الأصوليون في هذا الموطن أن الألفاظ العامة تنجه إلى التخصيص
في قولهم المشهور : (ما من عام إلا ويتغير فيه التخصيص) وفي هذا الانجاء
ذهب أحد علماء الغرب وهو بر يبل Breal في كلامه عن تحديد المعنى إلى أن
التطور الطبيعي يكون من الاتساع إلى التضييق ، أما الطريق المضاد وهو
توسيع المعنى فإنه يوجد بدرجة قليلة ، وحيثما وجد فهو مرتبط بأحداث
تاريخية (١) . والتقسيم المنطقي للتغير الدلالي تقسيم ثلاثي فهناك توسيع
للمعنى ، وتضييق له ، وانتقال من معنى إلى آخر ، ومع بساطة هذا التقسيم
وشموله يتعرض لنقد بعض اللغويين (٢) .

(1) A.S. Diamond : The history and origin of language p: 175

(٢) استيفت أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ١٦٥ - ١٦٦ (ترجمة

د. كمال بشر) .

وهناك وسائل كثيرة يمكن بها تخصيص العام أو تعميم الخاص ، وقد عني ابن القيم ببيان أن ما نسميه بالموقف الكلامي أو سياق الحال قد يكون مخصصاً للعام أو مخصصاً للخاص ، فالموقف الكلامي - عنده - أهم وسائل تحديد المعنى والوصول إليه ، فنحن نفهم من قوله تعالى : (ولا تقل لهما أف) وهو خاص ، نفهم منه معنى عاماً وهو إرادة النهي عن جميع أنواع الأذى بالقول والفعل وإن لم ترد نصوص أخرى بالنهي عن عموم الأذى (فن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده ، والألفاظ لم تقصد لذراتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كناية أو بإيماء أو دلالة عقلية ، أو قرينة سماعية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها) (١) .

هذا القول وغيره يصور لنا منهج ابن القيم في دراسة المعنى والذي يتفق مع ما نادى به فيرث ، فابن القيم يرى - هنا - أن النص وحده لا يدل على المعنى وإنما لا بد من تلمس الأدلة الأخرى التي تمثل ما نسميه بالموقف الكلامي بعناصره المختلفة ، هذا الموقف بما فيه من دراسة لشخصية المتكلم وظروف الكلام التي أشرفنا إليها بعد أهم وسائل تحديد المعنى عند ابن القيم .

وما يحدث بالنسبة لتعميم الخاص يحدث في عكسه (فإذا دعى إلى غداء فقال : والله لا أتغذى ، أو قيل له : (نعم) فقال : والله لا أقام ، أو (أشرب هذا الماء) فقال (والله لا أشرب) وهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي العام إلى آخر العمر) (٢) .

(١) ابن القيم : أعلام اللوفيين ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) ابن القيم : أعلام اللوفيين ج ١ ص ٢١٨ .

وقد اختلف الأصوليون في وجود ألفاظ في اللغة تدل على العموم فذهب الشافعي والمعتزلة وكثير من الفقهاء إلى دلالة بعض الصيغ على العموم مثل (أى) في الجزاء والاستفهام ؛ والجويع المعرفة إذا لم يكن عهد ، والمنكرة نحو (رجال ومسلمون) ، والأسماء المؤكدة لها مثل كل وجميع ، واسم الجنس إذا دخله (ال) لغير العهد كالرجل والدرهم ، والمنكرة المنفية وهناك ألفاظ عامة فيمن يعقل مثل (من) في الجزاء والاستفهام ، وعكسها ما في عامة فيما لا يعقل في الجزاء والاستفهام إلى غير ذلك (١) .

وقد خالف المرجئة في ذلك فذهبوا إلى أن العموم لا صيغة له في لغة العرب ؛ ومن الأصوليين من خالف في الجمع المنكر والمعرف واسم الجنس إذا دخله (ال) وهو مذهب أبي هاشم ، ونقل عن الأشعري قولاً من أحدهما القول بالاشتراك بين العموم والخصوص ، والآخرون الوقف وهو عدم الحكم بشيء مما قيل في العموم أو الخصوص أو الاشتراك بينهما (٢) .

وقد أيد ابن القيم رأى جمهور الفقهاء في بقاء هذه الصيغ للعموم ، واحتج لها بآيات من القرآن الكريم توضح مجيئها للعموم ، فالمنكرة في سياق النفي تعم كما في قوله تعالى : (ولا يظلم ربك أحداً) ، وفي سياق الاستفهام كما في قوله تعالى (هل تعلم له سمياً) ودال ، لغير العهد تفيد العموم كما في قوله تعالى : « إن الإنسان لغي خسر ... » إلى آخر صيغ العموم المذكورة (٣) .

واللغويون يتناولون العام والخاص في معاجم المعاني ، فهناك ألفاظ عامة

(١) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) الأمدى . الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٥٧ .

(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد ج ٤ ص ٣٠٤ .

باقية على عمومها يعتقدون لها ما يسمى بالكليات نحو كل ما علاك فأظلك فهو سماء ، وكل أرض متسوية فهي صعيد ، والفروع الثاني ما وضع في الأصل عاما ثم خص في الاستعمال ببعض أفرادها فالرث أصله التحسيس ثم خص بالملابس ، وهناك الخاص الذي تحول إلى عام مثل « الورد » أصله اتیان الماء ثم صار أتيان كل شيء وردا ، وهناك ما وضع عاما واستعمل خاصا ثم أفرد لبعض أفرادها اسم ينقصه كالبيض لفظ عام والفرك بين الزوجين خاص ، والنظر إلى الأشياء عام ، والشيم للبرق خاص ، والتقسم الأخير ما وضع خاصا وبقي على خصوصه كالمتاع ومعناه الثمنافت ولا يستعمل إلا في الشر (١) .

وما يذكره اللغويون هو ما يعرف عند الفقهاء بالتعميم والتخصيص العرفي ، وقد يعم اللفظ أو يخص عن طريق الشرع ، كالحج الذي أصله في اللغة القصد وخصص في الشرع بالعبادة المعروفة وقد ذكر ابن القيم أن الشارع يتصرف في الأسماء اللغوية بالنقل تارة ، وبالتعميم تارة ، وبالتخصيص تارة ، وهكذا يفعل أهل العرف ، (٢) .

حدود الدلالة

لا بد عند الأصوليين من وضع حد لكل اسم علق الشارع عليه الحمل والحرمة ، بحيث لا يدخل في الحد غير موضوعة ولا يخرج منه شيء من موضوعة .

ويختلف الأصوليون فيما بينهم في توسيع مدلول اللفظ وتضييقه ، ونلاحظ

(١) نقل السيوطي في الزهر أمثلة لهذا المبحث وقسمه إلى خمسة أقسام : الزهر في علوم اللغة ج ١ من ٤٢٦-٤٤٩
(٢) إعلام الموقعين ج ٢ من ١٥٤

أن القائلين بالقياس المعتمدين عليه أصلا من أصول الاستنباط يميلون إلى تضيق مدلولات الألفاظ ، لأنهم يستطيعون استنباط الحكم الذي لا يسمعون فيه النص من عن طريق القياس الذي يتحد فيه الفرع المقيس مع الأصل المقيس عليه في علة جامعة هي مناط الحكم . فتمت وجدت العلة وجدت الحكم ، وهذا الاتجاه يبدو واضحا - بصفة خاصة - عند الحنفية والشافعية .

أما أهل الظاهر الذين ينكرون القياس ، والحنابلة الذين لا يعتمدون عليه إلا في الضرورة فإنهم يتجهون إلى توسيع الدلالة حتى تفي النصوص بأحكام الحاجات العملية المتطورة المتجددة فضلا عن الأحكام التمهيدية دون حاجة إلى القياس .

وابن القيم يتجه هذا الاتجاه الأخير الذي يميل إلى توسيع الدلالة ، ولذلك يعنى ببحث الحدود اللغوية والشرعية والعرفية للألفاظ ، فمن الألفاظ ماله حد في اللغة كالشمس والقمر والبحر والليل والنهار ولا يجوز أن تعدى حدودها في الوضع اللغوي ، ومنها ماله حد في الشرع كالصلاة والصيام والحج والزكاة ، وحكمها في تناولها لمساها الشرعية كحكم النوع الأول في تناوله لمساها اللغوي ونوع ثالث له حد عرفي لم يأت الشرع بتغييره كالسفر والمرض المبيح للفطر ، وهذا النوع في تناوله لمساها العرفي كالنوعين الآخرين في تناولها لمساها (١) .

ويخلص ابن القيم من بحث حدود الدلالة إلى أن معرفة حدود هذه الأسماء ومراعاتها مغن عن القياس غير محوج إليه ، وإنما يحتاج إلى القياس من قصر في هذه الحدود ، ولم يحيط بها علما ، ولم يعطها حقها من الدلالة ، (٢) .

٢ (١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٧

إن هذا الاتجاه نحو توسيع دلالات الألفاظ واضح عند ابن القيم وهو إحدى سمات مفهومه المميز في دراسة المعنى ، فهو يسرى أن اسم الخمر شرعاً يتناول كل مسكر لقوله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر » هذا الحد يعنى عند تحريم غير المعتصر من العنب بطريق القياس ، لأنه - عنده - محرم بالنص وكذلك لفظ السارق يعم عنده نباش القبور فليس قطع يد النباش عن طريق القياس - كما يقول أصحاب المذاهب - وإنما عن طريق النص لأن مدلول لفظ السارق يشمل النباش (١) .

وينتقد ابن القيم موقف الفقهاء الذين ضيقوا حد « البينة » فجعلوا اللفظ مقصوراً على الشاهد ، بينما يرى هو أن مدلول اللفظ أوسع من ذلك ، وأن البينة تشمل كل ما يبين الحق من شاهد أو يمين مردودة ، أو دلالة حال ، أو وصف يبين الحق كما في اللقطة ، أو غير ذلك ، وليست مقصورة على الشاهدين كما يذهب كثير من الفقهاء المقلدين ، ومن أمثلة البينة التي يقوم بها الحد الجبل في الزنا ، والرائحة والقيء في حد الخمر .

وليس التوسع الدلالي مقصوراً - عنده - على الألفاظ التي علق الشارع عليها أحكاماً معينة وإنما هو اتجاه عام عنده في دراسة المعنى ، فهو يخالف معظم الأصوليين والبلاغيين الذين رأوا في لفظ « القرية » مجازاً في قوله تعالى : « وأسأل القرية » وقد روا فيها محذوفاً هو المضاف فالتقدير « وأسأل أهل القرية » ذلك أنهم قصروا مدلول اللفظ على المساكن الذي به المساكن المجتمعة أما ابن القيم فيسرى أن مدلول اللفظ في اللغة أوسع من ذلك وأنه يطلق « على السكان تارة وعلى المسكن تارة بحسب سياق الكلام وبساطه ... فلا إضمار في

(١) ابن القيم : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٦٢

ذلك ولا حذف فتأمل هذا الموضع الذي خفي على القوم ، (١) .

ولكي يدعم ابن القيم مسلكه في بيان دلالات الألفاظ قسم الدلالة بأربعة أقسام : المتكلم والسامع إلى قسمين : حقيقية وإضافية ، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته وهذه الدلالة لا تختاب ، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه وجوده فكره ، وسفاه ذهنه ، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متبايناً بحسب تباين السامعين في هذه الأمور (٢) .

وضرب ابن القيم أمثلة لتفاوت مراتب الفهم ، واختلافهم أحياناً في فهم النصوص ، وكيف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواجههم من فهمهم إلى الفهم الصحيح ، وخاصة إلى تقريره تفاوت الناس في مراتب الفهم ، وأن منهم من يفهم من الآية حكماً أو حكماً ، ومنهم من يفهم منها عشرة أحكام أو أكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون إيمانه وإشارته وتنبيهه واعتباره ، وأخص من هذا وألطف ضمه إلى نص آخر مطلق به فيفهم من اقترانه به قدراً زائداً على ذلك اللفظ بمفرده ، (٣) .

وابن القيم يحاول استناداً على الفكرة السابقة أن يزيد اتجاهه للذي يسميه فيه نحو التوسع الدلالي للألفاظ والنصوص ، ويتم المعنيتين في الدلالات بأنهم لم يفهموا الألفاظ والنصوص فيها صحيحاً وأن مرتبتهم في ذلك أدنى من مرتبة الذين يستطيعون أن يستخلصوا من النص أحكاماً كثيرة بعد فهمه بإيمانه وسياقه وإشارته وتنبيهه واعتباره ؛ وعلى هذا الأساس يرى أن النصوص قد بينت

(١) ابن القيم : بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٥

(٢) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٥٠ ، ٢٥١

(٣) : إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٥٤

بدلالاتها مسائل مما اختلف فيه السلف ، كما أنها أغنت عن القياس لأن مفهومها يعطى الحكم دون حاجة إلى استنباطه في بعض الأفراد بطريق القياس ، يقول : « إن النصوص محيطة بأحكام الحوادث ، ولم يحانا الله ورسوله على رأى ولا قياس بل قد بين الأحكام كلها والنصوص كافية وإغية بها ، والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص ، فيها دليلان الكتاب والميزان وقد تخفى دلالة النص أو لا تبلغ العالم فيعدل إلى القياس ، ثم قد يظهر موافقا للنص فيكون قياسا صحيحا ، وقد يظهر مخالفا له فيكون فاسدا » (١) .

واتجاه التوسع في دلالة النص يبدو واضحا عند الظاهرية الذين يمثلهم ابن حزم في كتبه التي أنكر فيها القياس إنكاراً تاماً وهم يغالون في اتجاههم مغالاة بعيدة جمعات ابن القيم يتحفظ في السير معهم ويصرح بأنه لا يوافقهم موافقة تامة لأن هنالك من الحالات ما لا يمكن استنباط الحكم فيه عن طريق النص بل لا بد من الاعتماد على القياس ؛ فمثلاً فهو النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر يقاس عليه بيع العنب والزبيب ، والتحرير ثبت بالقياس ولا يمكن للنص أن يشبهه ، وفي قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ، أى إن طلقها الثانى فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول أن يتراجعا ، هذه الصورة يقاس عليها مفارقة الزوج الثانى بموت أو خلع أو فسخ ويكون نفس الحكم ، وقد ثبت في هذه الحالات بالقياس لا بالنص » (٢) .

(١) إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٣٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧

مفهوم ابن القيم في دراسة المعنى

ينقسم الأصوليون بصفة عامة سدد تناول النصوص الشرعية إلى قسمين رئيسيين : أولهما يسمى أصحابه بأهل الرأي أو أصحاب المقاصد وهم يضعون أمامهم الهدف التشريعي وحرص الحفاظ على مصالح العباد ، ومراعاة الامسيات المعروفة من حفظ النفس والمال . إلى آخره ، ولا يهتمون بحرفية الالفاظ ، وإنما يراعون مقصود الشارع ومراده ، ويعولون على المقتضى الكلى العام للتشريع . والقسم الآخر يعرف أصحابه بأهل الظاهر الذين يلتزمون بحرفية معنى الالفاظ ، ويذهبون إلى أن الشريعة إنما أتت بتلك النصوص لا ابتلاء المكلفين أيهم أحسن عملا .

ويحاول الأصوليون بحثاً عن الدلالة وضبطها لاستنباط الحكم الصحيح أن يتناولوا الدلالة للفظ المفردة ، ثم ينظرون في دلالة الالفة مستعملة في التراكيب وما يتوارد عليها من تغيرات ، وما يظلمها من مفاهيم ، وهم في ذلك - لا سيما أصحاب المعاني - يحاولون أن يترجموا قصد الشارع ومراده .

وابن القيم يعد واحداً من أصحاب المقاصد الذين ينظرون إلى النص مراعين في تحديد معناه قصد الشارع ومراده ، ولذلك عني بتقسيم الدلالة إلى حقيقية وإضافية ، نقصد الشارع ومراده بما هو متكلم أمر ثابت لا يتغير والاستدلال على مقاصد الشارع ممكن بمسائل كثيرة فينبغي معرفة المقاصد بما هي مراد المتكلم ثم تحديد المعنى تبعاً لها ، أما فهم الناس بما هم مستمعون لخطاب الشارع في تفاوت بحسب سطو ظهم من جودة الفكر وصفاء الذهن وإتقان اللغة . . وغير ذلك .

إن المعنى عند ابن القيم ليس مجرد علاقة ذهنية بين اللفظ والبصيرة الذهنية

للشئ ، وإنما هو مجموعة من الارتباطات والمميزات اللغوية التي نستطيع التعرف عليها في الموقف المعين .

إن ابن القيم بهذا يتفق مع غيرك الذي عرضنا ، فوجه آتفا فهو يقسم الألفاظ بالنسبة لمقاصد المتكلمين إلى أقسام ثلاثة : أحدها تظهر فيه مطابقة المقصد للفظ ، وهذا الظهور يعرف من الكلام وهو ما يقرن به من القرائن الحالية واللفظية ، وحال المتكلم به وغير ذلك ، (١) . والقسم الثاني ما يظهر أن المتكلم لم يرد معناه ويدخل فيه كلام المسكر ، والنائم ، والمجنون ، والمسكران وكذلك المعرض والمورى والمملغز والمتأول ، والقسم الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له وإرادته لغيره ، ولا دلالة له على واحد من الأمرين (٢) .

المعنى - عنده - لا يتحدد بمجرد النظر في العبارة أو حتى من طريق تحليلها لغوياً وإنما لا يسد من استصحاب الموقف السكلاى بعناصره المختلفة وهذا ما يقوله اللغويون المحدثون وعبر عنه ابن القيم وقصده وإن كان بغير مصطلحاتهم لكننا ينبغي أن ننظر في الأمر - دور إلى جرمها وحقيقتها وينبغي ألا ننخدع بظاهر الألفاظ .

ويهاجم ابن القيم الذين يقفون عند ظواهر النصوص ولا يتجاوزونها إلى المقاصد قائلاً : « وما مثل من وقف مع الظواهر والألفاظ ، ولم يراع المقاصد والمعاني إلا كمثل رجل قيل له : لا تسلم على صاحب بدعة ، فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه ، أو قيل له : اذهب قاتلاً هذه الجسرة فذهب قاتلاً ثم تركها على الخوض وقال : لم تقل ايتنى بها ... ويلزم من وقف مع الظواهر

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١١٩

(٢) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٠

والإلتفاظ أن لا يحد من فعل ذلك بالخبر ، وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن من الأمة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه ، (١) .

السياق :

وإذا كان المعنى — عند فيرث — لا يتحدد تحليل النص لغويا وإنما يقتضى استصحاب سياق الحال فقد عنى ابن القيم ببيان أهمية السياق في تحديد المعنى ، فالألفاظ عنده « لم تقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح أى طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماء أو دلالة عقلية أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يتخل بها » (٢) .

وما ذكره ابن القيم هو عناصر السياق التى يستعان بها فى الوصول إلى المعنى .

والعناية بالسياق وسيلة للوصول إلى المعنى وتحديدته تتمثل فى قول ابن القيم : « السياق يرشد إلى تعيين الجمel ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وفروع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أمسه غلط فى نظره ، وغايط فى مناظرته فانظر إلى قوله تعالى : « ذق إنك أنت العزيز الكريم » كيف نجد سياقه يدل أنه التذليل الخفير » (٣) .

إن إجملاء المعنى على المستوى الوظيفى (الصوتى والصرفى والنحوى) وعلى المستوى المعجمى فوق ذلك لا يعطينا إلا المعنى الحرفى أو معنى ظاهر النص ،

(١) إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٧

(٢) إعلام الموقعين ج ١ ص ٢١٨

(٣) بدائع الفوائد ج ٤ ص ٩ ، ١٠

وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي ، متمزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية (١) .

هناك فرق بين المعنى المقالي الذي يعتمد على المعنى الوظيفي والمجمعي ويشمل القرائن المقالية فحسب ، وبين المعنى المقاسمي أو السياقي الذي يضيف إلى ما تقدم ظروف أداء المقال أو ما يسمى بقرائن الحال (٢) .

لقد تنبه ابن القيم إلى هذه الحقائق ، وأشار إليها في ثنايا كتبه إشارات كثيرة ترمز عن فهمه وإدراكه لها ، وطبقها في دراسته للنصوص تطبيقا رائعا ، وبين كيف يخل المعنى اختلا لا واضحا إذا صرفنا النظر عن قرائن سياق الحال .

التحليل اللغوي :

عنى ابن القيم فيما تناوله من قصود بتحليلها تحليلا لغويا يستثمر لنتائجه في الوصول إلى المعنى بالاضافة إلى قرائن السياق وعناصر الموقف الكلامي المختلفة ، ولكننا لانزعم أنه حلل جميع النصوص على جميع مستويات الدرس اللغوي وإنما كان يكتفى بالتحليل النحوي في بعض الأحيان وينوعى التحليل النحوي والصرفي في أحيان أخرى ، ويضيف إلى ذلك تحليلا مجزيا في بعض المواضع .

وقد بينا — في حديثنا عن الاعراب — كما أشارنا في مواضع سابقة إلى عنايته بالوصول إلى المعنى في جميع النصوص التي تناولها بالتحليل ، وبيننا كيف أن استخدامه لقرائن السياق أو ما يسمى بعناصر الموقف الكلامي كان

(١) د. تامر حسان : اللغة العربية ، منها ومبناها ص ٣٣٧ ، ٣٣٨

(٢) د. تامر حسان : اللغة العربية منها ومبناها ص ٣٣٩

يعينه في تحديد المعنى ، وكان تحديد المعنى بعينه بالتالي في التحليل ووجوبه
وجهة سليمة ، ونفى الاحتمالات التحليلية التي لا تتفق مع المعنى .

إن خير مثال - فضلا عما قدمنا - يوضح لنا منهج ابن القيم في التحليل
بغية الوصول إلى المعنى يتمثل في تناوله لقوله تعالى : « اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » .

لقد بسط الكلام فيها وقسمه على طريقتيه إلى عشرين مسألة :

« أحدها : ما فائدة البديل في الدعاء والداعي مخاطب لمن لا يحتاج إلى البيان ،
وبالدل المقصد به بيان الاسم الأول . الثانية : ما فائدة تعريف (الصراط المستقيم
باللام وملا أخبر عنه بمجرد اللفظ دونها كما قال : « وإنك لتهدى إلى صراط
مستقيم » ، الثالثة : ما معنى الصراط ؟ ومن أى شيء اشتقاقه ؟ ولم جاء على
وزن (فعال) ؟ ، ولم ذكر في أكثر المواضع في القرآن بهذا اللفظ وفي سورة
الاسحقاف ذكر بلفظ (الطريق) فقال (يهدى إلى الحق وإلى طريق مستقيم) ؛
الرابعة : ما الحكمة في إضافته إلى قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم) بهذا اللفظ
ولم يذكرهم بخصوصهم فيقول صراط النبيين والصديقين فلم عدل إلى لفظ المهيم
دون المفسر ؟ الخامسة : ما الحكمة في التعمير عنهم بلفظ (الذى) مع صلتها دون
أن يقال : المنعم عليهم وهو أنصر كما قال : (المغضوب عليهم) وما الفرق ؟ *
السادسة : لم فرق بين المنعم عليهم والمغضوب عليهم فقال في أهل النعمة (الذين
أنعمت) وفي أهل القضب (المغضوب) بحذف الفاعل ، السابعة : لم قال : اهدنا
الصراط المستقيم) فهدى الفعل نفسة ولم يهد به (إلى) كما قال تعالى : ، وإنك
لتهدى إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (واجتنبناهم وهديناهم إلى صراط
مستقيم) ، الثامنة : أن قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)
يقضى أن نعمة مختصة بالاولاين دون المغضوب عليهم ولا الضالين ، وهذا وجه

ان ذهب إلى أنه لانهمة له على كافر فهل هذا صحيح أم لا؟ التاسعة أن يقال : لم وصفهم بلفظ (غير) وهلا قال تعالى (لا المغضوب عليهم) كما قال : (ولا الضالين ... ، العاشرة : كيف جرت (غير) عفة على الوصول وهي لا تتعرف بالاضافة وليس المحل محل عطف بيان ... ، الحادية عشر : . . كيف جاء (صراط الذين أنعمت عليهم) بدلا ؟ وما فائدة البدل هنا ؟ ، الثانية عشرة : إنه قد ثبت في الحديث تفسير المغضوب عليهم بأنهم اليهود ، والنصارى بأنهم الضالون فما وجه هذا التقسيم والاختصاص ، وكل من الطائفتين ضال مغضوب عليه ، الثالثة عشرة : لم قدم « المغضوب عليهم » في اللفظ على « الضالين » ، الرابعة عشرة : أتى في أهل الغضب بصيغة مفعول الماخوذة من فعل ، ولم يأت في أهل الضلال بذلك فيقال : « المضلين » بل أتى فيهم بصيغة فاعل « الماخوذة من فعل » ، الخامسة عشرة : ما فائدة العطف به دلا ، هنا ولو قيل : المغضوب عليهم والضالين لم يحتل الكلام وكان أوجز ، السادسة عشرة : إذ قد عطف بها فيأتى العطف بها مع الواو المنقى نحو : ما قام زيد ولا عمرو ... وأما بدو الواو فياها الإيجاب نحو : مررت بزيد لا عمرو فهذه ستة عشرة مسألة في ذلك ، السابعة عشرة : هل الهداية هنا هداية التعريف والبيان أو هداية التوفيق والإلهام ؟ ، الثامنة عشرة : كل مؤمن مأثور بهذا الدعاء أسرا لازما لا يقوم غيره مقامه ولا بد منه ، وهذا إنما نسأله في الصلاة بعد هدايته فما وجه السؤال لأمر حاصل ، وكيف يطلب تحصيل الحاصل ؟ ، التاسعة عشرة : ما فائدة الإنسيان بضمير الجمع في « اهدنا » والداعي يسأل ربه لنفسه في الصلاة ونحو أرجوها ولا يلحق به ضمير الجمع ... المشرون : ما حقيقة الصراط المستقيم الذي يتصوره العبد وقت سؤاله ، (٩) .

إن النظرة في هذه المسائل التي عرضها ابن القيم ردوسا الموضوعات التي يتناولها صدد للنص القرآني تكشف عن قدرته الفائقة على التحليل اللغوي بجوانبه النحوية والصرفية والمعجمية تحليلا يهدف إلى الوصول إلى المعنى المقصود ويعين على تحديده .

لقد استغرق هذا التحليل صفات طويلا تدل على تمكن صاحبه في أنواع التحليل التي تناولها ، وتدلل على ملوكة منهما واضحا في دراسته للمعنى ، ويكفيها هنا تجنبنا للاطلالة ان نحيل إلى هذه الدراسة القيمة التي قدمها ابن القيم والتي أردنا أن نمثل بها التحليل اللغوي أساسا من أسس دراسة المعنى (١) .

يتضح لنا - مما قدمنا له أمثلة ومن غيره - أن ابن القيم قد تنبه في دراسة المعنى إلى كثير مما نادى به ديفيرت وأصحابه من علماء المدرسة الاجتماعية الإنجليز .

لقد فطن ابن القيم إلى ضرورة تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة وقدم في كتابه أمثلة كثيرة لهذا النوع من التحليل كالمثال الذي سقناه آنفا ، كما فيه في أكثر من موطن إلى أهمية سياق الحال بما يشمله من دراسة المتكلم والسامع وتناول جميع الظروف المحيطة بالكلام ، بل إنه هاجم الذين لا يراعون سياق الحال في استنتاج المعنى وبين أن نتائج دراستهم للمعنى تكون فاسدة بل داعية إلى السخرية في بعض الأحيان .

ولقد عنى في دراسته للنص ببيان نوع الوظيفة الكلامية من ثمن أو إغراء

(١) انظر ما قدمه ابن القيم في شرح هذه المسائل التي أثارها بدائع الفوائد

أو نفى أو غير ذلك لما له من أثر في تحديد المعنى .

كل ما هنالك من فرق بين ابن القيم وبين منهج فيرث ومدرسته يتمثل في أن معظم النصوص التي تناولها ابن القيم نصوص مكتوبة خير حجة وهي نصوص من نوع خاص فهي وحى منزل من قبل الله تعالى ، ولم يفت ابن القيم في هذه الحالة أن يبين أهمية دراسة المتكلم ، وهو في هذا المقام الله سبحانه وتعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم ، فينبغي ... عنده ... على دارس النص القرآني أن يعرف صفاته الحسنی فقد كان الصحابة يستدلون على إذن الرب تعالى وإباحته بإقراره وعدم إنكاره عليهم في زمن الوحي ، وهذا استدلال على المراد بغير لفظ ، بل بما عرف من موجب أسمائه وصفاته ، وأنه لا يقر على باطل حتى يدينه ، وكذلك استدلال الصديقة الكبرى أم المؤمنين خديجة بما عرفته من حكمة الرب تعالى . كمال أسمائه وصفاته ورحمته أنه لا يخفى ... الله عليه وسلم ... وقد كانت الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيه وأتبع له ، ولما كانوا يدققون حول معرفة مراده ومقصوده ، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يفعل عنه إلى غيره البتة ، (١)

فالمتكلم في هذا المقام وهو الله تعالى ، أو نبيه صلى الله عليه وسلم ينبغي معرفة كل منها ومعرفة صفاته ليكون ذلك معيناً على تبين مراده ومقصوده ، ومن ثم على الوصول إلى المعنى الصحيح .

وسياق النص أو تحليله ليس كافياً لإدراك المعنى بل لابد من إشراف العناصر التي يتألف منها وقد أتى إلى ذلك ابن القيم - أيضاً - صدد حديثه عن النص القرآني إذ شرط أن يكون دراسته عارفاً بطرائقه وعرفه ذلك أنه لا يجوز أن يحمل

كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الاعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ، ويكون الكلام له معنى ما ، (١) ، وذلك أنه ، للقرآن عرف خاص ، ومعان معروضة لا يناسبه تفسيره بغيرها ، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه (٢) .

تلك أهم المعالم المميزة لمنهج ابن القيم في دراسة المعنى رأينا كيف أنه قد سبق بها كثيرا مما تناوله اللغويون المحدثون في الغرب ، ولا يتوصل إلى ذلك إلا من يعنى بحقائق الأمور وجوهرها ، ولا يخدع بالظواهر الزائفة لبعض المصطلحات والتفسيرات والآراء .

(١) بدائع الفوائد ج ٢ ص ٢٧ .

(٢) بدائع الفوائد ج ٢ ص ٢٧ .

بيان بأسماء المراجع

أولاً : مصنفات ابن القيم

أورد فيما يلي قائمة بمصنفات ابن القيم ، راجعت منها إلى ما أثبت طبعته ،
وبقية المصنفات استخلصتها من كتب التراجم والفهارس ولم يتح لي الوقوف
عليها .

- ١ - اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الفرقة الجهمية (طبع بالهند)
- ٢ - أخبار النساء (طبع بالقاهرة عام ١٣٠٧ هـ ، ١٣١٩ هـ)
- ٣ - إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع أكثر عن طبعة وقد رجعت إلى
الطبعة التي حققها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٣٧٤ هـ -
١٩٥٥ م)
- ٤ - إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة عام ١٣١١ هـ)
- ٥ - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٠ هـ)
- ٦ - أقسام القرآن (طبع بمكة عام ١٢٣١ هـ) ، وقد طبع بالقاهرة
باسم : التبيان في أقسام القرآن - مطبعة حجازي ١٣٥٢ هـ)
- ٧ - أمثال القرآن (ذكره أهل العماد ولم يذكره غيره)
- ٨ - بدائع الفوائد (أربعة أجزاء في مجلدين - طبع بالقاهرة بإدارة
الطباعة المنيرية طبعة بدون تاريخ)
- ٩ - إطلال الكيمياء ، من أربعين وجهاً (ذكر ابن العماد أنه مجلد ولم يذكره

غيره ، والكيمياء تعنى ... عند التقدم ... ذلك الذى يزعم أهله قدرتهم على تحويل بعض المعادن أو المواد إلى ذهب ، وقد أسد أفكاره كثير من الفقهاء لأنه يشبه السحر والطلاسم ويتخذ به العوام ،

١٠ - بيان الدليل على استغناء المسابقة عن التحليل (ذكر ابن العماد أنه فى مجلد)

١١ - التحرير فيما يحصل ويحرم من لباس الحرير (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٢ - تحفة المودود فى أحكام المولود (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)

١٣ - تفضيل مكة على المدينة (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٤ - تهذيب سنن أبى داود وإيضاح مشكلاته والكلام على ما فيه من الأحاديث المعلولة (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

١٥ - جلاء الأفهام فى الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية - ١٣٥٧ هـ)

١٦ - جوابات عابدى الصليان وأن ما هم عليه دين الشيطان (ذكره ابن العماد)

١٧ - الجواب الكافى لمن سأل عن الدواء الشافى (طبع بالقاهرة عام ١٢٢٢ وطبع غير هذه الطبعة)

١٨ - حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح (القاهرة عام ١٢٢٦ هـ)

١٩ - حكم إغرام هلال رمضان (ذكر ابن العماد أنه مجلد)

٢٠ - حكم تارك الصلاة (القاهرة ١٢٢٢ هـ)

- ٢١ — الداء والدواء (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره الشوكاني)
- ٢٢ — رفع اليدين في الصلاة (ذكر ابن العماد أنه بجلد ، وذكره ابن حجر والشوكاني)
- ٢٣ — الروح (مطبوع بمجيد رآباد عام ١٢١٨ هـ ، ١٢٢٤ هـ)
- ٢٤ — روضة المحبين وفضة المشتاقين (مطبعة القوقى - القاهرة ١٣٤٩ هـ)
- ٢٥ — زاد المسافرين إلى منازل السعداء في هدى خاتم الأنبياء (ذكره ابن العماد أنه بجلد)
- ٢٦ — زاد المعاد في هدى خير العباد (طبع أكثر من مرة ، والطبعة التي رجعنا إليها تقع في أربعة أجزاء — المطبعة المصرية ومكتبتها — القاهرة طبعة بدون تاريخ)
- ٢٧ — الشافية للكافية في الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار — القاهرة ١٢٢٢ هـ)
- ٢٨ — شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن العماد أنه بجلد)
- ٢٩ — شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبع أكثر من طبعة — وقد رجعنا إلى طبعة مصورة لطبعة القاهرة عام ١٣٢٣ هـ ، قامت بها مكتبة الرياض الحديثة)
- ٣٠ — الصراط المستقيم في أحكام أهل الجحيم (ذكر ابن العماد أنه بجلدان)
- ٣١ — الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتزلة (ذكر ابن العماد أنه بجلدان ، وقد ذكره ابن حجر والشوكاني)

- ٢٢ — الطاعون (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف)
٢٣ — الطب النبوى (المطبعة العلمية ١٩٢٧ م)
٣٤ — الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية (مطبعة المؤيد — القاهرة —
(١٢١٧ هـ)
٣٥ — طريق المهجرتين وهاب السعادتين (إدارة الطباعة المنيرية — القاهرة
(١٣٥٧ هـ)
٣٦ — عقد محكم الاحكام بين الكلم الطيب والعمل الصالح المرفوع إلى رب
السماء (ذكر ابن العماد أنه مجلد)
٣٧ — الفتح القدسى والنفحة المكية (ذكره ابن العماد)
٣٨ — الفرق بين الخلعة والمحبة ومناظرة الخليل لقوما (ذكر ابن العماد
أنه مجلد)
٣٩ — الفروسيّة الشرعية للنبوية (مطبعة الأنوار — القاهرة — ١٣٦٠ هـ
(١٩٤١ م)
٤٠ — فضل العلم (ذكر ابن العماد أنه مجلد)
٤١ — كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان (الطبعة الأولى
مطبعة السعادة — القاهرة ١٣٢٧ هـ)
٤٢ — مدارج السالكين فى منازل إياك نعبد وإياك نستعين (الطبعة الأولى
مطبعة المنار بالقاهرة ؛ وهو شرح منازل السائرين للبروى)
٤٣ — مسائل ابن تيمية التى جمعها ابن القيم (مكتبة المنار القاهرة ١٣٢٢ هـ)
٤٤ — المسائل الطرابلسية (ذكر ابن العماد أنه مجلدان)

٤٥ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (نشر مكتبة المنتهى
مطبعة الإمام بالقاهرة طبعة حديثة عام ١٩٧٦)

٤٦ - نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول (ذكر ابن العماد
أنه بجلد)

٤٧ - فلاح المحرم (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٤٨ - نور المؤمن وحياته (ذكر ابن العماد أنه بجلد)

٤٩ - بداية الحيارى من اليهود والنصارى (طبع بها من كتاب الفساق
بين المخلوق والمخلوق لعبد الرحمن زاده - القاهرة مطبعة الموسوعات عام ١٩٢٢م)

ثانيا : المراجع العربية والترجمة

الآمدى (سيف الدين أبو الحسن على بن أبي على بن محمد الآمدى المتوفى
عام ٦٣١ هـ)

١ - الإحكام في أصول الأحكام (الناشر مكتبة ومطبعة محمد على صبيح -
القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م)

إبراهيم مصطفى

٢ - إحياء النحوى (طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥١ م)
أبن الأنبارى (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي
سعيد المتوفى عام ٥٧٧ هـ)

٣ - الإغراب في جدل الإعراب (تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى - مطبعة
الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م)

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين النصريين والكوفيين (تحقيق

محمد محيى الدين عبد الحميد - الطبعة الأولى - مطبعة الاستقامة - القاهرة
(١٩١٤م - ١٩٤٥م)

٥ - لمع الأدلة في أصول النحر (تحقيق الاستاذ سعيد الأفغانى - مطبعة
الجامعة السورية - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م)
ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى المتوفى عام ٥٩٣٠هـ)

٦ - بدائع الزهور في وقائع الدهور المعروف بتاريخ مصر (الطبعة الأولى
بالمطبعة الأميرية ببولاق - القاهرة ١٣١١ - ١٣١٢هـ)
ابن جينى (أبو الفتح عثمان بن جينى المتوفى سنة ٥٣٩٢هـ)

٧ - الخصائص (تحقيق الاستاذ محمد على النجار طبع دار الكتب المصرية
صدر الجزء الأول في عام ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م والجزء الثانى عام ١٣٧٤هـ -
١٩٥٥م والجزء الثالث عام ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م)

ابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلانى المتوفى عام ٨٥٢هـ)
٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (تحقيق محمد سيد جاد الحق طبع
دار الكتب الحديثة)

ابن حزم (أبو محمد علي بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى عام ٤٥٦هـ)

٩ - الإحكام في أصول الأحكام (طبع على نفقة مكتبة الخانجي مطبعة السعادة
القاهرة الطبعة الأولى صدرت أجزاءه في الفترة ما بين ١٣٥٤ - ١٣٤٧هـ)

١٠ - ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد والتعليل (تحقيق الاستاذ
سعيد الأفغانى - مطبعة جامعة دمشق - ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م)

ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون المتوفى بالقاهرة عام ٨٠٨هـ)

١١ — المقدمة (طبعة دار الشعب بالقاهرة)

ابن دقاق (إبراهيم بن محمد بن أيمن العلائي المصري المتوفى عام ٨٠٩ هـ)

١٢ — الانتصار بواسطة عقد الأمصار (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية -
القاهرة - ١٢٠٩ هـ)

ابن السيد البطليوسى (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى الأنطلسى
المتوفى عام ٥٢١ هـ)

١٣ — الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين
في آرائهم (طبع بمطبعة الموسوعات بمساب الخلق - القاهرة -
١٣١٩ هـ)

ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

١٤ — شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين
عبد الحيد ، نشر المكتبة التجارية - الطبعة الثانية عشرة ، صفر ١٣٨١ هـ - يولية
١٩٦١ م)

ابن العماد (أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى المتوفى عام ١٠٨٩ هـ)

١٥ — شذرات الذهب في أخبار من ذهب (المكتب التجارى للطباعة
والنشر بيروت)

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى عام ٢٩٥ هـ)

١٦ — الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (الناشر : المكتبة
السلفية - القاهرة - ١٣٢٨ هـ)

ابن كثير (أبو القدا عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى عام ٧٧٤ هـ)

١٧ - - البداية والنهاية (الطبعة الأولى - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٥١ هـ -

١٩٣٢ م)

ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى بدمشق عام ٦٧٢ هـ)

١٨ - - تسميل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات ، الناشر :

دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م)

ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد)

١٩ - - الرد على النعاة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، الناشر : دار الفكر

العربي - القاهرة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م)

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى عام ٧٦٩ هـ)

٢٠ - - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق محمد عيسى الدين

عبد الحيد - الناشر : المكتبة التجارية - الطبعة السادسة - القاهرة - ١٣٧٣ هـ -

١٩٥٣ م)

٢١ - - معنى اللبيب عن كتب الأعراب (طبع دار إحياء الكتب العربية

بالقاهرة وبها مشه شرح الأمير)

الإسنوي (جمال الدين الإسنوي)

٢٢ - - شرح الإسنوي المسمى نهاية السؤل لمنهاج الوصول في علم الأصول

(مطبعة صبيح بالقاهرة ١٩٦٩ م)

الإشعوني (أبو الحسين علي بن محمد المتوفى عام ٩٢٩ هـ)

٢٣ — شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (طبع ونشر دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

أمين الخولي

٢٤ — محاضرات عن مشكلات حياتنا اللغوية (مطابع دار الكتاب المصري - القاهرة ١٩٥٨ م)

٢٥ — مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب (دار المعرفة - الطبعة الأولى - سبتمبر ١٩٦١ م)
أولمان (استيفن)

٢٦ — دور الكلمة في اللغة (ترجمة الدكتور كمال بشر القاهرة ١٩٦٢ م)
تمام حسان (دكتور)

٢٧ — اللغة العربية معناها ومبيناتها (الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ م)

التهانوي (محمد بن علي الفاروقى التهانوي المتوفى عام ١١٥٨ هـ)

٢٨ — كشاف اصطلاحات الفنون (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٣ م)

٢٩ — دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية)

الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري المتوفى ببغداد عام ٣١٠ هـ)

٣٠ — إعراب القرآن (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م)

الرجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق المتوفى بدمشق عام ٨٢٧٧)
٣١ — الإيضاح في علم النحو (الناشر : مكتبة دار العروبة - مطبعة
المدني - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

الزخشري (جاز الله محمود بن عمر الزخشري المتوفى عام ٥٣٨ هـ)
٣٢ — المفصل في علم العربية (تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ،
الناشر محمود توفيق الكتبي - مطبعة حجازي - القاهرة)

سعيد عاشور (دكتور)

٣٣ — العصر الماليسي في مصر والشام (الطبعة الأولى - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٦٥)

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

٣٤ — الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر دار القلم ودار
الكتاب العربي والهيئة المصرية للكتاب - صدرت أجزاءه فيما بين
١٢٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)

الصيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المتوفى عام ٩١١ هـ)

٣٥ — الاقتراح في علم أصول النحو (للطبعة الثانية — حيدرآباد —
عام ١٣٥٩)

٣٦ — الحاوي للفتاوى (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الطبعة الثالثة
بمطبعة السعادة - نشر المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)

٣٧ — حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (مطبعة إدارة الوطن —
القاهرة ١٣٩٩ هـ)

٢٨ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها (بتحقيق محمد أحمد جاد المرزى وآخرين
- دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

الشوكاني (محمد بن علي الشوكاني المتوفى عام ١٢٥٠ هـ)

٣٩ - البدر للطالع بحاسن من بعد القرن السابع (الطبعة الأولى - مطبعة
السعادة بالقاهرة عام ١٣٤٨ هـ)

الصبان (محمد بن علي الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ)

٤٠ - حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (طبع ونشر
دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة)

عباس محمود العقاد

٤١ - أشعار مجتمعات في اللغة والأدب (نشر دار المعارف - القاهرة

١٩٦٣ م)

علي عبد الواحد وافي ، دكتور ،

٤٢ - علم اللغة (الطبعة الثالثة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٦٩ هـ

- ١٩٥٠ م)

٤٣ - فقه اللغة (الطبعة السادسة - لجنة البيان العربي - القاهرة ١٣٨٨ هـ

- ١٩٦٨ م)

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد المتوفى عام ٥٠٥ هـ)

٤٤ - المستقصى من علم الأصول (الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية

ببولاق - القاهرة ١٣٢٢ هـ ، ١٣٢٤ هـ)

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى عام ٢٠٧ هـ)

- ٤٥ — معاني القرآن (مطبعة دار الكتب بالقاهرة) .
فندريس (جوزيف) .
- ٤٦ — اللغة (ترجمة الاستاذين عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص —
الناشر : مكتبة الالو المصرية - القاهرة ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م) .
القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى المتوفى عام ٦٧١هـ)
٤٧ — الجامع لأحكام القرآن (الطبعة الثانية - دار الكتب المصرية -
القاهرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م ، والطبعة المصورة عندها نشر دار الكتاب العربى
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) .
القلقشندي (أبو العباس أحمد المتوفى عام ٨٢١هـ) .
- ٤٨ — صبح الأعشى فى صناعة الإنشا (المطبعة الاميرية بالقاهرة
١٣٣٢هـ - ١٩١٤م) .
كمال بشر (دكتور) .
- ٤٩ — دراسات فى علم اللغة (الطبعة الثانية — دار المعارف —
القاهرة — ١٩٧١م) .
محمد بن نظام الدين الأنصارى .
- ٥٠ — فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (طبع مع كتاب المستصفي
للغزالي - المطبعة الاميرية - القاهرة - ١٣٢٢هـ ، ١٣٢٤هـ) .
محمود السمران (دكتور) .
- ٥١ — علم اللغة مقدمة للقارئ العربى .
(دار المعارف - فرع الإسكندرية - ١٩٦٢) .

٥٢ - اللغة والمجتمع رأى ومنهج (المطبعة الاملية بينغسازى -

عام ١٩٥٨) .

المقرىزى (تقى الدين أحمد بن عل المتوفى عام ٨٤٥ هـ) .

٥٣ - السلوك لمعرفة دول الملوك (الطبعة الثانية - القاهرة - ١٩٥٧) .

النعماني .

٥٤ - المدارس فى تاريخ المدارس (طبع مطبعة الترقى بدمشق

عام ١٩٤٨) .

ياقوت (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى المتوفى

عام ٦٢٦ هـ) .

٥٥ - معجم البلدان (طبعة ليبزج ١٨٦٧ م) .

ثالثا : المراجع الأجنبية

Bloomfield (Leonard)

1 — Language (London, 1952, printed in Great Britain)

Diamond

2 — The History and Origin of Language

Jespersen (Otto)

3 — The philosophy of Grammar (London,—1948)

4 — Language; Its Nature Development and Origin (London 1959)

الفهرس

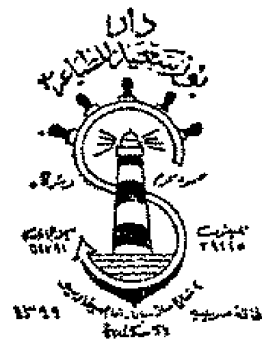
صفحة	المقدمة
٨-١	
٦٤-٩	الباب الأول : عصره وحياته وثقافته ومنهجه الفكرى
١٣-١٢	الخصائص العلمية للعصر
١٥-١٣	معاهد الدرس
١٩-١٥	دمشق فى عصر ابن القيم
٢٢-١٩	نظام الدراسة
٢٤-٢٢	مدارس دمشق (الظاهرية العادلية - الصدرية - الجوزية)
٣١-٢٤	الحياة السياسية
٣٢	حياة ابن القيم وثقافته
٣٢-٣٢	شيوخه
٣٧-٣٣	ابن قيمية
٤٠-٣٧	المذهب الحنبلى
٤٢-٤٠	ثقافة ابن القيم
٤٢-٤٢	آثاره
٤٤-٤٢	خصومه وأنصاره
٤٤	تلاميذه
٥١-٤٤	خلقه وشخصيته
٥٧-٥١	منهجه العلمى وخصائصه
٦٢-٥٨	أسلوبه
٦٤-٦٢	وفاته

صفحة

١٦٠-٦٥	الباب الثاني : جهوده في الدرس اللغوي
٧٥-٦٧	تقديم
٧٩-٧٧	الفصل الأول : النحو
٨١-٨٠	أولاً : الفصائل النحوية
٩٥-٨١	١ - الجنس (المذكر والمؤنث)
١١٠-٩٦	٢ - العدد (المفرد والمثنى والجمع)
١١٩-١١٠	٣ - فصيلة الزمن
١٢٠-١١٦	٤ - فصيلة الشخص (المتكلم والمخاطب والغائب)
١٢٢-١٢١	ثانياً : الجملة
١٣١-١٢٢	١ - المبتدأ أو الخبر
١٤٦-١٣١	٢ - الشرط
١٦٠-١٤٧	ثالثاً : الإعراب
١٨٩-١٦١	الفصل الثاني : دراسة المعنى
١٦٤-١٦٣	تقديم
١٧٠-١٦٤	مناهج دراسة المعنى عند اللغويين المحدثين
١٧٣-١٧٠	المعنى بين الأصوليين واللغويين القدماء
١٧٦-١٧٣	العام والخاص
١٨٠-١٧٦	حدود الدلالة

صفحة

١٨٩-١٨١	منهج ابن القيم في دراسة المعنى
١٨٤-١٨٣	١ - السياق
١٨٩-١٨٤	ب - التحليل اللغوي
٢٠٤-١٩١	بيان بأسماء المراجع
١٩٥-١٩١	أولاً : مصنفات ابن القيم
٢٠٣-١٩٥	ثانياً : المراجع العربية والمترجمة
٢٠٤	ثالثاً : المراجع الأجنبية
٢٠٧-٢٠٥	القاموس



رقم الايداع ١٩٧٦/٥٣٥٣



دار الجامعات المصرية
٤٤ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
ألكندرية ٤٤٤٦٩

To: www.al-mostafa.com